



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان
عليكم يا صابرين

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir



سال ۳۷

دروس خارج اصول

آیت الله سید طهرضاحائری

((به همراه صوت دروسی))

WWW.GHBOOK.IR

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آرشیو دروس خارج اصول آیت الله سید علیرضا حائری ۳۷

کاتب:

آیت الله سید علیرضا حائری

نشرت فی الطباعة:

سایت مدرسه فقاہت

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریرات الکمبیوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
٧	أرشيو دروس خارج اصول آيت الله سيد عليرضا حائري ٣٧
٧	اشاره
٧	وثاقه الراوى و موثوقيته الروايه بحث الأصول
١١	وثاقه الراوى و موثوقيته الروايه بحث الأصول
١٤	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
١٨	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٢٢	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٢٧	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٣٢	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٣٦	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٤٠	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٤٥	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٥٠	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٥٤	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٥٩	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٦٢	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٦٦	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٧١	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٧٥	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٧٩	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٨٣	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٨٨	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول
٩٢	مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

٩٧	حجيه الظهور بحث الأصول
١٠٢	حجيه الظهور بحث الأصول
١٠٦	حجيه الظهور بحث الأصول
١١٠	حجيه الظهور بحث الأصول
١١٤	حجيه الظهور بحث الأصول
١١٧	حجيه الظهور بحث الأصول
١٢١	حجيه الظهور بحث الأصول
١٢٥	حجيه الظهور بحث الأصول
١٣٠	حجيه الظهور بحث الأصول
١٣٤	حجيه الظهور بحث الأصول
١٣٨	حجيه الظهور بحث الأصول
١٤٢	حجيه الظهور بحث الأصول
١٤٦	حجيه الظهور بحث الأصول
١٥١	حجيه الظهور بحث الأصول
١٥٦	تعريف مركز

سرشناسه: حائري، عليرضا

عنوان و نام پديدآور: آرشيو دروس خارج اصول آيت الله سيد عليرضا حائري ٣٧/عليرضا حائري.

به همراه صوت دروس

منبع الكترونيكي : سايت مدرسه فقاھت

مشخصات نشر دييجتالي: اصفهان: مركز تحقيقات رايانه اي قائميه اصفهان، ١٣٩٦.

مشخصات ظاهري: نرم افزار تلفن همراه و رايانه

موضوع: خارج اصول

وثاقه الراوى و موثوقيه الروايه بحث الأصول

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع: وثاقه الراوى و موثوقيه الروايه

كنا فى السنه الماضيه نتكلم فى المرحله الثانيه من مرحلتى البحث عن حجيه خبر الواحد حيث ان البحث فى البدايه قسمناه الى مرحلتين

المرحله الاولى فى اصل اثبات حجيه خبر الواحد و تجاوزناها و انتهينا الى المرحله الثانيه و هى البحث عن حدود حجيه خبر الواحد و شرائط و دائره هذه الحجيه

فى هذه المرحله قلنا انه توجد جهات عديده من البحث و تناولنا منها ثلاث جهات.

و انتهينا الى الجهه الرابعه و هى عباره عن ان وثاقه الراوى متى تودى الى موثوقيه الروايه و فى اى حاله من الحالات وثاقه الراوى تودى الى موثوقيه الروايه و فى اى حاله من هذه الحالات تكون الروايه حججه و فى اى منها لا تكون حججه. هذا عنوان البحث

عندما نطرح هذا السؤال ما المقصود من وثاقه الراوى و ما المقصود من موثوقيه الروايه

المقصود من وثاقه الراوى:

المقصود من وثاقه الراوى تلك الحاله النفسيه الموجوده فى الراوى التى توجب و تسبب احترازه عن الكذب و اجتنابه الكذب و هذه الحاله النفسانيه لتحرج الانسان عن الكذب هو المقصود من وثاقه الراويه

المقصود من موثوقيه الراويه:

و المقصود من موثوقيه الراويه كون الراويه كاشفه كاشفا ظنيا عن الواقع يعنى ان نظن بصدق الراويه و كلما حصل الظن بصدق الراويه اصبحت موثوقا بها و كلما لم يحصل الظن فهذه الراويه غير موثوق بها و السؤال هو انه متى تكون الوثاقه بمعنى الحاله النفسانيه التى ذكرناها موديه الى ان يحصل لنا الظن بصدق الراويه و متى لا تكون و فى اى مورد تكون الراويه حجه و فى اى حاله لا تكون حجه

ص: ١

الفارق بين هذا البحث و البحث عن كفايه مجرد موثوقيه الراويه فى الحجيه:

و هذا البحث غير البحث عن كفايه مجرد موثوقيه الراويه فى الحجيه فهناك بحث فى الجبهه السابعه ينبغى ان لا يختلط بهذا البحث الفعلى فانه هناك يبحث عن كفايه مجرد موثوقيه الراويه فى حجيه الراويه. هناك من يقول بكفايه ذلك و عدم الاحتياج الى وثاقه الراوى و هناك من يقول ان المهم وثاقه الراوى سواء كانت روايته موثوقا صدوره او لا فهذا البحث ياتى انشاء الله و هناك من يذهب من الجديدين الى كفايه ذلك و بحثنا الآن غير ذلك لان البحث هنا عن انه متى تودى وثاقه الراوى الى موثوقيه الراويه

تاره نفترض ان الوثاقه فى الراوى قد بلغت الى مستوى تتغلب على جميع دواعى الكذب على الاطلاق يعنى وثاقته بالغه الى درجه قويه بحيث تغلب كل المغريات و كل دواعى الكذب بما فيها اقوى مغريات و اقوى دواعى الكذب التى يمكن افتراضها فى الانسان من الجاه و القدره و الجنس

و تاره نفترض ان الوثاقه فى الراوى لم تصل الى هذه الدرجه و هذا هو محل البحث حيث نبحت عن انه متى يحصل الوثوق من اخبار هذا الانسان الثانى و هذا بحث لم يتطرق اليه احد من الاصوليين قبل السيد الاستاذ و هو الذى فتح باب هذا البحث رغم انه بحث مثمر كما سيظهر

و طبعا حيث ان حصول الوثوق و الظن بالصدق قائم على اساس حساب الاحتمالات و لا يحصل فجاء الظن بصدق المخبر و يحصل من خلال حساب الاحتمالات و ليس حصولا عشوائيا و من دون حساب و كتاب فيجب ان لا نغفل ان وثاقه المخبر ليست هى العامل الوحيد الذى يجب ان نحسب حسابه فى تأثيره فى حصول الوثوق و الظن بالصدق

ص: ٢

فعندما نريد انه متى يحصل الظن بالصدق يجب ان نحسب الوثاقه و يجب ان نحسب ما يزاحم الوثاقه لان الوثاقه ليست هي العامل الوحيد فيجب ملاحظه تاثير هذا المزاحم

والمزاحم ليس المزاحم الخارجى فانه يوجد مزاحم خارجى و هو عباره عن اى اماره ظنيه تعارض خبر هذا الانسان المخبر مثل الشهره. اذا كانت لدينا روايه تدل على الوجوب و توجد شهره تدل على عدم الوجوب فان الشهره هنا مزاحم خارجى فان الشهره و الاجماع من الامارات و توجب المنع من ان يحصل الظن بصدق الخبر مع كون الراوى ثقته

و ليس الكلام فى المزاحم الخارجى و هذا بحث ياتى انشاءالله

و بحثنا الآن فى المزاحم الداخلى و هو عباره عن داعى الكذب الموجود فى داخل نفس هذا الانسان الثقه فداعى الكذب الذى قد يوجد فى المخبر و نريد ان نحسب حساب هذا المزاحم

فلا بد فى مقام معرفه حصول الظن من الخبر من ان نلاحظ و نحسب حساب هذا المزاحم

فمجرد ان الراوى ثقته لا يكفى لانه نريد ان نعرف ان وثاقه الراوى متى تودى الى حصول الظن

لو فرض اننا نقطع بان داعى الكذب غالب على درجه الوثاقه التى يتمتع بها لكن هذه الوثاقه التى هى موجوده عنده مغلوبه امام داعى الكذب فاذا جاءت جاه و شهره و قدره و شهوه و بعباره موجزه اذا جاءت الدنيا تصير مغلوبه فاذا افترضنا هكذا معناه حصول القطع بكذب هذا الانسان و هذا خارج عن محل البحث

و تاره نفرض بالعكس فنفترض انه لا يوجد لديه داعى الكذب او يوجد و لكن وثاقته بالغه الى التغلب على داعى الكذب و هذا خارج عن محل الكلام

و محل الكلام هو فرض الشك في صدق الخبر و كذبه فلا بد من نشوء شك في الصدق في المقام كى يكون هذا الخبر محطاً للبحث في الحجية

مناشئ الشك في صدق الخبر:

فان منشئ الشك في صدق الخبر يتصور له احد منشئى ثلاثه:

و هذا البحث بحث جديد و لا يوجد فى الاصول الدارج

المنشأ الاول: وجود ضيق فى وثاقه الراوى او احتمال وجود الضيق فى وثاقه الراوى و ذلك فى نفس الوثاقه، أو فى اقتضاءها لعدم الكذب:

أمّا الضيق فى نفس الوثاقه- فكما لو لم تكن وثاقته قائمه على أساس الدين، بل كانت قائمه على أساس علم الأخلاق، و كان يبنى علم الأخلاق على أساس المصلحه و المفسده لا على أساس الحسن و القبح، ففي المورد الذى يعتقد هذا الشخص عدم المفسده فى الكذب لا يكون فى نفسه تحرج عن الكذب. أو كانت وثاقته قائمه على أساس الدين و حرمة الكذب، لكنّه كان يرى أنّ الكذب فى جعل المعجز للنبي صلى الله عليه و آله، أو الأئمه عليهم السلام، و نقل فضائلهم و مصائبهم مثلاً ليس حراماً لأنه ترويج للدين و الكذب فى ترويج الدين غير حرام، من قبيل ما عن بعض العامه من أنّه إنّما يحرم الكذب على النبي صلى الله عليه و آله لا الكذب له، و نحن ننقل المعاجز له كذبا، و هو كذب له لا عليه فلا يشمل قوله: من كذب علىّ فليتبوأ مقعده من النار.

و مهما احتملنا فى مورد ما خروجه عن دائره وثاقه الراوى للضيق فيها لم يكن خبره فيه حجّه حتى لو قيل بأنّ الوثاقه بما هى حاله نفسيه موضوع للحجّيه لا- بما هى مورثه للوثوق بالروايه و الكشف الفعلى. (و مقصودنا بالكشف الفعلى هنا عدم انتفاء كشف الوثاقه من ناحيه المزاحم الداخلى، أعنى داعى الكذب. و أمّا انتفاؤه من ناحيه تأثير المزاحم الخارجى و وجود أماره معارضه، فهذا ما سوف نبحثه مستقلاً عن هذه الجبهه- إن شاء الله-).

و الوجه فى ما قلناه من عدم الحجّيه فى المقام حتى على مبنى الاكتفاء بالوثاقه بمعنى الحاله النفسيه واضح، لأنّ أصل الوثاقه فى هذا المورد غير محرز بحسب الفرض.

و أما الضيق فى اقتضاء الوثاقه- فمقصودنا منه أن يفرض أنّ الحاله النفسيه الثابته لهذا الشخص ليست عباره عمّا يوجب التحرّز عن أصل الكذب، و إنّما له حاله التحرّج عن تكرّر الكذب و تكثّره على اختلاف درجات ذلك. و لا يبعد أن يقال: إنّ من لا يتحرّج عن أصل الكذب لا يصدق عليه عرفاً ثقته، أو- على الأقل- يشكّ فى ذلك، و لا يشمله دليل الحجّيه.

هذا كله فى المنشأ الاول الى ان نصل الى المنشأ الثانى و الثالث غدا و الحمد لله رب العالمين

وثاقه الراوى و موثوقيه الروايه بحث الأصول

Your browser does not support the audio tag

الموضوع: وثاقه الراوى و موثوقيه الروايه

كنا ندرس مناشئ الشك فى صدق خبر الثقه و كذبه و ذكرنا المنشأ الاول و انتهينا الى المنشأ الثانى و هو عباره عن الشك فى جانب المزاحم الداخلى للوثاقه. ان للوثاقه مزاحما داخليا و هو عباره عن داعى الكذب الذى يزاحم دائما الوثاقه فان الثقه احيانا يحصل له داع الى الكذب مثل الفلوس يعطى له للكذب و المقام و الجاه مقابل الكذب. المنشأ الثانى من مناشئ الشك هو الشك فى اصل وجود المزاحم فى الشخص الثقه اى الشك فى وجود الداعى على الكذب او العلم بوجود الداعى الى الكذب لكن نشك فى نسبه هذا الداعى الى الوثاقه و لا ندرى كيف نسبتهما؟ و لا ندرى هل وثاقته اقوى ام ان الداعى على الكذب اقوى و اغرى من وثاقته؟ فلا ندرى النسبه لاننا نشك فى درجه الوثاقه فمثلا ان كانت درجه وثاقته سبعين بالمئه و درجه الداعى خمسين بالمئه تغلب الوثاقه على المزاحم و لكن اذا شكنا فى درجه الوثاقه نشك فى نسبه الداعى الى الكذب

ص: ٥

هنا يوجد فرضان لا بد من دراستهما واحد بعد الآخر

الفرض الاول: ان يفرض ان هذا الخبر الذى جاءنا به الثقه الذى وضعه كذا، لم يحصل لنا الوثوق و الظن بصدقه

و الفرض الثانى: ان يفرض حصول الظن و الوثوق بخبره

فما هو حكم هذين الفرضين:

حكم الفرض الاول: اما فى الفرض مثل ما اذا عرفنا و علمنا لو وجد فى هذا المورد لدى هذا المخبر الثقه داعى الكذب لكان هذا الداعى غالبا على وثاقته لانه لا يصمد امام المغريات و لكننا لا ندرى هل يوجد المغرى و داعى الكذب او لا؟ و لذا نشك فى صدق خبره او لاننا و ان لم نشك فى اصول وجود داعى الكذب عنده لكن نشك فى ان درجه وثاقته هل هى اقوى من درجه داعى الكذب و لاندري ايهما اقوى؟ او مثلا افرضوا لا نشك فى اصل وجود داعى الكذب و ندرى درجه الوثاقه و درجه

داعى الكذب و ندرى ان الوثاقه غالبه و لكن نحتمل فى لحظه نقله هذا الخبر عرضت عليه حاله نفسانيه جعلت وثاقته مغلوبه لداعى الكذب و فى لحظه انهار و طرئت عليه الانهيار و لكن ندرى ان درجه وثاقته غالبه على داعى الكذب

على كل حال فى كل هذه الفروض ياتى هذا السؤال و هو هل ان خبر هذه الثقه حجه رغم انه لم يحصل لنا الوثوق و الظن بالصدق من خبره او ليس بحجه

قد تقولون ليس بحجه لانه لم يحصل الوثوق و قد تقولون بالحجيه لانه ثقه

الجواب الصحيح ان هذه الحجيه و عدم الحجيه يترتبان على ان نعرف ان وثاقه الراوى التى ذكرناها بالامس يعنى الحاله النفسانيه التى جعلت فى ادله الحجيه شرطا للحجيه و موضوعا لها هل اخذ شرطا بما هى صفه نفسانيه ام بما هى كاشفه كاشفا ظنيا عن الواقع لان وثاقه الانسان فيها جنبتان: الجنبه الاولى هى حاله نفسانيه و من جهه اخرى ان هذه الحاله النفسانيه تكشف كاشفا ظنيا للآخرين عن صدقه و هو طريق ظنى الى الواقع فيكشف الآخرون الواقع من خلال خبره.

ص: ٦

فهل ان الوثاقه جعلت شرطاً للحجيه بما هي حاله نفسانيه اى لها موضوعيه فاخذت شرطاً حتى لو لم تكن للوثاقه الجنبه الثانيه فالشارع عند ما جعل خبر الثقه حجه لا- بما انها يكشف الواقع كشفاً ظنياً بل بما ان هذا الانسان ثقته فهذا معناه ان الوثاقه لها موضوعيه او الشارع جعل خبر الثقه حجه لا بما ان الوثاقه حاله نفسانيه بل بما ان الوثاقه تكشف كشفاً ظنياً؟ فكشف هذه الوثاقه هو الموضوع فمعناه ان الوثاقه اخذت شرطاً بما انها تكشف الواقع. فهل اخذت بنحو الاول او بنحو الثاني؟

ان قلنا بالاول فهذا الخبر فى ما نحن فيه يكون حجه لان راويه ثقته والوثاقه افترضناها بما هي صفة نفسانيه و هذه الحاله محرزه فى هذا الانسان و الكشف لم يلاحظ فى الوثاقه المجمعوله شرطاً للحجيه

ان بنينا على ان الوثاقه جعلت موضوعاً للحجيه بما هي صفة نفسانيه فهي موجوده فيكون الخبر حجه

و اما ان بنينا على ان الوثاقه بما هي كاشفه كشفاً ظنياً جعلت موضوعاً للحجيه فهذه الجبهه غير موجوده هنا فلا يكون الخبر حجه

الصحيح هو الثانى يعنى ان الوثاقه جعلت شرطاً للحجيه بما لها من الطريقيه الى الواقع لا بما هي صفة نفسيه

الدليل على ان الوثاقه لوحظت بما هي كاشفه عن الواقع:

و الدليل على ذلك:

اولاً: هو ان الحديث الصحيح شبه القطعى الذى تقدم فى العام الماضى ظاهر فى ان الوثاقه جعلت شرطاً للحجيه بما هي كاشفه عن الواقع و الحديث هو «العمري و ابنه ثقتان فما أديا إليك عنى فعنى يؤديان، و ما قالاً لك عنى فعنى يقولان، فاسمع لهما و أطعهما، فإنهما الثقتان المأمونان» فان كلمه الثقه يفهم منها عرفاً ان الوثاقه لوحظت شرطاً للحجيه بعنوان الطريقيه و الكاشفيه عن الواقع لا بما انها صفة نفسانيه موجوده فى الثقه

ص: ٧

و ثانيا: فالأَنَّ ظاهر التعليل بالوثاقه فى ذيله هو التعليل المتفاهم فى نظر العرف المقرب للحكم المعامل فى نظرهم لا- التعليل التعبدى الصرف، فإنَّ الظاهر من التعليلات و الغالب فيها كونها للتقريب إلى الذهن و توجيه الحكم بما يستحسنه العقلاء، فالعله يجب ان يكون مفهوما عند العرف فالمفهوم عند العرف ان تكون الحجية مصبها الكشف عن الواقع لا ان يكون مصبها صفه نفسانيه

فظاهر التعليل انه يكون تعليل بامر عرفى و اذا كان مصب الحجية هذه الحاله النفسانيه يكون التعليل بامر تعبدى و لا يفهمه العرف فاذا علل الشارع يجب ان يفهمه العرف

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

كان الكلام فى انه ماذا نستظهر من اخبار من بلغ من بين الاحتمال الثانى و الثالث حيث كان الاحتمال الثانى يقول ان مفادها جعل استحباب واقعى للعمل بعنوان ثانوى و هو عنوان بلوغ الثواب عليه للمكلف و ان لم يكن بعنوانه الاولى مستحبا

الاحتمال الثالث يقول ان مفادها جعل حكم ظاهرى للعمل بعنوانه الاولى فإى الاحتمالين نستظهره؟ قلنا ان هناك تقريبين لاثبات احتمال الثانى

التقريب الاول: احد التقريبين يثبت الجامع بين الاحتمالين اى: يثبت ان العمل الذى بلغ الثواب عليه الى اذن المكلف ماموربه من قبل الشارع و اعم من ان يكون هذا الامر امرا واقعيا او امرا ظاهريا و هذا التقريب ذكرناه فى البحث السابق و هو ما ذكره بعض الاعلام

فجمله «عمله» رغم انها خبريه لكنها تحمل على الامر و الانشاء كسائر الموارد الوارده فى النصوص الشرعيه من قبيل من قهقه فى صلاته اعاد صلاته و جمله اعاد خبريه و لكنها مستعمله فى مقام الانشاء و مانحن فيه من هذا القبيل

ص: ٨

و الواقع ان هذا الكلام من غرائب الكلمات و ذلك لان جمله فعمله الوارده فى اخبار من بلغ لا هى اخبار و لا هى انشاء و هذه واقعه شرطا فى جمله الشرطيه و جزاء الشرط كان له ذلك فجمله عمله وقعت شرطا و من الواضح ان استفاده الامر و الطلب من الجملة الخبريه تصح فى موردين:

المورد الاول: فيما اذا كانت الجملة حمليه مثل الصائم المرتمس فى الماء يقضى صيامه و يقضى جمله خبريه حمليه و مستعمله فى مقام الانشاء بمعنى فليقض صيامه و مانحن فيه ليس من هذا القبيل

المورد الثانى: فيما اذا كانت الجملة واقعه فى موقع الجزاء فى القضييه الشرطيه مثل من قهقه فى صلاته اعاد صلاته فاعاد وقعت

موقع الجزاء و مستعمله فى مقام الطلب و الانشاء بمعنى فليعد

اما اذا لم يكن هذا و لا ذاك مثل ما نحن فيه لا يكون مستعملا فى مقام الانشاء و الطلب لان جمله عمله ليست جمله حمليه و ما وقعت موقع الجزاء فى القضييه الشرطيه

فاداه الشرط اذا وردت على جمله سلخت منها معناها الاصلى و غيرتها الى الشرط مثل من اجنب فعليه الغسل فاجنب ليست اخبارا و لا- انشاء و تصير شرطا و مانحن فيه من هذا القبيل فانها وردت موقع الشرط فلا وجه لما قالوه من انها جمله خبريه مستعمله فى مقام الانشاء و هذا كلام غريب

نعم لو كانت جمله عمله واقعه موقع الجزاء كانت لها معنى الامر و لكنها ليست كذلك فلا طريق لاستفاده الامر منها

و الفاء الوارده فى اول جمله فعمله فاء التفریع لا الفاء الوارده فى اول جمله الجزاء

ص: ٩

التقريب الثانى: هذا التقريب يمكن بيانه باحد بيانين

البيان الاول: ما ذكره السيد الخويى (دراسات فى علم الاصول ج ٣ ص ٣٠١) فى مقام اثبات الاحتمال الثانى من ان الاحتمالات فى بادى الامر ثلاثه:

الاحتمال الاول: ان يكون مفادها الارشاد الى حكم العقل فالعقل يحكم بان العبد ان يكون منقادا للمولى يعنى اذا احتتمل ان المولى يريد عملا فيحسن عقلا ان ياتى به بداعى المطلوبيه و اخبار من بلغ ترشد الى هذا الحكم العقلى

الاحتمال الثانى: ان يكون مفادها جعل الحجيه للخبر الذى يبلغ الانسان فى باب المستحبات فإى خبر ياتى و يدل ان هذا العمل مستحب فهذا الخبر حجه و لو كان ضعيفا فلا يشترط فى باب المستحبات ان يكون الخبر صحيحا و خبر ثقه

الاحتمال الثالث: ان يكون مفادها جعل الاستحباب الواقعى للعمل بعنوانه الثانوى فهذا العمل مستحب بعنوان بلوغ الثواب عليه و نفس العمل ليس مستحبا بقطع النظر عن بلوغ الثواب عليه و هذا الاحتمال هو الاحتمال الثانى الذى ذكرناه

و يقول ان الاحتمال الاول بعيد عن ظاهر هذه الاخبار لانها ظاهره فى المولويه و فى مقام الترغيب و الحث المولوى على الاتيان بهذا العمل و حملها على الارشاد خلاف الظاهر لان الارشاد لا يناسب الترغيب

و الاحتمال الثانى ابعده من الاول للنكته الذى ذكرناها سابقا و قلنا انهم فندوا هذا الاحتمال بانه لا ينسجم مع ذيل قوله و ان كان رسول الله لم يقله، فالشارع اذا يجعل الحجيه لا- يقول انها حجه و لو كان مخالفا للواقع بل يقول اعلم بهذا الخبر و يعطى الكاشفيه له فلسان جعل الحجيه انما يكون بالغاء احتمال الخلاف و البناء على ان مودى هذه الاماره هو الواقع كما هو فى لسان ادله الامارات مثل قوله لا ينبغى التشكيك فيما يقوله الثقات

ص: ١٠

اذن يتعين الاحتمال الثالث و هو الاستحباب الواقعي للعمل بعنوانه الثانوى و هو الاحتمال الثانى الذى ذكرناه

هذا الكلام طبعاً قابل للمناقشه لانه:

يرد عليه اولاً: انتم ابطلتم الاحتمال الاولى و الثانى الذى هو عبارته عن جعل الحجيه و نحن نقول ان جعل الحجيه يعنى جعل الحكم الظاهرى و جعل الحكم الظاهرى لا ينحصر فى جعل الحجيه بل يمكن تصويره هنا بالنحو الذى ذكرناه و هو ان تكون الاخبار بصدد جعل استحباب الاحتياط و هو حكم ظاهرى فى كل مورد يشك المكلف فى عمل انه مستحب او لا و ياتيه خبر يدل على استحبابه

و هذا الحكم الظاهرى لا- يتنافى مع ذيل الخبر لان هذا الحكم جعل للحفاظ على المستحبات الواقعيه فالامر لا ينحصر فى الاحتمال الثالث بل يبقى هذا الاحتمال ايضا و هو جعل الاستحباب الظاهرى و بالتالى نحن امام هذا الاحتمال و الاحتمال الثالث الذى ذكرتموه

و يرد عليه ثانياً: هذا الظهور موجود و الاخبار ظاهره فى الترغيب لكن ظهورها فى الترغيب لا ينافى الارشاد الى حكم العقل فان الشارع اذا يرشد الى حكم العقل يرغب فى هذا العمل و غايه الامر يرغب فيه بوصفه عاقلاً و سيد العقلاء فان فى الارشاد يوجد الترغيب ايضا

فمساله الترغيب لا ينافى الاحتمال الاول

نعم هذا الظهور يدفع الاحتمال الرابع و هو ان تكون الاخبار فى صدد الوعد

فلاحتمالات باقيه كلها، نعم لو كان السيد الخويى بدلا عما ذكره يقول ان الترغيب الذى هو ظاهر اخبار من بلغ ترغيب من الشارع بما هو شارع لا بما هو عاقل، حيثئذ هذا الاشكال الثانى لا يرد عليه

هذا هو البيان الاول و هناك بيان آخر لاثبات الاحتمال الثانى و هو استحباب العمل بعنوانه الثانوى

البيان الثانى:

و هو تطبيق لقانون عام عندهم و هو انه اذا رتب الثواب على عمل فهذا دليل على ان هذا العمل مستحب شرعا، اى ان الشارع عندما رتب الثواب على عمل يكون هذا الكلام دليلا على ان العمل مستحب و يكون مأمورا به

لان الامر ملازم مع الثواب فالثواب بدون الامر لا يمكن لانه معلول للامر فوجود الثواب يكشف عن امر الشارع بالعمل

فالثواب يكشف عن الامر كشفا انيا و برهانا انيا، فالكلام يدل بالدلاله الالتزاميه العقلية على وجود الامر فنستكشف السبب من ذكر المسبب فيرتب هذا القانون العام فى المقام

و للبحث صله تاتى ان شاء الله

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

كنا نتكلم حول النكته المتفقه بينهم و هى ان اخبار من بلغ على فرض شمولها لفرض الاتيان بالعمل لا- بداعى الانقياد يتم الاستدلال بها على الاحتمال الثانى و هو الامر و الاستحباب للعمل بعنوانه الثانوى واستدلوا عليها بقانون الملازمه بين الثواب و بين الامر فمادام اخبار من بلغ تقول ان الثواب يعطى للشخص اذا بلغه ان فيه الثواب، فهذا الثواب يعطاه من باب انه يكون الامر موجودا

و نحن قلنا لنا حول هذه النكته كلامان:

الكلام الاول: حول اصل هذا الكبرى

الكلام الثانى: هو انه على تقدير تسليم هذا القانون فمع ذلك تطبيقه على مانحن فيه غير صحيح؛ لان الثواب الذى ذكر فى اخبار من بلغ و يعطى للعامل ثواب استحقاقى او ثواب تفضلى؟ اذا افترضتم انه ثواب تفضلى فانه لا يكشف عن الامر لان المفروض ان هذا الثواب تفضل من الله باعتبار انه جواد كريم و لا يدل على استحقاق العامل من باب انه عمل عملا مأمورا به فلا بد لكى نفتح باب استكشاف الامر من ان هذا ثواب استحقاقى بملاك انه اطاع المولى و اتى بالمأموره لا بمعنى انه يجوز له ان يطالب المولى الثواب

حينئذ نقول ان اطلاق قوله من بلغه ثواب على عمل كان له كذا بعد ان فرضنا ان المراد به ثواب استحراقي مقيد عقلا بصوره الاتيان بالعمل بداع قربي فعندما يقول كان له ذلك الثواب يكون بمعنى اذا عمله بداع قربي لانه اذا كان الاتيان بذلك العمل لا بداع قربي فهذا لا يستحق الثواب فان الاتيان بالعمل اذا اتى به بداع قربي يوجب الاستحقاق

فاذا اتى به بداع صحى او بداع دنيوى لا يستحق الثواب فلا بد ان نقيد اطلاق اخبار من بلغ بهذا القيد العقلى

بعد ان قيدنا اطلاق اخبار من بلغ بهذا القيد يكون مفادها ان الاتيان بهذا العمل بداع قربي يوجب استحقاق الثواب حتى يتسنى لنا ان نثبت الامر لانه يوجد ملازمه بين الامر و الثواب -وفق الكلام الثانى- فيجب ان نتمسك باخبار من بلغ لاثبات الامر عن طريق الملازمه لكن الاشكال ان هذا التمسك غير صحيح لانه تمسك بالمطلق فى الشبهه المصدقيه للمقيد لان المطلق هو اخبار من بلغ و المقيد هو المقيد العقلى و هو العمل بداع قربي واما العمل بداع دنيوى لا يوجب استحقاق الثواب فعندنا مطلق و عندنا مقيد عقلى

و هذا المقيد يعنى الاتيان بالعمل بداع قربي له مصداقان: مصداق قطعى و مصداق مشكوك

و المصداق القطعى ما اذا اتى بالعمل بداعى الانقياد فهذا عمل ماتى به بداع قربي لان داعى الانقياد داع قربي فالعمل برجاء المطلوبيه عمل بداع قربي فهو عمل ماتى به بداع قربي و مصداق قطعى للمقيد

و المصداق الآخر هو الاتيان بالعمل بداع الامر فان داعى الامر داع قربي و لكنه مصداق غير قطعى لانه متوقف على وجود الامر فاذا كان الامر موجودا فالاتيان بالعمل بداع الامر اتيان بالعمل بداع قربي فهو متوقف على وجود الامر و هذا الكلام بعد التنزل عن الكلام الاول و بعد غض النظر عن النكته المشار اليها آنفا

فداعى الامر هو ان العمل اتى به بداعى الامر و بدون وجود الامر لا يعقل ان يوتى بالعمل بداعى الامر و مع معقوليته فهو تشريع فلا بد من وجود الامر لكون العمل ماتيا به بداع قريبي

فانتم تريدون اثبات وجود الامر باخبار من بلغ و هذا غير صحيح لانه تمسك بالمطلق فى الشبهه المصدقيه للمقيد فالعمل بداعى الانقياد لا- تقولون به و العمل بداعى الامر يحتاج الى وجود الامر حقيقتا و نحن هنا نشك فى الامر و انتم تريدون وجود الامر بنفس اخبار من بلغ و هذا تمسك بالمطلق فى الشبهه المصدقيه للمقيد

هذا هو الكلام الثانى الذى يجب ان نتكلم به حول هذه النقطه

هذا كله حول النقطه الاولى المتفق عليها بين العلماء و نحن عرفنا ان هذا الكلام غير صحيح كبرويا و تطبيقا على مانحن فيه النقطه الثانيه:

و النقطه الثانيه المختلف فيها و هى ان اخبار من بلغ مطلقه ام لا؟ هل شامله باطلاقها لغير فرض الانقياد و فرض العمل لا بداعى المطلوبيه و الانقياد ام لا تشمل الحصه غير الانقياديه و تختص بالحصه الانقياديه و حصه العمل بداعى الانقياد؟

لا بد ان نلاحظ وجود قرينه توجب اختصاصها بفرض الانقياد فاذا كانت القرينه موجوده فاطلاقها لا تشمل فرض غير الانقياد

هناك قرينتان ذكرت من قبل الاصوليين لاثبات ان اخبار من بلغ مختصه بفرض الانقياد

القرينه الاولى: عبارته عن فاء التفريع الموجوده فى قوله فعمله يعنى فاتى بهذا العمل متفرعا على بلوغ الثواب عليه يعنى اتى بالعمل التماسا لهذا الثواب و للانقياد لان ما بعد الفاء متفرع على ما قبلها

و القرينه الثانيه: عبارته عن التصريح فى قسم من اخبار من بلغ فانه يوجد فى بعضها: «فعمله لاجل قول رسول الله» و هذا بمعنى العمل بداعى الانقياد فبعض اخبار من بلغ فيه تصريح بهذا القيد و نحمل الاخبار المطلقه على المقيد وفقا لقانون المطلق و المقيد فتصبح اخبار من بلغ مختصه بفرض الانقياد

اما القرينه الاولى نوقشت بعده مناقشات:

المناقشه الاولى: ما ذكره المحقق الخراساني و قال ان فاء التفرع و ان كانت موجوده فى اخبار من بلغ و تدل على التفرع لكن هذا البلوغ انما ذكر و اخذ بوصفه حيشه تعليليه و لم يوخذ بوصفه حيشه تقيديه

فاخذ البلوغ بنحو عليه و سببيه البلوغ للعمل لا بنحو ان العمل قد اتى به بداعى الانقياد فالعمل لا يكون مقيدا بداعى الانقياد ففاء التفرع تدل على ان ما قبلها عله لما بعدها و لا يفهم من فاء التفرع ان العمل قد اتى به بداعى الانقياد او غير الانقياد

الجواب عن هذه المناقشه:

هذه المناقشه لا- تخلو من اجمال و غموض لانه ماذا يقصد؟ هل يريد بهذا الكلام ان بلوغ الثواب لما كان جهه تعليليه للعمل فيكون العمل مطلقا، فيرد عليه ان العمل بعد ان تفرع على البلوغ لا- يبقى على اطلاقه لانه متفرع عن البلوغ فالعمل بعد بلوغ الثواب لا يكون مطلقا فاجبار من بلغ لا تشمل العمل المطلق و من دون بلوغ الخبر

فمجرد اخذ البلوغ يوجب ان لا يكون العمل مطلقا فعلى كلا تقديرى كون القيد تعليليا او تقيديا يكون العمل مقيدا

و ان كان يريد ان العمل صار مقيدا بفرض التفرع على البلوغ لكن الثواب المذكور انما يعطى على ذات العمل لا على الانقياد . نعم هو اتى به بداعى الانقياد و لكن الثواب يعطى لنفس العمل

فان كان مقصوده الامر الثانى و لا- يبعد ان يكون مقصوده هذا فيرد عليه انه لا يمكن اثبات اعطاء الثواب على نفس العمل و بالتالى اثبات وجود الامر. فالثواب مترتب على عنوان الطاعه لا على ذات العمل حتى يمكن اثبات الامر فالثواب الاستحقاقى لا يكون الا فى فرض الطاعه للمولى فلا بد فى ترتب الثواب من قصد اخذ القربه على كل حال

فما ذكره لا يكون قرينه على الاطلاق و عدم اختصاص اخبار من بلغ لفرض الانقياد

المناقشه الثانيه:

ما ذكره المحقق الاصفهاني و طبعاً كلامه ليس فى الحقيقه فى كون الفاء قرينه على الاختصاص و التقييد بفرض الانقياد و انما هو يذكر بوصفه دليلاً مستقلاً غير ناظره الى الحصه الانقياديه و هذا الدليل مركب من مقدمتين

المقدمه الاولى: هذا الخبر الضعيف الذى بلغنى و يقول ان زياده الحسين فيها الثواب، فهل يكون مفاده ترتب الثواب على ذات الزياره او على الزياره بوصف كونه انقياداً؟ من الواضح ان الثواب مترتب فى الروايه على ذات العمل

المقدمه الثانيه: ان اخبار من بلغ قالت من بلغه شىء من الثواب فعمله نعطيه نفس الثواب فاخبار من بلغ نطقت بان نفس الثواب المذكور يعطى للعامل و المذكور فى نفس الخبر الضعيف كان ثواباً على نفس العمل لا على العمل بداعى الانقياد

فمن مجموع هاتين المقدمتين ثبت كون الثواب على نفس العمل لا على العمل الماتى به بداعى الانقياد و الثواب ملازم للامر فيثبت الاستحباب

و سياى النقاش فيه غدا

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

كان الكلام فى المناقشات التى ذكرت على القرينه الاولى من القرينتين اللتين ذكرتا لاثبات ان اخبار من بلغ مختصه بفرض ما اذا اتى الانسان العمل الذى بلغ الثواب عليه بداعى الانقياد و برجاء المطلوبه فالقرينه الاولى كانت عباره عن فاء التفريع فى قوله فعمله فالفاء تدل على ان العمل كان متفرعاً على بلوغ الثواب اى كان الداعى له رجاء المطلوبه فيختص بالعمل الانقيادى و هذه القرينه وجهت اليها مناقشات و ذكرنا المناقشه الاولى و اعترضنا عليها و نقدناها

ص: ١٦

و المناقشه الثانيه كانت للمحقق الاصفهاني و ذكرناها و بقيت المناقشه فيها.

المناقشه الثانيه:

هذه المناقشه تقول ان الثواب المذكور فى اخبار من بلغ هو عين الثواب الذى يبلغ الانسان و يسمعه الانسان فالانسان اذا سمع ان فى العمل الفلانى ثواب فعمله يعطى نفس الثواب فاذا سمع الانسان ان فى زياده الحسين الثواب الفلانى يعطى الانسان هذا

الثواب بمقتضى اخبار من بلغ فمفاد الخبر الذى بلغنى هو اعطاء الثواب على نفس العمل و اخبار من بلغ تدل على اعطاء ذلك الثواب و الذى هو الثواب على نفس العمل لا العمل الانقيادى

الجواب على المناقشه الثانيه:

و هذه المناقشه ايضا لا يمكن قبولها و ذلك لانه ماذا تقصدون بقولكم حينما تقولون ان مفاد اخبار من بلغ اعطاء نفس الثواب الذى بلغك؟ هل تقصدون العينيه من جميع الجهات؟ هذا مقطوع العدم فان الثواب الذى تنطق به اخبار من بلغ ليس نفس الثواب الذى بلغنى لان الثواب الذى بلغنى على نفس زياره الحسين و الثواب الذى تقول اخبار من بلغ انه يعطى لك، هو الثواب على البلوغ ففرق بينهما لان الثواب الاول ليس شرطه البلوغ و انما شرطه الزياره و الثواب الثانى يعطى على العمل الذى بلغك انها مستحبه فالعينيه من جميع الجهات مقطوعه العدم لان موضوع الثواب الذى بلغنى هو نفس العمل فشرطه و سببه نفس الزياره لا سماع انها مستحبه و اما الثواب الذى تقوله اخبار من بلغ، فموضوعه سماع ان فى العمل الثواب فيختلف موضوعهما فلا يكون هذا الثواب عين ذاك الثواب

ص: ١٧

فالثواب الذى جاء فى الخبر الضعيف ثواب رتب على نفس الزياره و اما الثواب الموجود فى اخبار من بلغ رتب على بلوغ الثواب فالاول ثواب شرطه العمل و الثانى ثواب شرطه البلوغ و سماع ان فيه الثواب

فالعينه من جميع الجهات مقطوعه البطلان

و اما ان قصد ان هذا الثواب الذى ذكرته اخبار من بلغ نفس ذلك المقدار الذى جاء فى الخبر الضعيف كما و كيف لا عينه من جميع الجهات اى يعطى نفس ذاك المقدار و بنفس الكيفيه التى سمعتها فهو مثلا لا يريد ان يدعى العينه حتى تاتى اشكالنا بل يدعى انه مثل ذاك الثواب كما و كيفا

فهذا صحيح و لكنه لا يثبت مدعاه اى لا ينافى ان يكون الثواب الذى يعطى هذا الانسان ثوابا على داعى الانقياد لا على ذات العمل

فالشق الثانى لا يثبت مدعاه لامكان اعطاء الثواب على العمل الانقيادى لا على ذات العمل حتى يثبت كون العمل مامورا به.

المناقشه الثالثه:

المناقشه الثالثه التى ذكرت من قبل المحقق الاصفهانى و قال ان تفرغ العمل على البلوغ لا يقتضى اختصاص العمل بالحصه الانقياديه لانه تاره يكون تفرغ العمل على شىء من باب تفرغ العمل على داعى الانسان على ذاك العمل مثلا نقول وجبت الصلاه على فصليت هنا فصليت فرغت على وجوب الصلاه فوجوب الصلاه هو الداعى على العمل و على الصلاه و تاره اخرى يكون تفرغ العمل على شىء من باب تفرغ العمل على شرط الداعى من قبيل ان نقول دخل وقت الصلاه فصليت و مثل زالت الشمس فصليت و طلع الفجر فصليت و صمت فهنا فرع العمل على الوقت و الوقت هو شرط الوجوب و الوجوب هو الداعى ففرع العمل على شرط الداعى بخلاف الاول حيث فرع على نفس الداعى

ص: ١٨

فهذان شكلا من تفریع العمل على شیء و هنا ایضا حیث فرع العمل على بلوغ الثواب یكون تارة من قبیل الاول ای من قبیل تفریع العمل على الداعی نحو العمل: اذن نفس هذا البلوغ یكون هو الداعی لانه فرع العمل على البلوغ فی الاخبار فاذا كان من قبیل تفریع العمل على الداعی فیكون البلوغ هو الداعی فاتی المكلف بالعمل بداعی الانقیاد فیختص بالحصه الانقیاد

و اما اذا كان من قبیل الثانی ای من قبیل تفریع العمل على شرط الداعی و مثل تفریع الصلاه على طلوع الفجر فیكون تفریع العمل على البلوغ من قبیل تفریع العمل على شرط الداعی نحو العمل: اذن معناه ان العمل لم یكن بداعی الانقیاد بل كان بداعی الامر و بقصد امتثال الامر الاستجابی لكن شرط هذا الامر هو البلوغ مثل ان یكون طلوع الفجر شرطا للوجوب فیثبت الاحتمال الثانی

فیقول المحقق الاصفهانی ان فمجرد تفریع العمل على بلوغ الثواب لا یقتضی اختصاص الاخبار بالحصه الانقیادیه اذ لعله یكون التفریع من قبیل الثانی لا من قبیل الاول حتی یثبت مدعاكم فیثبت الاحتمال الثانوی و هو استحباب العمل بعنوانه الثانوی
الجواب على المناقشه الثالثه:

و هذه المناقشه غیر صحیحه و ذلك لان التفریع و ان كان على قسمین لكن النحو الثانی لا یمكن احرازه فیما نحن فیہ بنفس اخبار من بلغ فاذا جاء دلیل من الخارج و احرزنا به النحو الثانی لا اشكال فیہ لكن بنفس الاخبار لا یمكن احرازه لان الاخبار جعلت العمل المترتب على بلوغ الثواب موضوعا لترتب الثواب ففرعت العمل على البلوغ بنحو المعنی الحرفی فتوجد نسبه تفریعیه فنقلب المعنی الحرفی الى المعنی الاسمی الموازی له حتی یتضح المطلب فكانها تقول ان العمل المترتب على بلوغ ثواب ما یترب علیه ذاك الثواب فحینئذ هذا العمل له فردان و مصداقان.

احدهما المصداق القطعي للعمل المتفرع على بلوغ ثواب و نقطع به و هو اذا ما اتى بالعمل بداعى الانقياد و بداعى المطلوبيه فهذا عمل يصدق عليه انه مترتب على بلوغ ثواب فيعطى الثواب حتى اذا لم يكن العمل مطلوباً للمولى و اذا كان مطلوباً للمولى فيثاب على الانقياد و على العمل

و ثانيهما هو الفرد المشكوك و هو الفرد غير القطعي و هو العمل بقصد امثال الامر الذى يكون شرطه البلوغ و هذا ايضا مصداق آخر و لكنه مشكوك المصداقيه لان الامر مشكوك فوجود الامر مشكوك فاثبات العمل بقصد امثال الامر لا يسلم انه عمل متفرع على بلوغ ثواب لان نفس الامر فيه شك و من المعلوم انه لا يمكن اثبات ذلك بنفس اخبار من بلغ و من خلال التمسك باطلاقها ثبت انه عمل على بلوغ الثواب لانه تمسك بالمطلق فى الشبهه المصداقيه للمطلق فهو مثل التمسك بالعالم لاثبات وجوب اكرام زيد حينما يشك فى كون زيد عالماً، فلا يمكننا عالميه زيد بدليل اكرم العالم فوجود الامر بالعمل مشكوك فاذا كان نفس الامر مشكوكاً فالعمل الذى اتى به بقصد هذا الامر فهذا العمل يشك فيه انه عمل متفرع على بلوغ الثواب

المناقشه الرابعه:

المناقشه الرابعه و الاخير ما قيل من انه لم يفرع العمل فى اخبار من بلغ على داعويه احتمال الامر حتى يختص بالعمل الانقيادى و انما فرع العمل على داعويه الثواب و قالت من بلغه شىء من الثواب فعمله فداعويه الثواب يكفى فيها ان ياتى بالعمل اذا كان الداعى له الثواب المحتمل و نحن نعلم بان الثواب يترتب على العمل القربى الذى اتى به بداعى التقرب و بداعى قصد القربه فالثواب انما يترتب على العمل القربى فيدعوننا الى ان نأتى بالعمل قريبا و قريته لا تختص بان يكون العمل بداعى الانقياد و يشمل ما اذا اتى به بداعى الامر فكما ان داعى الانقياد داع قربى فكذلك داعى الامر ايضا داع قربى فاخبار من بلغ لا تختص بالنحو الاول بل تشمل النحو الثانى

ص: ٢٠

و يرد عليه سنخ الجواب الذى ذكرنا فى المناقشه الثالثه لان العمل القربى له فردان. فرد قطعى و هو العمل بداعى الانقياد و فرد غيرقطعى و هو العمل بداعى الامر فاذا كان وجود الامر مشكوكا يكون تفرع العمل على الامر مشكوكا فيه

هذا تمام الكلام فى القرينه الاولى و هى عبارته عن فاء التفرع و لم يثبت لاجبار من بلغ اطلاق يشمل غير فرض الانقياد

تبقى القرينه الثانيه و ياتى الحديث انشاءالله غدا

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

قلنا ان القرينه الثانيه التى ذكرت لاثبات ان اخبار من بلغ مختصه بفرض العمل الانقيادى عبارته عن ان بعض اخبار من بلغ فيها تصريح بان المكلف عمل بداعى الانقياد فبعضها تقول من بلغه ثواب على عمل فعمله التماسا لذلك الثواب و لاجل قول النبى و عمله برجاء المطلوبيه و مطابقه الواقع فيوجد فيها تصريح بهذا القيد. نعم لا يوجد فى بعضها هذا القيد فبعضها مطلق من ناحيه هذا القيد و قسم مقيد فيها هذا القيد فهناك اخبار مطلقه و هناك اخبار مقيده فنحمل المطلق على المقيد كسائر الموارد فاذا حملنا القسم المطلق على القسم المقيد يعنى نقيده اطلاق القسم الاول بموجب القسم الثانى فتكون النتيجة ان الثواب الذى يعطى على العمل بشرط ان ياتى بالعمل برجاء المطلوبيه فتختص اخبار من بلغ بالعمل الانقيادى فلا يثبت الامر حيث ان الانقياد موجب للثواب فلا يكشف وجود الثواب عن وجود الامر فان الانقياد ملاك مستقل للثواب فلا يثبت الاحتمال الثانى لان الاحتمال الثانى كان يقول ان الاستحباب يثبت للعمل بعنوانه الثانوى

ص: ٢١

هل يمكن حمل المطلق على المقيد فى اخبار من بلغ؟

و لكن هل يصح لنا ان نحمل قسم المطلق على القسم المقيد ام لا يصح؟ الجواب انه لا بد من ان نعرف ما هو ملاك حمل المطلق على المقيد لكى نرى هل ان الملاك موجود فيما نحن فيه ام لا يوجد هنا؟ فلا بد من ان نبحث عن ملاك الحمل. و عندما نواجه هذا السؤال نقول فى الجواب ان هناك ملاكات ثلاثه لحمل المطلق على المقيد بشكل عام و بعد ذلك نأتى الى المقام و نطبقه على ما نحن فيه فاحد هذه الملاكات يكفى فى حمل المطلق على المقيد و اذا انتفت كل الملاكات يعمل بالمطلق و المقيد معا

ملاكات ثلاثه لحمل المطلق على المقيد:

الملاك الاول: ان نعلم بدليل آخر من الخارج بان الحكم المذكور فى المطلق و الحكم المذكور فى المقيد واحد و لا يوجد

حكمان و ذكر هذا الحكم تاره بلسان المطلق و تاره بلسان المقيد و اذا علمنا بان الحكم واحد فحينئذ يقع التعارض بين المطلق و المقيد لان دليل المطلق يقول ان الحكم الواحد مطلق و الدليل المقيد يقول هذا الحكم الواحد مقيد بهذا القيد و كلاهما ينظر الى حكم واحد و يقول انها مطلق او مشروط بهذا الشرط فيقع التعارض و حينئذ يدخل في باب التعارض غير المستقر و يحمل المطلق على المقيد فمن موارد الجمع العرفي هو حمل المطلق على المقيد

هذا احد الملاكات و هو ان نعلم بوحده الحكم المقصود بيانه في كلا الكلامين فحينئذ يقع التعارض بين الكلامين و العرف يقدم كلام المقيد على المطلق و يجمع بينهما بحمل المطلق على المقيد

ص: ٢٢

الملاك الثانى: هو انه نفرض انه لا علم لنا بوحده الحكم المقصود بيانه فى الدليل المطلق و المقيّد و نحتمل و حده الحكم و نحتمل تعدد الحكم لكن يوجد ملاك آخر و هو ان يكون للدليل المقيّد مفهوم و هذا المفهوم ينفى الاطلاق مثلا اذا كان الدليل المقيّد قضيه شرطيه مثل اذا كان العالم عادلا فاكمه و نعلم ان القضيه الشرطيه لها مفهوم و المفهوم ينفى الاطلاق لانها تقول ان اكرام العالم متوقف على العداله فيدل بمفهوم الشرط على ان العالم اذا لم يكن عادلا فلا وجوب لاكمه فيدل على انتفاء طبيعى وجوب اكرام العالم عند انتفاء العداله و كان الدليل المطلق قضيه غير شرطيه مثل اكرم العالم و من المعلوم انه ليس له مفهوم فالكلام المقيّد يقول انه حتى لو كان الحكم متعددا و فرضنا ان هناك وجوبين لوجوب الاكرام و وجوب مطلق و وجوب مقيّد، فمع ذلك هذا الكلام المقيّد ينفى اى وجوب لاكم العالم اذا لم يكن عادلا يعنى ينفى تعدد الحكم و يقول ان وجوب اكرام العالم وجوب واحد و هو وجوب اكرام العالم العادل و اما العالم الفاسق يكون طبيعى وجوب الاكرام منتف عنه و يكون كما لو علمنا بوحده الحكم فيقع التعارض بين اكرم العالم و بين هذه القضيه الشرطيه فيحمل المطلق على المقيّد و هذا ملاك آخر

الملاك الثالث: هو انه نفرض ان الملاك الاول و الثانى متفيان و نحتمل تعدد الحكم و لكن ليس لدينا دليل مقيّد الذى ينفى الاطلاق و يكون له مفهوم مثل اكرم رقبه و اكرم رقبه مومنه و نحتمل ان هناك وجوب متعدد فلا نعلم بوحده الحكم و ليس لايهما مفهوم و لكن هنا يوجد ملاك ثالث و هو ان نقول بما قاله بعض اعلام الاصوليين من قبيل المحقق النائينى و الاصفهانى حيث قالوا بان من المستحيل اجتماع حكمين متماثلين على موضوع واحد فاحد الحكمين يكون ثابتا على الموضوع بشكله المطلق و الآخر يكون ثابتا على الموضوع بشكله المقيّد فمثلا- ان الصلاه يجتمع عليها وجوبان فلا يمكن ان تتصف الصلاه بوجوبين مثل عروض السوادين على الورقه حيث انه مستحيل

هذا الكلام مسلم و بهذا المقدار لا خلاف فيه

و لكن الخلاف فى انه اذا لم يكن الموضوع واحد بالضبط فيكون مطلقا و مقيدا، فهل يمكن اجتماع حكيمين عليه او لا يمكن؟ بعض الاعلام قالوا انه مثل الاول فكما يستحيل اجتماع حكيمين متماثلين على موضوع واحد فكذلك هو محال فى موضوعين احدهما مطلق و الآخر مقيد فبالتالى يستحيل وجود حكيمين جعل احدهما على الموضوع المطلق و الآخر جعل على الموضوع المقيد فيجب ان يكون الحكم واحدا فلا بد حينما يقول اعتق رقبه و اعتق رقبه مومنه من ان يكون الحكم واحدا حيث يستحيل تعدد الحكم فانه يوجب اجتماع مثلين على موضوع واحد فيقع التعارض و يحتمل المطلق على المقيد

طبعا هذا الملاك الثالث لا نقبله و تفصيله موكول الى باب المطلق و المقيد

قلنا ان واحدا من هذه الملاكات اذا كان موجودا فيحمل المطلق على المقيد و اذا انتفت كلها يبقى الكلام المطلق على اطلاقه و يوخذ بالمقيد ايضا فاذا لم نعلم بوحده الحكم و لم يكن للدليل المطلق مفهوم و لم نقبل استحاله اجتماع الحكيمين على موضوعين مطلق و مقيد، اذن لا موجب لحمل المطلق على المقيد فيعمل بهما معا.

فشرط حمل المطلق على المقيد وجود التنافى و التنافى يحصل فى هذه الحالات الثلاثه و لذا نقول لو ورد اعتق رقبه و اعتق رقبه مومنه و كانا مثبتين لا موجب لحمل احدهما على الآخر فمادام لم نعلم بوحده الحكم لا نحمل المطلق على المقيد

تطبيق قواعد باب المطلق و المقيد على مانحن فيه:

اذن ناتي الى ما نحن فيه لكي نرى ان واحدا منها يوجد في اخبار من بلغ التي تكون على قسمين: مطلق و مقيد مثل قوله فعمله التماسا لذلك الثواب، فهل يوجد واحد منها في الاخبار فنحمل المطلق على المقيد و يثبت الثواب للحصه الانقيادى او لا يوجد اى واحد منها فيثبت الاحتمال الثانى؟

تطبيق الملاك الاول:

اما الملاك الاول و هو العلم بوحده الحكم فيقول المحقق الاصفهاني ان هذا الملاك موجود فى هذه الاخبار لان الفقيه اذا تامل فى الاخبار يحصل له العلم بوحده الحكم فتريد الاخبار اثبات حكم واحد فلا يكون القسم المطلق بصدد بيان شىء مثل الاستحباب الواقعى للعمل بعنوانه الثانوى و القسم المقيد بصدد بيان شىء آخر مثل الارشاد الى حكم العقل

و انما الحكم الذى يراد بيانه واحد فاذا كانت وحده الحكم امرا مفروغا عنه يكون حال هذه الاخبار مثل سائر موارد المطلق و المقيد فيكون مثل اعتق رقبه و اعتق رقبه مومنه فيحمل المطلق على المقيد لاننا لا نحتمل تعدد الحكم و نقطع بوحده الحكم فبالتالى يثبت الاطلاق للاخبار و تشمل ما اذا اتى بالعمل بقصد امتثال الامر فيعطى ذلك الثواب له و الثواب ملازم للامر فيثبت الامر فيثبت الاحتمال الثانى

لكن نحن نقول اذا حصل للفقيه العلم بوحده الحكم بسبب وجود الاشتراك فى الفاظ اخبار من بلغ و وحده اللسان، فيتم الملاك الاول و من لم يحصل له هذا القطع فلا يتم لديه هذا الملاك الاول فهذا الامر يرتبط بالذوق الفقهى الاستنباطى للفقيه فلا يمكن النقاش الفنى فيه

ص: ٢٥

هذا فيما يخص الملاك الاول و طبعا نحن نقول انه ليس لدينا العلم بوحده الحكم لعل القسم المطلق يريد ان يبين حكما واقعيا كما يقول الاحتمال الثانى و القسم المقيد يريد ان يبين شيئا آخر مثل الاحتمال الثالث

تطبيق الملاك الثالث:

و الملاك الثالث لا نقبله من الاساس

و يبقى الملاك الثانى و يحتاج شرحه الى التوضيح و سيأتى غدا

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

Your browser does not support the audio tag

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

كنا نتكلم حول ان القسم المقيد من اخبار من بلغ هل يقيد القسم المطلق و هل يحمل المطلق على المقيد فى اخبار من بلغ ام لا؟ القسم المطلق هو القسم الذى يقول ان من بلغه ثواب على عمل يعطى ذاك الثواب و القسم المقيد يقول من عمله برجاء ذلك الثواب يعطى ذاك الثواب فهل يحمل المطلق على المقيد و بالتالى تختص الاخبار بما اذا عمل المكلف بداعى المطلوبيه و بالنتيجه لا- يثبت الامر و الاستحباب النفسى و الذى هو الاحتمال الثانى و قلنا ان ملاكات حمل المطلق على المقيد ثلاثه و بالنسبه الى ما نحن فيه قلنا ان الملاك الاول يرجع الى ذوق الفقيه و سليقته و ليس امرا فنيا و ان كان رايانا هو عدم العلم بوحده الحكم و احتمال تعدد الحكم

الاحتمال الثانى: و هو عبارته عن كون المفهوم لكلام المقيد ينفى اطلاق القسم المطلق و القسم المطلق مثل قوله فعمله كان له ذلك الثواب و القسم المقيد مثل قوله فعمله التماسا لذلك الثواب يعطى ذلك الثواب فهل هذا القسم المقيد له مفهوم ينفى اطلاق القسم المطلق او ليس له مفهوم؟ هذا يرتبط بان نرى كلمه «من» هل هى من ادوات الشرط ذات الدلاله على المفهوم ام لا؟ ان كانت منها فيتم الملاك الثانى لان هذا الكلام المقيد يكون له مفهوم و هو انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط فينتفى كون الثواب عليه عند عدم البلوغ او عدم الاتيان بالعمل او عدم داعى المطلوبيه

ص: ٢٦

فحينئذ يكون لهذا الكلام المقيد مفهوم ينفى اطلاق القسم المطلق فالقسم المطلق كان يقول ان مطلق من بلغه الثواب على عمل و عمل ذاك العمل يعطى الثواب و انما يعطى الثواب عند العمل عند الاتيان بداعى المطلوبيه و الانقياد

هذا اذا كانت كلمه من من ادوات الشرط ذات الدلاله على المفهوم و ذكرنا عند البحث عن مفهوم الشرط ان مفهوم الشرط يختص بادوات الشرط التى هى متمحضه فى المعنى الحرفى لا- ادوات الشرط التى هى من الاسماء فمثل إن تدل على معنى حرفى و هو ربط الجزاء بالشرط و من نتائج الربط هو المفهوم و اما ادوات الشرط التى هى من الاسماء من قبيل اذا و من و ما

هى من الاسماء فانها من الاسماء فاذا كان اسما فلا تفيد المعنى الحرفى و هو الربط فاذا لم يكن الكلام دالا على ربط الجزاء بالشرط من قبيل الجمل الشرطيه المصدرة ب من و ما و اذا التى تكون من الاسماء و لا تكوم متمحضه فى المعنى الحرفى، ان الربط كان من نتائجه المفهوم فقول القائل من كان مومنا فلا تجوز غيبته فهذا لا يدل على ربط الجزاء بالشرط فانها و ان كانت جملة شرطيه و لكنها لا- تدل على المفهوم لانها لا تربط حرمة الغيبه بكونه مومنا. فاذا ثبت الربط يثبت المفهوم . اذن الادوات الاسميه تدل على ان هذه الحصه المعينه من الانسان و هو الانسان المومن جعلت موضوعا لحكم شرعى و هو انه لا تجوز غيبته فالكلام يدل على ان هناك حكما شرعيا مجعولا- على موضوع معين فحرمة الغيبه مجعوله على موضوع معين و هو الانسان المومن

فالتتيجه هى انتفاء الحكم بسبب انتفاء الموضوع ليس هو المفهوم المصطلح فان المصطلح هو انتفاء الحكم مع بقاء الموضوع لذا نقول القضايا المسوقه لبيان الموضوع لا تدل على المفهوم لانها من باب السالبه بانتفاء الموضوع و المفهوم هو انتفاء الجزاء مع بقاء الموضوع

ص: ٢٧

فمثل من كان مومنا فلا تجوز غيبته لا يدل على المفهوم و اما مثل ان كان مومنا فلا تجوز غيبته يدل على المفهوم لان من نتائج الربط بين الجزاء و المومن هو انتفاء الحرمة عند انتفاء الايمان بخلاف ما اذا كانت الاداه مثل من و اذا و ما التي هي من الاسماء و لا تدل على الربط

فيدل قولنا من كان مومنا فلا تجوز غيبته على ان الانسان المومن تحرم غيبته من باب جعل الحكم على الحصة الخاصه

و مقامنا من هذا القبيل يعنى القسم المقيد من الاخبار يقول من بلغه ثواب على عمل فعمله التماسا لذلك الثواب كان له ذلك الثواب فهذه مصدره بمن و لا يكون مصدره بان فلا تدل على الربط بين الجزاء و الشرط حتى نستنتج على المفهوم و انما تدل على جعل الحكم و هو اعطاء الثواب على الحصة الخاصه و هو الانسان الذى يبلغه ثواب على عمل و ياتى بذاك العمل برضاء هذا الثواب و هذا غير المفهوم

فاذا اتفى بلوغ الثواب او انتفى العمل ينتفى الحكم من باب انتفاء الحكم

اذن فالملاك الثانى لحمل المطلق على المقيد غير متوفر لان القسم المقيد من الاخبار ليس له مفهوم لان هذا القسم مصدر بالاداه الشرطيه الاسميه فلا يكون له مفهوم و تحقيقه فى مبحث مفهوم الشرط و لذا قلنا ان القضايا من هذا القبيل قضايا مسوقه لبيان الموضوع مثل ان رزقت ولدا فاختنه و لا يكون لها مفهوم

ففى هذا القضايا لا يوجد ما يدلنا على الربط لان هذه الهيئه تدل على ثبوت الجزاء على الشرط مثل الجمل الحملية التي تدل على ثبوت المحمول على المفهوم مثل الماء حار، طبعا ان الحكم مرتبط بالمفهوم و لكن هذا الربط لا يدل على المفهوم

فانتفاء الحكم بانتفاء الموضوع لا ينفعا لاننا فى باب المفاهيم نحتاج الى ربط من لوازمه الانتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط و هذا الانتفاء يكون الدال عليه هو الاداه التى هى من الحروف

فلا يوجد الملاك الثانى فى هذا المقام

الملاك الثالث: هو ان نقول بما قاله بعض الاعلام من انه يستحيل اجتماع حكيمين مماثلين على موضوعين احدهما مطلق و الآخر مقيد فاذا قلنا بالاستحاله فلا يعقل ان يكون هناك وجوبان: وجوب عتق الرقبه و وجوب عتق الرقبه المومنه، لان الوجوبين متماثلان و لا يعقل اجتماعهما على موضوعين يختلفان بالاطلاق و التقييد

فاذا استحال تعدد الحكم فيكون الحكم واحدا و هذا الحكم الواحد قد جعل فى الدليل الاول على الرقبه و فى الدليل الثانى على الرقبه المومنه فيتعارضان و يحمل المطلق على المقيد بملاك الجمع العرفى

و هذا الملاك غير ثابت فيما نحن فيه لانه لم يثبت لدينا ان القسم المقيد بصدد بيان مثل الحكم الذى ورد فى القسم المطلق من الاخبار فانتم تقولون باستحاله اجتماع حكيمين و الحال عدم اثبات وجود مثلين. فيجب اولاً ان القسم المقيد بصدد بيان مثل الحكم الذى ورد فى القسم المطلق

لان القسم المقيد مقيد بان ياتى الانسان بالعمل الذى بلغ الثواب عليه برجاء المطلوبه لا مطلقاً و من دون التماس ذلك الثواب فهذا القسم لا يدل على الاستحباب النفسى و لا يدل على ان العمل مستحب و الاحتمال الثانى و هو جعل الاستحباب الواقعى النفسى على العمل بعنوانه الثانوى بحسب تفكير اصحاب هذا القول

هذا التقريب لاثبات النفس يقول اننا نثبت الاستحباب من باب ملازمه الثواب و الامر فان الثواب يعطى استحقاقاً و الاستحقاق لا يوجد فيما لا يكون الامر فوجود الثواب يستلزم وجود الامر بقانون الملازمه

و اورد الاشكال بانه يوجد ملاك آخر للثواب غير وجود الامر و هو داعى الانقياد لان الانقياد ملاك مستقل للثواب و لو لم يكن امر فى الواقع فاذا اعتقد المكلف خطأ ان العمل الفلانى مامور به فعمله فيثاب على انقياده و لو كان العمل مستحبا فالانقياد ملاك مستقل للثواب

و فى هذه الاخبار يوجد ملاك آخر للثواب و هو داعى الانقياد فلا- يلانزم وجود الثواب، تحقق الامر، اذن فالاخبار المقيده المختصه بالحصه الانقياديه لا- يثبت الاستحباب النفسى و انما تكون ارشادا الى حكم العقل و هو حسن الانقياد الذى هو فى مقابل التجرى الموجود فيه استحقاق العقاب

فيحتمل ان يكون مفاد الاخبار المقيده الارشاد الى حكم العقل

فالملاك الثالث غير تام فيما نحن فيه

و بهذا تم الكلام فيما يتعلق بالتقريب الثانى لاثبات الاحتمال الثانى و هو الاستحباب الواقعى للعمل بعنوانه الثانوى

فلم يتم شىء من التقريبين لاثبات الاستحباب النفسى باخبار من بلغ فى مقابل الاحتمال الثالث

فلم نجد ما يدل على الاحتمال الثانى فى مقابل الاحتمال الثالث و هو جعل الحكم الظاهرى و هو الاحتياط الاستحبابى و احتمال ان تكون الاخبار بصدد جعل استحباب الاحتياط و ملاك جعل هذا الحكم هو حفظ الملاكات الواقعيه الموجوده فى موارد الشك كما شرحناه سابقا و هو حفظ الاستحبابات الواقعيه المشتببه عند المكلف فيجب الاحتياط حفظا لها

و للبحث صله تاتى انشاء الله

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

قد ظهر عدم تماميه كلا التقريبين المذكورين لاثبات الاحتمال الثانى و هو الاحتمال القائل بالاستحباب النفسى الواقعى للعمل بعنوانه الثانوى فى مقابل الاحتمال الثالث بالشكل الذى نحن تصورناه لا بمعنى جعل الحجيه لانه لا يناسب مع قوله و ان كان رسول الله لم يقله، فاحتمال ان تكون هذه الاخبار فى مقام جعل الحجيه غير صحيح و انما الاحتمال الثالث بشكل جعل حكم ظاهرى و هو استحباب الاحتياط ظاهرا صحيح و لم يثبت وجود قرينه على الاحتمال الثانى فى مقابل الاحتمال الثالث

ص: ٣٠

و نحن حتى لو قطعنا النظر عن جميع ما قلناه مع ذلك نبقى نقول ان من المحتمل ان تكون هذه الاخبار بصدد بيان الحكم الظاهرى فالمولى جعل حكما ظاهريا فى ظرف الشك و هو استحباب الاحتياط

هنا قد يرد اشكال و هو اذا كان هو المقصود فعلى ماذا يعطى الثواب للشخص و على اى اساس يثاب المكلف؟

استحباب الاحتياط ظاهرا لا يترتب عليه الثواب لان الثواب اما جزافى و استبعدنا هذا الاحتمال القائل بكون الثواب جزافيا و اما ان يكون عن استحقاق. اذن هذا المكلف الذى اتى هذا العمل فعلى الاستحقاق يعطى الثواب؟ فاذا كان من المحتمل عدم وجود الاستحباب واقعا و احتمال عدم مطابقه الحكم الظاهرى مع الحكم الواقعى فعلى اى اساس يثاب المكلف؟ فاذا لم يكن المقصود جعل الاستحباب الواقعى فعلى اى اساس يعطى الثواب؟

الجواب على هذا الاشكال:

الجواب هو اننا استبعدنا الثواب الجزافى و نستبعد الثواب الاستحقاقى و نقول ان الاخبار و ان دلت على ان المكلف يعطى ذاك الثواب لكنه لا هو ثواب جزافى و لا هو ثواب استحقاقى

فيوجد هناك قسم ثالث من الثواب ينسجم مع الاحتمال الثالث بالشكل الذى ذكرناه فالثواب ليس منحصرافى هذين القسمين و يوجد قسم ثالث و هو الثواب الترغيبى الذى يجعله المولى لكى يرغبه فى هذا العمل من خلال جعل هذا الثواب لانه حينئذ سوف يشعر المكلف بانه اذا عمل هذا المكلف فهو رابح على اى حال سواء كان هذا العمل مستحبا ام لا يكون مستحبا و بالتالى سوف يحفظ المولى الاستجابات الواقعيه الموجوده و المنتشره فى الشبهات فيقول المولى كل ما شككت فى استحباب عمل و شككت فيه فانا اعطيك الثواب فرغبه المولى فى كل عمل ورد الثواب عليه فيحفظ المولى من خلال هذا الترغيب، الاستجابات الواقعيه الموجوده فى الشبهات فهذا الثواب ليس جزافيا و ليس عن استحقاق و انما جعل هذا الثواب لكى يرغب المكلف فى اتيان العمل فتزداد رغبته فى الاتيان بالعمل فى كل الشبهات و بذلك يحفظ المولى الاستجابات الواقعيه الموجوده فى الشبهات

فاذا لم يكن العمل مستحبا لم يعط ثوابا استحقاقيا و لا ثوابا جزافيا بل يعطى ثوابا ترغيبيا

فيرغبه من خلال القول بوجود الثواب على كل عمل يبلغ الثواب عليه و ان كان العمل مباحا واقعا فانه فى هذه الصورة ايضا يعطى الثواب فيربح المكلف على اى حال فيرغب المكلف فى العمل بكل خبر يدل على استحبابه فيرغبه المولى لكى يحفظ الملاكات الواقعيه

فالحاصل هو انه حتى مع غض النظر عما قلناه سابقا نقول ان احتمال استحباب الاحتياط موجود و لا يتنافى مع وجود الثواب لانه يوجد قسم من الثواب لا هو جزافى و لا هو عن استحقاق بل هو الثواب الترغيبى و ينسجم مع الاحتمال الثالث القائل باستحباب الاحتياط لحفظ الملاكات و الاستجابات الواقعيه

فالثواب الاستحقاقى يحتاج الى كون العمل مستحبا واقعا و لا يقطع المكلف بكون العمل مستحبا واقعا حتى يرغب فى العمل و اما الثواب الترغيبى فلا يحتاج الى كون العمل مستحبا واقعا فيرغب المكلف فى العمل بكل عمل ورد خبر يدل على بلوغ الثواب عليه

الاحتمالات الموجوده فى اخبار من بلغ:

اذن فالصحيح فى المقام ان يقال انه كانت عندنا احتمالات خمس و الاحتمال الرابع و هو ان تكون الاخبار داله على مجرد وعد للثواب لوجود المصلحه فى نفس الوعد منفى من خلال الظهور الموجود فى هذه الاخبار فى انها فى مقام الحث على العمل و فى هذا المقام ذكرت الثواب على العمل و اما اذا حملنا انها داله على مجرد الوعد فلا يدل على الحث على العمل و الترغيب فى العمل الذى نستظهره من اخبار من بلغ

و الاحتمال الاول و هو كون الاخبار ارشادا الى حكم العقل بحسن الانقياد منفي من خلال نفس الظهور الموجود في الاخبار في الترغيب الذى له ظهور في انه ترغيب صادر من المولى لا انه ترغيب صادر من العاقل فيكون الترغيب صادرا عنه لا بما هو مشرع بل بوصفه عاقلا بينما ظاهر الترغيب الصادر من الشارع انه ترغيب صادر بما هو مشرع مثل الامر الذى يصدر من الشارع حيث نحمله على المولويه و نقول ان الارشاد يحتاج الى قرينه لان الامر امر صادر من الشارع فهو ظاهر في انه صادر من الشارع بما هو شارع لا بما هو عاقل

فنكته هذه الظهور هو ان الامر صادر من الشارع فالامر تشريعى و هذه النكته موجوده في كل حث و ترغيب صادر من الشارع حيث انه ظاهر في كونه صادرا من الشارع بما هو شارع

فلاحتمال الاول منتف ايضا

و الاحتمال الثالث و هو الذى كان له شكلان

الشكل الاول هو ان تكون الاخبار فى مقام جعل الحجيه و هذا الشكل لا ينسجم مع ذيل الاخبار

فبقى الشكل الثانى من الاحتمال الثالث و الاحتمال الثانى و الاحتمال الخامس

و الاحتمال الخامس الذى يقول ان الاخبار يحتمل ان تكون بصدد الحث على العمل بالمستحبات الواقعيه التى يبلغنا الثواب عليها لوجود بعض التعابير فى بعض الاخبار الوارده فيها عنوان من بلغه ثواب على خير، يعنى ان يبلغك ثواب على العمل الذى كان خيرا مسبقا، و ذكرنا سابقا ان هذا الاحتمال ايضا منتف لانه بعض الاخبار مطلقه ايضا و ليس فيها هذا التعبير من قبيل صحيحه هشام: من سمع شيئا من الثواب على شىء

ص: ٣٣

فحمل هذه الاخبار المطلقة على هذا الاحتمال الخامس لا وجه له و نحملها على اطلاقها الا اذا تدعون العلم بوحده المراد و الحكم و هذه دعوى اثباتها على مدعيها فلا نطمئن بوحده المراد

مضافا الى ضعف سند هذه الاخبار فالاحتمال الخامس منتف ايضا

يبقى عندنا احتمالان، الاحتمال الثانى و هو استحباب الواقعى للعمل بعنوانه الثانوى و الاحتمال الثالث بشكله الآخر

و ليكن واضحا ايضا ان مجرد ظهور اخبار من بلغ فى الترغيب لا يعين الاحتمال الثانى و الاستحباب النفسى لان الترغيب ينسجم مع الاستحباب الظاهرى ايضا كما قلنا قبل قليل فنفس الظهور فى الترغيب لا يتنافى مع الاحتمال الثالث بشكله الثانى

اذن يبقى امامنا هذان الاحتمالان و يجب ان ندرسهما مره اخرى و هذا ما ياتى يوم السبت ان شاء الله

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

بدينا احتمالين فى مفاد اخبار من بلغ

الاحتمال الاول هو ان تكون الاخبار داله على الاستحباب الواقعى للعمل بعنوانه الثانوى

و الاحتمال الآخر هو ان تكون الاخبار داله على الاستحباب الظاهرى للعمل

هذان احتمالان بقيا بعد ابعاد سائر الاحتمالات عن البحث

فى خصوص الاحتمالين يجب ان نتكلم فى مقامين:

المقام الاول هو انه هل هذان الاحتمالان متساويان يعنى هل الاخبار مجمله ام ان احد الاحتمالين هو المتعين فى مقابل احتمال الآخر

هذا هو المقام الاول من البحث

المقام الثانى هو انه لو فرضنا اننا فى المقام الاول وصلنا الى ان الاحتمال الاول هو المتعين يعنى الاستحباب الواقعى و هو الذى نفهمه من الاخبار و حينئذ يثبت بالاخبار ان العمل مستحب و نسال ان المستحب هل هو ذات العمل و لو لم يات به بداعى الانقياد اى براءه المطلوبيه ام ان المستحب هو خصوص الحصره الانقياديه من العمل اى: اذا اتى بالعمل بداعى المطلوبيه و هذا هو المقام الثانى

المقام الاول:

اما المقام الاول و هو انه هل الاحتمالان متساويان ام ان احدهما هو المتعين

الصحيح ان الاحتمالين متساويان يعنى ان الاخبار مجمله و مردده بين الاحتمالين اى مردده بين ان تكون بصدد بيان الاستحباب الواقعى او ان تكون بصدد بيان الاستحباب الظاهرى و لا مرجح لاحدهما على الآخر

قد تسالون اذا كانت الاخبار مجمله ما هى الثمره العمليه المترتبه على هذين الاحتمالين و هل هناك فارق عملى بينهما؟

نقول ان الثمره العمليه تظهر فى عده موارد:

المورد الاول: ما اذا فرضنا انه جاء خبر ضعيف ثبت عدم وثاقته او لم يثبت وثاقته او مجهول يدل على استحباب غسل من الاغسال مثل غسل عيد النيروز و بنينا على ان كل غسل مستحب شرعا واقعا يجرى من الوضوء و هو مبنى يبتنى عليه بعض الفقهاء و نحن ايضا نقول به، هنا تظهر الثمره بين الاحتمالين فبناء على الاحتمال الاول فغسل يوم النيروز بلغنا الثواب عليه فيصير بموجب الاخبار مستحبا واقعا فيثبت استحباب هذا الغسل و اذا ثبت استحبابه يجرى عن الوضوء

و اما لو بنينا ان الاخبار تدل على الاستحباب الظاهرى لا الواقعى اى بنينا على الاحتمال الثانى لا يجرى هذا الغسل عن الوضوء لانه لم يثبت استحبابه واقعا و لا يجرى كل غسل ما لم يثبت استحبابه واقعا عن الوضوء

هذا هو المورد الاول من الموارد التى تظهر الثمره بين الاحتمالين

المورد الثانى: هو انه لو فرضنا انه دل خبر ضعيف لم تتوفر فيه شروط الحجيه على ان غسل ما استرسل من اللحيه مستحب و قلنا فى الفقه بان استحباب غسل ما استرسل من اللحيه كاف فى جواز المسح بهذه البله الناشئه من هذا الغسل يعنى تاره نقول ان هذا الغسل مستحب مستقل فى ضمن الوضوء المستحب او الواجب اى ليس من اجزاء الوضوء و انما هو مستحب مستقل فى ضمن المستحب او الواجب فحيثئذ هذا الغسل لا يمكن اخذ البله منه و لا يجوز الاجتراء ببلته لانه لا يكون من اجزاء الوضوء

و تاره نقول بان هذا الغسل من اجزاء الوضوء و هذا الاستحباب يكفى فى جواز المسح ببلته

فهنا ايضا تظهر الثمره بين الاحتمالين اذ بناء على الاحتمال يثبت استحباب هذا الغسل واقعا لانه بلغنا الثواب عليه بموجب اخبار ضعيف و اخبار من بلغ تدل على استحبابه فيكون هذا الغسل من اجزاء الوضوء المستحبه فحينئذ يجزى المسح بالبله الحاصله من هذا الغسل

و اما بناء على الاحتمال الثانى يكون هذا الغسل مستحب ظاهرا و لا يمكن الاخذ من بلته لانه لم يثبت كونه من اجزاء الوضوء المستحبه فلا يجزى المسح من بلته

و هذا مورد آخر من موارد الفرق

المورد الثالث: ما لو فرضنا انه دل خبر ضعيف على استحباب الوضوء لغايه من القرآن كالنوم و قراءه القرآن او مس المصحف او الطواف و لم نقل فى الفقه انه مستحب فى نفسه و لو لم يكن لغايه من القرآن، فالبعض انه يرى انه مشروع لغايه من الغايات و اما نفس الوضوء ما ثبتت مشروعيته و الراى الآخر يقول باستحبابه واقعا كما بنينا عليه فى الفقه

فاذا لم نقل باستحباب الوضوء فى نفسه و ورد خبر يدل على استحباب الوضوء للنوم

فعلى الاحتمال الاول يثبت الاستحباب الواقعى للعمل فيكون الوضوء مستحبا واقعا لانه بلغنا الثواب عليه فتشمله اخبار من بلغ الداله على الاستحباب الواقعى للعمل الذى بلغنا الثواب عليه فحينئذ يرتفع الحدث بهذا الوضوء فاذا كنا محدثين بالحدث الاول و توضحانا لاجل النوم يمكن لنا ان نصلى بهذا الوضوء لان هذا الوضوء ثبت استحبابه

و اما لو بنينا على الاحتمال الثانى اى بنينا على ان هذا العمل مستحب ظاهرا، اذن لم يثبت استحبابه واقعا فلا يرتفع الحدث به لان الحدث لا يرتفع بوضوء لا ندرى انه مستحب ام لا؟ فلا اقل من ان نجري استصحاب الحدث اذا لم نقطع بالحدث

هذه هي الثمرات العمليه المترتبه على هذين الاحتمالين

ترتب الثمره السادسه المترتبه على قاعده التسامح:

و اما تلك الثمرات الست التى تقدم ذكرها سابقا عندما بحثنا عن الثمره المترتبه على قاعده التسامح حيث ذكرنا ثمرات ست للاحتمالين الذين ذكرناهما ذاك الوقت اى احتمال الاستحباب الواقعى و احتمال جعل الحجيه

فتلك الثمرات لا تترتب على هذين الاحتمالين الذين ندرسهما اليوم الا الثمره السادسه و الاخيره التى كانت عباره عن انه لو بينا على ان الاخبار اذا تدل على الاستحباب الواقعى فلا يجوز للفقيه ان يفتى بالاستحباب لان هذه الروايه قالت ان العمل مستحب واقعا بعنوانه الثانوى اى بعنوان بلوغ الثواب عليه و العامى لم يبلغه الثواب على هذا العمل و الفقيه هو الذى بلغ الثواب عليه فان الفقيه يكون له هذا العمل مستحبا بخلاف العامى

فلا يجوز بناء على هذا الاحتمال ان يفتى العامى باستحباب هذا العمل لان شرطه بلوغ الاستحباب

و اما بناء على الاحتمال الآخر اى اذا كانت تدل الاخبار على جعل الحجيه فيجوز للفقيه ان يفتى للناس باستحباب العمل لان هذه الروايه صارت حجه بموجب اخبار من بلغ فيجوز للفقيه ان يفتى للناس بموجب الخبر الحجيه

فهذه الثمره الاخيره ترد ايضا فى مانحن و تترتب على هذين الاحتمالين اى الاستحباب الواقعى و الظاهرى لانه بناء على الاحتمال الاول على بناء على الاستحباب الواقعى لا-يجوز للفقيه ان يفتى العامى باستحباب العمل لان الاخبار حسب الفرض تدل على الاستحباب الواقعى للعمل بعنوان البلوغ و المفروض انه لم يبلغ العامى الثواب عليه فلا يكون بالنسبه اليه مستحبا

و اما بناء على الاحتمال الثانى و هو احتمال الاستحباب الظاهرى يجوز للفقيه ان يفتى للناس باستحباب العمل لانه عمل ثبت عند الفقيه استحبابه اى استحبابه بعنوانه الاولى ظاهرا

فلنرجع الى اصل المطلب و هو انه قلنا ان هذين الاحتمالين متساويان و الاخبار مجمله من هذه الناحيه و لاندرى ايهما مقصود؟

فنقول فى خصوص هذين الاحتمالين لا نفهم شئيا و المقدار الذى يثبت لنا من خلال الاخبار و يكون متيقنا هو ان الشارع حث على الاتيان بكل عمل بلغنا الثواب عليه فهذا المقدار مسلم حيث اننا نحرز حث الشارع عليه و هو واضح لدينا

و المطلب الآخر هو اننا اذا اتينا بهذا العمل الذى بلغنا الثواب عليه بداعى القربه يثبت لنا نفس الثواب الموعود فى الخبر الذى سمعناه و بلغ الينا حتى لو لم يكن العمل مطابقا للواقع فمع ذلك نحصل على هذا الثواب لان الاخبار تدل على اعطاء نفس ذاك الثواب و لو لم يقله رسول الله

اما ان الاخبار هل تدل على الاستحباب الواقعى او الظاهرى لم نستفده من الاخبار

هذا كله فى المقام الاول

المقام الثانى:

و اما المقام الثانى و هو انه لو بنينا على ان الاخبار تدل على الاحتمال الاول و الاستحباب الواقعى للعمل بعنوانه الثانوى فنسال ان الاستحباب ثابت على ذات العمل او يثبت للحصه الانقياديه؟

هل المستحب الواقعى هو ذات العمل و لم يكن برجاء المطلوبيه ام ان المستحب خصوص الحصه الانقياديه من العمل؟

الجواب هو ان المستحب ذات العمل فاذا وصلنا فى المقام الاول الى ان الاخبار تدل على الاستحباب الواقعى سوف نقول بان المستحب هو ذات العمل ولو لم يكن بداعى الانقياد و ذلك لما مضى فى المناقشه الرابعه عند ما ذكرنا القرينتين و قلنا ان الاخبار لم تفرع العمل على داعى احتمال الامر حتى تختص بالعمل الانقيادى و انما فرعت العمل على بلوغ شئ من الثواب فدللت على ان العمل متفرع على داعى الثواب فهو عمل متفرع على داعى الثواب و هو اعم من ان يكون العمل بداعى المطلوبيه و الانقياد فيمكن للمكلف ان ياتى بالعمل بداعى الثواب و من دون داعى الانقياد

ص: ٣٨

العمل بداعى الثواب له مصداقان: العمل بداعى الثواب من دون داعى الانقياد و العمل بداعى الانقياد و هو الحصة غير الانقيادية

فيكفى فى المقام ان يكون الثواب هو الذى دعا الملكف الى العمل

فالمستحب يكون ذات العمل. نعم ان داعى الثواب يجر المكلف ان ياتى بالعمل بقصد القربه لـان الثواب لا يعطى على عمل غير قربى فياتى بالعمل بداعى القربه و لكن العمل بداعى القربه لا ينحصر فى اتيان العمل بـرجاء المطلوبيه فيمكن ان ياتى بالعمل بقصد الامر الاستجابى

هذا تمام الكلام فى المقام الثانى و بهذا انتهى كلامنا فى اصل مفاد اخبار من بلغ و بذلك انتهينا من الامر الثانى من الامور التى لا بد من البحث عنها فى خصوص اخبار من بلغ و هذا الامر كان عبارته عن تحقيق مفاد هذه الاخبار اثباتا و قد راينا ان الاخبار مجمله و لا يثبت بها الاستحباب الواقعى و لا الظاهرى

و سننتقل الى الامر الثالث ان شاء الله

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

Your browser does not support the audio tag

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

الامر الثالث: نسبة اخبار من بلغ الى الخبر الدال على الكراهه

الامر الثالث من الامور التى قلنا انه لا بد من دراستها و بحثها فى اخبار من بلغ هو انه ما هى نسبة هذه الاخبار الى الخبر الدال على الكراهه؟ فهل اخبار من بلغ تشمل الخبر الدال على الكراهه كما تشمل الخبر الدال على الاستحباب

يعنى ان اخبار من بلغ تشمل الخبر الدال على الاستحباب فقولته من بلغه شى من الثواب على عمل فعله كان له ذيك يشمل ما اذا بلغنا استحباب العمل فالخبر الضعيف الدال على الاستحباب مشمول لاخبار من بلغ لكن نريد ان الخبر الدال على الكراهه مثل الخبر الضعيف الدال على كراهه النوم تحت الشجره او كراهه اكل الجبن او كراهه المشى بعد الطعام فهل هذا الخبر تشمله اخبار من بلغ ام لا؟ ما هى نسبة اخبار من بلغ الى مثل هذا الخبر؟

ص: ٣٩

هنا لا بد من البحث عن ثلاث نقاط:

النقطه الاولى: البحث عن اصل ان اخبار من بلغ هل تختص بـباب المستحبات ام انها لا تختص بها و تشمل الخبر الدال على الكراهه

النقطة الثانية: على فرض شمولها للخبر الدال على الكراهه هل تثبت بموجب اخبار من بلغ، كراهه ذلك الفعل ام ان الكراهه لا تثبت بل يثبت استحباب ترك ذلك الفعل لا كراهته

النقطة الثالثة: لو ورد خبر ضعيف يدل على استحباب فعل و ورد خبر ضعيف يدل على كراهه نفس ذلك الفعل فما هو مفاد اخبار من بلغ في مثل هذا المورد

فهذه نقاط ثلاث لا من البحث عنها

النقطة الاولى:

اما المقام الاول و هو ان اخبار من بلغ هل تختص بالخبر الضعيف الدال على الاستحباب ام لا؟

هناك اشكال في شمول اخبار من بلغ للخبر الضعيف الدال على الكراهه و هذا الاشكال قد يبين باحد وجهين

الوجه الاول: ان يقال ان اخبار من بلغ ظاهره في انها ناظره الى جانب الطلب و الترغيب فقوله من بلغه...فعمله ظاهر في الترغيب في العمل و لا يشمل الخبر الضعيف الدال على الكراهه لان الخبر الضعيف الدال على الكراهه يزر المكلف و ينهيه و يمنعه من ذلك الفعل لا انه يطلب من المكلف العمل فاخبار من بلغ لا تشمل مثل هذه الخبر فالخبر الضعيف الدال على الكراهه ليس فيه طلب فيكون خلاف ظاهر اخبار من بلغ

هذا هو الوجه الاول في شمول اخبار من بلغ للاخبار الدال على الكراهه

هذا الوجه يمكن الجواب عليه و الجواب عليه باحد نحوين

ص: ٤٠

النحو الاول: ان يقال ان هذا الاشكال لو تم فانما يتم فى خصوص الخبر الضعيف الذى فيه نهى مثل الخبر الضعيف الذى ينهى عن اكل الجبن و عن النوم تحت الشجره و اما لو كان الخبر الضعيف دالا على الحث على ترك فعل مثل الخبر الذى فيه حث و ترغيب فى ترك الفعل و يدل على استحباب الترك يكون مشمولاً لاخبار من بلغ لان فى هذا الخبر الضعيف ايضا طلب شىء. غايه الامر يكون فيه طلب الترك

النحو الثانى: ان هذا الاشكال مبنى على ان نقول ان مفاد النهى هو الزجر و المنع و اما لو قلنا بان مفاد النهى هو طلب الترك يعنى هناك بحث فى النواهي انه ماذا مفاد النهى فهل هو يدل على المنع و الزجر عن الفعل اى ان متعلق النهى هو نفس الفعل مثل الامر لكن النهى فيه زجر عن الفعل و الامر طلب للفعل او ان مفاد النهى هو طلب الترك مثل يقول القدماء فالنهي طلب الترك و الامر طلب الفعل فعلى هذا يكون مفاد النهى هو طلب الترك و يكون مشمولاً لاخبار من بلغ لان اخبار من بلغ ناظره الى جانب الطلب و فى النهى ايضا يوجد الطلب

هذا هو الاشكال الاول

الوجه الثانى: للاستشكال فى شمول اخبار من بلغ للخبر الضعيف الدال على الكراهه هو ما قد يستفاد من بعض كلمات السيد الاستاذ الخويى و هو عبارته عن انصراف لفظ العمل او الفعل الوارد فى اخبار من بلغ عن شموله للترك فيقول ان اخبار من بلغ ورد فيها من بلغه شىء من الثواب على عمل او على فعل، و العمل لا يشمل الترك لان الترك ليس عملاً لان الترك امر عدمى و لفظ العمل و الفعل ظاهر فى الامر الوجودى فلا يشمل الترك فلو بلغنا بخبر ضعيف الثواب على الترك لا يكون مشمولاً لاخبار من بلغ فلو بلغنا ان ترك اكل الجبن فيه ثواب لا- تشمله اخبار من بلغ لان الترك ليس فعلاً فاخبار من بلغ منصرفه عن الخبر الدال على الكراهه لان الترك ليس عملاً و فعلاً لان الخبر فيه بلوغ الثواب على الترك لا على الفعل.

جاء في دراسات الاصول: و اما لو دل خبر ضعيف على حرمه شىء، فهل يثبت به كراهته أم لا؟ قولان، الظاهر هو الثانى، و ذلك لأن المذكور فى الدلاله انما هو بلوغ الخبر و الثواب على العمل الظاهر فى الأمر الوجودى، كما يشهد له التفریع بقوله عليه السلام «فعمله أو صنعه» فلا يشمل بلوغ الثواب على الترك (١).

هذا هو الوجه الثانى للاستشكال

و هذا الوجه لو تم، لا يختص بالروايات التى تدل على كراهه فعل من الافعال بل يشمل الروايات الداله على استحباب ترك فعل من الافعال فالخبر الضعيف الدال على استحباب ترك فعل يكون موردا للاشكال لان بلوغ الثواب على الترك لا يشمل اخبار من بلغ لان الترك امر عدمى

الصحيح عندنا هو ان هذا الاشكال انما يصح و يتم لو جمدنا على كلمه الفعل و العمل و جمدنا على حاق معنى هذه الكلمه و جمدنا على المدلول المطابقى لهذه الكلمه لان الترك ليس عملا و فعلا لكن الصحيح هو عدم الجمود على هذا المعنى الحاقى المطابقى للكلمه و ذلك لان كلمه الفعل و ان كانت تدل على امر وجودى لا على امر عدمى يعنى مختصه بالامر الوجودى لكن العرف يلغى هذه الخصوصيه و يقول سواء كان امرا وجوديا او عدميا فهذا الحكم شامل له لان العرف فى كثير من الاحيان يلغى خصوصيات الموارد الموجوده فى النصوص الشرعيه فلو جاء سائل و سئل عن ان ابريق ماء كان عندى فوقع فيه قطره البول و الدم و الامام اجابه بان الماء تنجس فهل يختص هذا الحكم بماء الابريق مع ان المورد ماء الابريق؟ ان العرف يغلى خصوصيه كون الماء فى ابريق او فى شىء آخر و يلغى خصوصيه كون الماء بمقدار ماء الابريق فإى ماء يكون بمقدار الماء القليل فحكمه هكذا فكل ماء قليل يتنجس بالدم

ص: ٤٢

ان هذا هو الغناء الخصوصية على اساس مناسبات الحكم و الموضوع المركوزه فى اذهان العرف لان هذا الحكم لا يناسب كون موضوعه خصوص ماء الابريق فكل ماء يكون بمقدار ماء الابريق يكون حكمه هكذا

و هكذا فيما نحن فيه، ان العرف يلغى خصوصيه وجوديه هذا الشىء الذى بلغ الثواب عليه و يفهم ان الامر الوجودى ليس له خصوصيه فاذا بلغ الثواب على شىء اعم من ان يكون وجوديا او عدما يكون عمله موجبا للثواب

فالعرف على اساس المناسبات الموجوده بين الحكم والموضوع يلغى الخصوصيه فالمهم بلوغ الثواب على شىء و العمل على طبق الخبر الذى بلغ

فمناسبات الحكم بين الموضوع و الموضوع توثر على ظهور النصوص فاذا قال الامام: الماء مطهر فقوله الماء مطلق و يشمل الماء الطاهر و النجس و الحال ان العرف لا- ياخذ بهذا الاطلاق و يقيد على اساس المناسبات المركوزه فى ذهنه بين الحكم و الموضوع لان حكم المطهره لا يناسب الماء النجس فلذا يقيد كلام الامام مع ان الماء مطلق و يشمل النجس

فلو تغير الحكم و قال الماء يحرم ان ينظر اليه المجنب فهنا لا يقيد العرف لان هذا الحكم يناسب كل الماء لانه لا فرق بين النظر الى الماء النجس و الطاهر

فاحيانا يلغى العرف خصوصيات الموجوده فى الخطاب

العرف يقول ان المكلف يعطى الثواب لانه سمع الثواب و عمل على طبقه سواء كان امرا وجوديا او عدما

اذن فالصحيح هو ان العرف يرى انه لا- خصوصيه للامر الوجودى و تمام الموضوع للحكم المذكور فى اخبار من بلغ هو بلوغ الثواب و سماع الثواب على شىء سواء كان امرا وجوديا او عدما

فالصحيح ان الاخبار تشمل الخبر الدال على الكراهه خلافا للسيد الخويي

و بهذا انتهينا من النقطه الاولى

النقطه الثانيه:

و بعد ذلك ننتقل الى النقطه الثانيه و هى انه على فرض شمول اخبار من بلغ للخبر الدال على الكراهه هل تثبت كراهه الفعل ام انه لا يثبت باخبار من بلغ سوى استحباب ترك العمل مثل استحباب ترك النوم تحت الشجره فمجرد رجحان ترك العمل يثبت لا كراهته

و التحقيق هو استحباب الترك فلا- يثبت كراهه الفعل بالخبر الضعيف و سوف نقول ما هو الفرق بين استحباب الترك و بين كراهه الفعل و لافرق بين ما اذا بنينا على ان مفاد الاخبار هو الاحتمال الثانى القائل بان الاخبار تدل على الاستحباب الواقعى للعمل بعنوانه الثانوى او ان مفادها هو جعل الحجيه لكل خبر ضعيف الذى قال به القائلون بالتسامح فى ادله السنن و الذى لم نقبله فعلى اى حال يتم ان اخبار من بلغ لا تثبت كراهه الفعل بل تدل على استحباب ترك الفعل

و للبحث صله تاتى انشاءالله

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

كنا نتكلم فى النقطه الثانيه من النقاط الثلاث التى عرضناها بنحو الاجمال فى هذا الامر الثالث الذى نحن بصدده و هو ما يتعلق بالنسبه بين مفاد اخبار من بلغ و الخبر الدال على الكراهه

مفاد اخبار من بلغ فى فرض شمولها للخبر الضعيف الدال على الكراهه:

هذه النقطه هى انه لو فرضنا شمول الاخبار له ماذا يثبت بموجب اخبار من بلغ؟ فاذا دل خبر ضعيف على كراهه فعل فهل يثبت كراهته شرعا ام لا يمكن اثبات كراهه الفعل بل غايته اثبات استحباب الترك و اما كراهه نفس الفعل فلا يمكن اثباته

ص: ٤٤

نحن قلنا ان الظاهر من اخبار من بلغ هو استحباب الترك و اما كراهه الفعل فلا يثبت بالخبر الضعيف و قلنا ان هذا الكلام لا فرق فيه بين ما او بنينا على الاحتمال الثانى اى الاستحباب الواقعى للعمل بعنوانه الثانوى كما يقول السيد الاستاذ الخويي حيث انه لا يقبل قاعده التسامح فى ادله السنن و بين ما لو بنينا على الاحتمال الثالث اى جعل الحجيه لمطلق الخبر و لو كان ضعيفا فى خصوص باب المستحبات اى الاحتمال الثالث بالشكل الاول كما يقول الآخرون

و اما الاحتمال الثالث بشكله الثانى الذى نحن طرحناه اى الاستحباب الظاهرى فلم يطرحه الاصحاب اصلا

توضيح ذلك:

الفرض الاول: اما فى الفرض الاول يعنى اذا بنينا على ان مفاد الاخبار هو الاحتمال الثانى اى جعل الاستحباب الواقعى للعمل بعنوانه الثانوى، فلا تثبت الكراهه لانه بناء على هذا الاحتمال الثانى يعنى لو استفدنا من الاخبار انها بصدد جعل حكم واقعى لعنوان ثانوى و هو عنوان البلوغ، حينئذ سوف تكون اخبار من بلغ ظاهره فى انها بصدد جعل سنخ واحد من الاحكام فى جميع الموارد و عليه فلا يصح لنا حينئذ ان نستفيد من الاخبار جعل الاستحباب فيما لو دل خبر ضعيف على الاستحباب و نستفيد جعل الكراهه فيما لو دل خبر ضعيف على الكراهه و من المعلوم ان الكراهه غير الاستحباب و هذا خلاف ظاهر الاخبار حيث انها بصدد سنخ واحد من الحكم اى جعل الاستحباب و جعل الاستحباب يكون بمعنى جعل استحباب الفعل فيما لو دل خبر ضعيف على الاستحباب او استحباب الترك فيما لو دل خبر ضعيف على كراهه فاستفاده الاستحباب فى مورد و الكراهه فى مورد آخر تكون خلاف ظاهر اخبار من بلغ حيث ان الاخبار بصدد جعل سنخ واحد من الحكم و هو جعل الاستحباب، غايه الامر استحباب الفعل فى مورد و استحباب الترك فى مورد آخر فذات الشىء راجح سواء كان فعلا او تركا من التروك

ص: ٤٥

فلا- يستفاد من الاخبار النهى عن الفعل فيما لو دل خبر ضعيف على الكراهه و انما يستفاد من الاخبار الامر بترك ذاك الفعل هذا هو الذى يستفاد من الاخبار و اما النهى عن الفعل فلا يستفاد منها

الفرق بين الامر بترك الشىء و بين النهى عن الفعل:

و اما ما هو الفرق بين الامر بترك الشىء و بين النهى عن الفعل، فهل هو مجرد تغيير فى العبارة او يوجد فرق ثبوتى بينهما؟

قبل ان نجيب على السؤال نستثنى منها الموارد التى يكون المقصود منهما واحدا و اما اذا لم يكن مجرد تغيير فى الاسلوب و يكون المقصود منها مختلفا واقعا اى الامر بالترك و النهى عن الفعل

قد يكون الفعل فيه مفسده بحسب تشخيص المولى فيصبح ذاك الفعل مبغوضا للمولى و غير محبوب له سواء على مستوى الحرمة او على مستوى الكراهه اى بعضا لزوميا او تنزيهيا. هذا هو المورد الذى يكون الفعل مبغوضا و منهيا عنه لا ان يكون تركها مستحبا . فهذا المورد هو مورد الحرمة و الكراهه

هذا هو القسم الاول

و قد لا تكون فى الفعل مفسده و لكنه مانع عن مصلحه فيكون ترك الفعل محبوب لانه مقدمه للمحجوب و لذلك يامر بالترك لانه ترك الفعل مقدمه لحصول المطلوب فنفس الترك فى نفسه محبوب لانه مبغوض لانه ليس فيه مفسده بل تركه محبوب لانه ترك يسبب وجود الفعل الذى فيه المصلحه فترك المانع من المقدمات التى يتوقف عليه حصول الشىء و يجب ان يكون عدم المانع موجودا ايضا لحصول الفعل فعدم المانع جزء العله و يتوقف عليه المعلول مثل الاحتراق الذى يتوقف على عدم وجود المانع اى يتوقف على عدم الرطوبه و فيما نحن فيه يكون الترك جزء العله فيامر المولى بالترك و لا ينهى عن الفعل.

ص: ٤٦

هذا بناء على الفرض الاول و هو ما لو بنينا على الاحتمال الثانى و هو استحباب الواقعى للعمل بعنوانه الثانوى و قلنا فى كلتا صورتين تدل الاخبار على جعل الاستحباب و الرجحان للترك و الفعل

الفرض الثانى: و اما لو بنينا على الاحتمال الثالث الذى يقول القائلون بقاعده التسامح به، فايضا نقول ان الاخبار لا تثبت بها كراهه الفعل بل يثبت بها رجحان الترك فلا نستفيد من الاخبار اكثر من استحباب ترك النوم تحت الشجره لان الاخبار بموجب هذا الاحتمال قد جعلت الحجيه للخبر الضعيف الذى جاءنا و قال ان هذا الشىء فيه ثواب او هذا الترك فيه ثواب فتجعل الحجيه بمقدار بلوغ الثواب لا اكثر منه فلا يثبت اكثر من الرجحان فى ترك الفعل لان الخبر الضعيف لم يصبح حجه فى اثبات كراهه الفعل بل صار حجه فى استحباب ترك الفعل فعندما يانى خبر ضعيف و ينهى عن ترك النوم فنستفيد منه ان فى الترك ثوابا و اخبار من بلغ تجعل الحجيه بمقدار بلوغ الثواب و المفروض انه بلغ الثواب على ترك النوم تحت الشجره لا- اكثر فلا- تثبت الكراهه بعنوانها

هذا ما يتعلق بالنقطه الثانيه من البحث فلا نستفيد من الاخبار كراهه الفعل بل غايه ما نستفيد هو استحباب الترك فيمكن للفقيه ان يفتى باستحباب الترك لا الكراهه

النقطه الثالثه:

وصلنا الى النقطه الثالثه و هى ما اذا خبر ضعيف يدل على استحباب فعل و ياتى خبر ضعيف يدل على كراهه نفس ذاك الفعل فما هو مفاد اخبار من بلغ فى هذه الصوره؟ مثل ما اذا جاء خبران يدل احدهما على استحباب صوم عاشوراء و يدل الآخر على كراهته

كلام السيد الخويى:

يوجد للسيد الخويى كلام مفصل اذكر ابتداء خلاصته مع شرح منى و أقرأ نفس عبارته

ص: ٤٧

هو يقول اننا تاره نبني على ان اخبار من بلغ مختصه باخبار المستحبات و لا- تشمل اخبار المكروهات فمن الواضح انه يثبت بموجب الخبر الضعيف الدال على استحباب صوم عاشوراء، استحباب صوم يوم عاشوراء بعنوانه الثانوى اى بعنوان البلوغ و لا يثبت الكراهه بموجب الخبر الثانى لاذن المفروض اننا بنينا على ان الاخبار لا تشمل اخبار الكراهه فلا معارض و لا مزاحم للخبر الضعيف الذى يدل على الاستحباب فنثبت به استحباب صوم عاشوراء

و اما تاره نفرض اننا بنينا على عدم اختصاص اخبار من بلغ باخبار الكراهه فهنا قد يقال انه فى مثل هذا الفرض شمول الاخبار لكلا- الخبرين الضعيفين فبالنتيجه يثبت الاستحباب الواقعى بعنوانه الثانوى و تثبت كراهته بعنوانه الثانوى اى بعنوان بلوغ الثواب فى تركه فحينئذ يقع التزاحم بين استحباب نفس الصوم و بين كراهته لاذن المكلف لا يمكنه ان يمثل هذين الحكمين لانه اما يصوم و يمثل الاستحباب او لا- يصوم و يمثل الامر الآخر لان باب التزاحم باب ضيق المكلف عن امتثال كلا الحكمين و لا ضير فى ذلك لانه ما اكثر المستحباب المتراحمه

قال السيد الخويى: لكن هذا الكلام غير صحيح و الصحيح هو التفصيل بين الصورتين

و ستاتى تتمه البحث

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

كان الكلام فى انه ما هو المستفاد من اخبار من بلغ بالنسبه الى ما اذا دل خبر ضعيف على استحباب فعل و دل خبر ضعيف آخر على كراهه ذاك الفعل؟ قلنا ان للسيد الخويى كلاما فى المقام و هذا الكلام هو انه لا بد من التفصيل بين الصورتين:

الصورة الاولى: ما اذا فرضنا ان الخبرين الضعيفين دالتان على الحكم التوصلى اى كل من الاستحباب الذى بلغنا بخبر ضعيف و الكراهيه التى بلغتنا بالخبر الضعيف كل منهما حكم توصلى و ليس تعديا و مشروطا بقصد القربه

ص: ٤٨

مثلا- يدل الخبر الضعيف على استحباب اكل الجبن و الخبر الضعيف يدل على كراهه اكل الجبن و من الواضح ان كلا من استحباب اكل الجبن او كراهته حكم توصلى ففى هذه الصورة يقع التعارض بين شمول اخبار من بلغ للخبر الاول الضعيف و بين شمول اخبار من بلغ للخبر الثانى فبينهما تعارض باعتبار انه لا يعقل ثبوتا جعل مثل هذين الحكمين من قبل المولى فجعلهما غير معقول اى جعل استحباب اكل الجبن و فى نفس الوقت جعل كراهه اكل الجبن غير معقول لانه يستلزم اللغويه لان المكلف لا يمكنه ان يمثلهما معا و يجمع بين الفعل و الترك و هو غير قادر على الجمع بين الفعل و الترك و سوف يصدر منه احد الامرين لاذن الفعل و الترك نقيضان لا- يجتمعان و لا يرتفعان فبالآخره ان المكلف اما ياكل او لا ياكل، فصدور احدهما من المكلف ضرورى و امر لا بد منه فهما من قبيل الضدين لا ثالث لهما

فجعلهما معا غير معقول و جعل الاستحباب ينفي جعل الكراهه و بالعكس فيحصل التنافي بين الجعلين و التنافي هو التعارض فيقع التنافي بين الجعلين و بالتالي يقع التعارض بين الدليلين على الحكمين

الصوره الثانيه: ما اذا فرضنا ان كلا من الخبرين الضعيفين دال على الحكم التعبدى لا التوصلى اى الخبر الدال على استحباب الفعل يدل على استحباب تعبدى و الخبر الدال على الكراهه يدل على كراهه تعبديه و مثاله ما ذكرناه سابقا و هو صوم يوم عاشوراء لاننا نعلم ان الصوم تعبدى و لا يوجد صوم توصلى لان الصوم مشروط بقصد القربه فالدليل الدال على استحبابه يدل على استحباب تعبدى و بالعكس يعنى ان الدليل على كراهه صوم يوم عاشوراء يدل على كراهه تعبديه

ص: ٤٩

و اما ان يكون احدهما دالا على حكم تعبدى لا كل من الدليلين ففي هذه الصورة لا يقع التعارض لانه هنا ليس من المتسحيل ان يجعل المولى كلا الحكمين و لا تنافى بين الجعلين يعنى ان يجعل كراهه صوم يوم عاشوراء و ان يجعل استحبابه لان هذين ضدان لهما ثالث و ليسا من قبيل الصورة الاولى فهناك لا يوجد ثالث بخلاف ما نحن فيه فانه يوجد ثالث و هو صوم يوم عاشوراء من دون قصد القربه فيخرج الفرض من كونهما ضدان لا- ثالث لهما فمادام ان لهما ضدا ثالثا لا يحصل التنافى بين شمول اخبار من بلغ لهذا الخبر و شمولها لذاك الخبر و من الممكن شمولها لهما معا لان هذا الخبر يقول جعل الاستحباب التعبدى لصوم يوم عاشوراء و الخبر الآخر يقول جعل الكراهه التعبدية لترك صوم يوم عاشوراء و لا تنافى بين الجعلين

غايه الامر ان المكلف غير قادر على امتثال كلا- الحكمين لانه لا يمكنه ان يجمع بين الصوم بقصد القربه و بين الترك بقصد القربه فيدخل فى باب التراحم لا فى باب التعارض لانه لا تنافى بين الجعلين فيكونان متراحمين

هذا شرح كلام السيد الاستاذ الخويى و بعد ذلك انقل عبارته نصا

قال السيد الخويى:

«ثم انه إذا بنينا على عدم شمول اخبار من بلغ للاخبار عن الكراهه أو الحرمة فلا- ريب فى ثبوت الاستحباب فيما إذا دل خبر ضعيف على وجوب شىء أو استحبابه، و لو مع وجود خبر آخر دل على كراهته أو حرمة ما لم يكن حجه شرعية، و لا موجب لما ادعاه المحقق النائينى من انصراف الاخبار عن هذا الفرض. و اما إذا بنينا على شمولها للاخبار عن الكراهه أو الحرمة أيضا، فهل تقع المعارضه بين الخبرين فى الفرض، أو يكون ذلك من باب التراحم؟ وجهان بل قولان: ظاهر الشهيدين هو الثانى، و هو محتمل كلام الشيخ رحمه الله بدعوى ان كلا من الفعل و الترك حينئذ يكون مستحبا، فيكونان من المستحبين المتراحمين، و التراحم فى المستحبات غير عزيز، بل انه حاصل فى كل آن من الآتات، و عليه فيكون المقام من قبيل صوم يوم عاشوراء الذى يكون فعله و تركه معا مستحبا.

ص: ٥٠

و لكن الصحيح: القول بالتفصيل بين الموارد، بيان ذلك: ان الفعل و الترك البالغ عليهما الثواب إذا كان أحدهما أو كلاهما عباديا فلا- مانع من جعل لاستحباب لهما في مقام الثبوت، لأنهما من قبيل الضدين اللذين لهما ثالث، غاية الأمر ان المكلف لا يقدر على امثالهما، فهما من قبيل المستحيين المتراحمين. و اما إذا كان كل من الفعل و الترك غير عبادي فلا يعقل الحكم باستحباب كل منهما في مقام الثبوت، لاستحاله طلب المتناقضين، و محبوبه كل منهما بالفعل، نعم يمكن أن يكون كل منهما مشتملا على الملا-ك، إلما انه مع التساوى يحكم بالإباحه، و مع الترجيح يحكم على طبقه، و كيف كان فلا يتصف النقيضان بالاستحباب، و عليه فلا محاله يقع التعارض بين الدليلين، و لا يكون شىء منهما مشمولاً لأدله التسامح لعدم الترجيح» (١)

و بعد ذلك يذكر فرعا و يقول: «و من ذلك يظهر الحال فيما لو دل دليل معتبر على استحباب شىء و الآخر على استحباب تركه، فانه لا مانع من الأخذ بكل منهما فى الفرض الأول(إذا كان احدهما او كلاهما تعبديا)، و اما فى الفرض الأخير(إذا كان كل منهما توصليا) فيجرى عليهما حكم المتعارضين من الترجيح(عند وجود المرجح) أو التخيير(عند عدم وجود المرجح)، فافهم و تأمل» (٢)

اعتراضات السيد الشهيد على كلام المحقق الخويى:

اما السيد الشهيد قدس الله نفسه فقد اورد على هذا الكلام عده اعتراضات:

الاعتراض الاول: هو انه حتى لو بنينا على اختصاص اخبار من بلغ بالروايات الداله على المستحبات و قلنا بان الاخبار لا تشمل روايات الكراهه لا نقبل ما قاله السيد الخويى من ثبوت الاستحباب و عدم ثبوت الكراهه فانه فى رايانا لا يثبت الاستحباب فى مثل هذا الفرض اى فرض المعارضه بين هذا الخبر و بين الخبر الضعيف الدال على الكراهه لا يثبت الاستحباب لان اخبار من بلغ و ان لم تشمل الخبر الدال على الكراهه الا انها لا تشمل الخبر الدال على الاستحباب ايضا لا لوجود مانع و هو وجود المعارض و هو الخبر الدال على الكراهه بل لعدم وجود المقتضى لشمول مثل هذا الخبر الدال على الاستحباب

ص: ٥١

١- [١] دراسات فى علم الاصول، ج٣، ص ٣١٠.

٢- [٢] دراسات فى علم الاصول، ج٢، ص ٣١١.

فالاخبار قاصره من شمول دليل الاستحباب و انما نقول بعدم الشمول باعتبار اننا نمنع اطلاق اخبار من بلغ لمثل هذا الخبر الدال على الاستحباب فيما يوجد فى مقابله خبر دال على الكراهه حتى لو بنينا على اختصاصه بالخبر الدال على الاستحباب لان المفروض فى موضوع اخبار من بلغ كما يدل عليه فاء التفرع فى قوله: فعمله، فمن هذه الفاء نستفيد ان موضوع اخبار من بلغ عباره عن العمل المتفرع على داعى الثواب الموعود على العمل فى الخبر الضعيف و بلغ الى المكلف و طرق اذنه فتخص اخبار من بلغ بحسب الفهم العرفى بفرض ما اذا كان تفرع العمل على داعى الثواب معقولا لان موضوع اخبار من بلغ هو العمل المتفرع على داعى الثواب فيجب ان يكون ذاك المورد من المعقول تفرع العمل على داعى الثواب حتى نطبق اخبار من بلغ فلا بد من ان نفترض ان تفرع العمل على داعى الثواب معقولا- فى مورد حتى نطبق اخبار من بلغ و حيث ان الثواب يترتب على العمل القربى لا على العمل الذى اتى من دون قصد القربه و بقصد الرياضه، اذن لا بد من ان نفترض امكان التقرب الى العمل بالمولى حتى يكون تفرع العمل على داعى الثواب معقولا- و بالتالى تشمله اخبار من بلغ و من الواضح ان التقرب الى المولى بالفعل لا يقبل فيما لو كان الفعل قد دل الدليل على انه مبغوض عند المولى فالصوم الذى بلغنا انه مكروه و مبغوض عند المولى و هذا الخبر لانقطع بكذبه و ان لم تشمله اخبار من بلغ، فهذا الخبر يحتمل صدقه فاذا نحتمل ان الصوم مبغوض فلا يمكن التقرب الى المولى به فينتفى تفرع العمل على داعى الثواب و ينتفى موضوع اخبار من بلغ

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

كان الكلام فى الاعتراض الاول من الاعتراضات التى اوردها سيدنا الاستاذ الشهيد على كلام السيد الاستاذ الخويى

الاعتراض الاول على كلام السيد الخويى:

هذا الاعتراض نبينه بثلاث بيانات:

البيان الاول:

هذا الاعتراض ذكرناه بالامس و كان حاصله انه نحن حنى لو بنينا على ان اخبار من بلغ مختصه بالروايات الداله على الاستحباب و على انها لا تشمل مع ذلك لا نقبل بما قاله السيد الاستاذ الخويى حيث قال انه بناء على هذا المبنى يثبت الاستحباب بموجب الخبر الضعيف الدال على الاستحباب فى المورد الذى هو مورد بحثنا و هو مورد وجود خبر ضعيف يدل على الاستحباب و يوجد ايضا خبر ضعيف يدل على كراهه نفس ذلك الفعل فانه قال بثبوت الاستحباب و نحن نقول انه لا يثبت الاستحباب لانه لا مقتضى لاخبار من بلغ لشمول مثل هذا الخبر الضعيف الذى يدل على الاستحباب لان هذا الخبر ابغنا الاستحباب و تزامنا معه جاء خبر يدل على الكراهه و فى مورد مثل هذا المورد لا مقتضى فى اخبار من بلغ لشمول مثل هذا المورد فانها تقتضى شمول خبر يدل على الاستحباب و اما اذا جاء خبر يدل على الاستحباب و جاء خبر ايضا فى مقابله يدل على الكراهه فلا مقتضى للشمول

دليل عدم شمول اخبار من بلغ لمانحن فيه:

و السر فيه هو ان موضوع اخبار من بلغ هو العمل المتفرع على داعى الثواب لان فاء التفرع تدل على ان هذا الانسان اتى بهذا العمل متفرعا على بلوغ الثواب عليه فموضوع اخبار من بلغ هو العمل المتفرع على داعى الثواب و هذا الثواب الذى سمعه و بلغه هو الذى دعاه الى العمل فتختص اخبار من بلغ بهذا الفرض و هو فرض ان يكون تفرع الثواب على داعى العمل معقولا فلا بد من افتراض ان تفرع الثواب على العمل معقول حتى نطبق اخبار من بلغ على المورد و نحن ندرى ان الثواب يترتب على العمل القربى و العمل الذى ياتى به الانسان لا يقصد التقرب الى الله و بداع دنيوى لا يستحق الثواب عليه بمقتضى قول النبى صلى الله عليه و آله و سلم حيث روى عنه: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَ إِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَ رَسُولِهِ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ مَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصَِّبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» و العمل القربى هو العمل الوحيد الذى يترتب عليه الثواب و الاجر و اما العمل غير القربى فلا يترتب الثواب عليه، اذن تفرع الثواب على العمل يكون فى مورد يكون تفرع الثواب على العمل معقول حتى يكون موضوع اخبار من بلغ موجودا حتى يكون مشمولا لاخبار من بلغ فلا بد من

امكان تفرع الثواب على العمل فالشرط الاساسى هو امكان تفرع الثواب على العمل و فى ما نحن فيه لا يمكن التقرب اليه الله لان العمل الذى سمعنا انه مكروه لا يمكننا التقرب الى الله به فاذا لم يمكن التقرب الى الله بهذا العمل فلا يكون العمل متفرعا على داعى الثواب فينتفى موضوع اخبار من بلغ لان موضوعها هو العمل المتفرع على داعى الثواب و لا يمكن التقرب الى الله بعمل يدري الانسان انه مبعوض للمولى فيحسب طبع القضييه و حاله الاعتياديه لا يمكن التقرب فيخرج عن موضوع اخبار من بلغ

ص: ٥٣

البيان الثانى:

و ان شئتم قلتم ان الظاهر من الاخبار ان العمل يصدر من المكلف متفرعا على بلوغ الثواب و وصوله اليه ففى نتيجه وصول الثواب على العمل يعمل العبد هذا العمل فلا بد من ان يكون بلوغ الثواب بنحو يدعوا المكلف الى العمل و بلوغ الثواب انما يدعوا الى العمل فيما اذا وصل الانسان بلوغ الثواب فقط و اما اذا بلغنا وصول كراهه العمل لا يدعوا بلوغ الثواب الى العمل

فموضوع اخبار من بلغ هو ان يكون العمل صادرا من المكلف نتيجه بلوغ الثواب الى اذنه اى ان يكون بلوغ الثواب داعيا الى العمل و بلوغ الثواب حينما يكون متزامنا لبلوغ الكراهه لا يدعوا الى العمل ففى ما نحن فيه لا مقتضى لشمول اخبار من بلغ

فاذا بلغنا الثواب على اكل الجبن اذا كان متزامنا لبلوغ الكراهه لاكل الجبن لا يدعوا بلوغ الثواب الى العمل

ففاء التفرع تدل على ان بلوغ الثواب هو الذى دعا المكلف الى العمل و من المعلوم ان بلوغ الثواب انما يكون داعيا حينما لم يتزامن مع بلوغ الكراهه

فالخبر الضعيف الذى دل على الكراهه و ان لم يكن مشمولا لاخبار من بلغ و لكنه لا مقتضى لاخبار من بلغ لشمول مثل هذا الخبر الضعيف الدال على الاستحباب

فالخبر الضعيف و ان لم يكن مشمولا لاخبار من بلغ لكنه نحتمل صدقه و بالتالى نحتمل مبعوضيه العمل للمولى و مادام احتمال الصدق يوجب احتمال مبعوضيه العمل و مع وجود هذا الاحتمال لا يمكن التقرب الى المولى بهذا العمل لانه لا يتمشى قصد القربه و مع عدم تمشى قصد القربه ينتفى تفرع العمل على الثواب و بالتالى ينتفى موضوع اخبار من بلغ فلا يكون هذا العمل مشمولا لاخبار من بلغ فى نفسه فلا يوجد المقتضى فى الاخبار للشمول

ص: ٥٤

فهذا الكلام يرد عليه هذا الاشكال

البيان الثالث:

و لو شئنا ان نتكلم بعباره ثالثه حتى يتضح المطلوب اكثر فاكثر نقول:

ان الظاهر من السنه اخبار من بلغ انها بصدد تكميل محركه الثواب الذى بلغنا بموجب خبر ضعيف فالخبر الضعيف هو فى نفسه يدعوا الى اكل الجبن لانه يدل على استحباب اكل الجبن فهذا الاستحباب فى نفسه محرك لنا نحو اكل الجبن و اخبار من بلغ جاءت و اكملت المحركه الموجوده فى الخبر الضعيف و تتم هذه المحركه

الاستحباب الذى بلغنا بلوغا ضعيفا كان محركا و اخبار من بلغ كملت محركته و مثل هذا اللسان لا اطلاق فيه حتى يشمل المورد الذى لا تكون المحركه ثابتة للاستحباب الذى بلغنا فاخبار من بلغ انما تشمل المورد الذى يكون الاستحباب محركا نحو العمل حتى تاتى اخبار من بلغ و تتم محركه الاستحباب فلا بد من ان يكون الاستحباب مسبقا محركا لنا نحو العمل حتى تتم محركته بموجب اخبار من بلغ و هذا انما يتم فيما لم يات خبر ضعيف يدل على كراهه نفس ذلك الفعل

فتختص اخبار من بلغ بصوره امكان التحرك من الاستحباب الذى بلغنا و لا يمكن التحرك نحو العمل من الاستحباب الذى بلغنا و يتزامن مع بلوغ الكراهه على نفس ذاك الفعل

فبالطريقه التى بينها يتضح مقصود السيد الشهيد و هذه العباره الثالثه يمكن ان نجعلها وجها للانصراف المدعى فى كلام المحقق النابىنى

الاشكال فى كلام السيد الهاشمى:

و بهذا الشرح يظهر وجه النظر فيما ذكره السيد الهاشمى فى مقام التعليق على كلام السيد الشهيد حيث علق و اشكل على كلام الشهيد و قال: «هذا الكلام ينبغى ان يذكر بناء على عموم اخبار من بلغ لدليل الكراهه فيقال بعدم ثبوت الاستحباب بها لا للفعل و لا- للترك فى نفسه لا- من جهه التعارض، و اما إذا فرض ان النظر إلى خصوص بلوغ الاستحباب- كما هو مفروض الكلام- فغايه ما يقتضيه لسان هذه الاخبار محركه الاستحباب من ناحيه و هى ثابتة حتى فى مورد خبر الكراهه و لا وجه لتقييدها بغير ذلك.» (1)

ص: ٥٥

لان اخبار من بلغ و ان لم تشمل الخبر الضعيف الدال على الكراهه و لكن لا علم لنا بكذب هذا الخبر و يحتمل صدقه و مع احتمال صدقه نحتمل مبعوضيته عند المولى و مع احتمال مبعوضيته لا يمكن التقرب الى المولى به

و وجه النظر اننا نحن بعد الاعتراف بظهور اخبار من بلغ فى تفرع العمل على الثواب و الاعتراف بظهور اخبار من بلغ فى تميم محرقيه هذا الاستحباب الذى بلغنا لا- يمكننا القول بان الاستحباب محركا حتى فى مورد بلوغ كراهه الفعل لان هذا الظهور يوجب اختصاص اخبار من بلغ بفرض امكان التحرك من الاستحباب الذى بلغنا حتى تنطبق اخبار من بلغ و لا يمكن التحرك من الاستحباب المترامن مع الكراهه فما افاده حفظه الله غير سديد

هذا تمام الكلام فى الاعتراض الاول من اعتراضات السيد الشهيد

و تاتى تتمه البحث فى يوم السبت ان شاء الله

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

كنا نتكلم فى الاعتراضات التى اوردها السيد الشهيد على كلام السيد الاستاذ الخويى

ذكرنا الاعتراض الاول و انتهينا الى الاعتراض الثانى

الاعتراض الثانى:

فى هذا الاعتراض نغض النظر عن الاعتراض السابق و نقول سلمنا بان اخبار من بلغ تدل على ثبوت الاستحباب بموجب الخبر الضعيف الدال على الاستحباب حتى فى الفرض الذى نتكلم فيه و هو فرض وجود خبر يدل على استحباب العمل و وجود خبر آخر يدل على كراهه ذلك العمل ففى فرض وجود خبرين يدل احدهما على استحباب اكل الجبن و يدل الآخر على كراهه اكل الجبن قال السيد الخويى ان اخبار من بلغ تدل على استحباب هذا الفعل لان الخبر الضعيف دل على استحبابه و الخبر الآخر تدل على استحباب ترك هذا الفعل بموجب اخبار من بلغ و حينئذ يثبت استحباب الفعل و الترك و لا بد من ان نفصل بين صورتين:

ص: ٥٦

الصورة الاولى: ما اذا كان احد هذين الحكمين على الاقل تعبديا او كان كلاهما تعبديين

الصورة الثانية: ما اذا كان كلاهما توصليين

ففى الصورة الاولى لا يقع التعارض بين الاستحباب و الكراهه و يقع التضاحم كما تقدم شرحه و فى الصورة الثانيه يقع التعارض بين الاستحباب و الكراهه

و فى هذا الاعتراض نريد ان نعترض على هذا المطلب بعد غض النظر عن الاعتراض الاول حيث قلنا ان اخبار من بلغ لا تشمل الخبر الضعيف الدال على الاستحباب الذى يوجد فى مقابله خبر ضعيف يدل على كراهه ذلك الفعل

نقول: ان هذا التفصيل حتى لو تم، فانما لا بد من ان يكون مركز هذا التفصيل بالقياس الى الاستحباب الذى تدل عليه اخبار من بلغ و الكراهه التى تدل عليها اخبار من بلغ يعنى بالقياس الى الاستحباب النفسى الذى تدل عليه اخبار من بلغ و الكراهه النفسيه التى تدل عليها اخبار من بلغ لا ان نجعل مركز هذا التفصيل الاستحباب و الكراهه المستفادين من الخبرين فان الخبر الذى جاء و قال ان اكل الجبن مستحب و الخير الذى جاء و قال اكل الجبن مكروه، فالاستحباب و الكراهيه المستفادين من الخبرين جعلهما السيد الخويى مركز هذا التفصيل و قال اذا كانا توصليين يقع التعارض

فالا-عترض هو ان جعلهما مركز التفصيل غير صحيح لان مبناه فى اخبار من بلغ هو الاحتمال الثانى حيث قال ان اخبار من بلغ تدل على جعل استحباب نفسى للعمل بعنوانه الثانوى و لم يقبل انها تدل على الاحتمال الثالث و هو جعل الحجيه فالاستحباب يستفاد من اخبار من بلغ لا من الخبر لان الخبر ليس حجه حيث لم تجعل اخبار من بلغ للخبر حجه، فهذا الخبر الذى دل على استحباب اكل الجبن ليس حجه فى نفسه و لا بموجب اخبار من بلغ فلا نقدر ان نستفيد منه الاستحباب فنستفيد الاستحباب من اخبار من بلغ لا- من الخبر غير الحججه لان الحكم الشرعى لا- يستفاد من الخبر غير الحججه و الكراهه ايضا لا- يستفاد من الخبر الضعيف

اذن فناخذ الاستحباب من اخبار من بلغ لانها دلت على استحباب العمل بعنوانه الثانوى ففيما نريد ان نرى ان الاستحباب و الكراهه هل هما تعبديان او توصليان يجب ان نرى الاستحباب و الكراهه الماخوذتين من اخبار من بلغ لا-المستفادين من الخبرين الضعيفين فلا يصح له ان يستفيد استحباب اكل الجبن من الخبر الضعيف الاول لانه ليس حجه و لا ان يستفيد كراهه اكل الجبن من الخبر الضعيف الثانى

و انما الصحيح ان نستفيد الاستحباب و الكراهه من اخبار من بلغ فينبغى ان يجعل مركز تفصيله الاستحباب و الكراهه المستفادين من اخبار من بلغ لا-الماخوذين من الخبرين الضعيفين و الحال انه جعل مركز تفصيله الاستحباب و الكراهه المستفادين من الخبرين الضعيفين و لذا قال ان احد هذين الحكمين قد يكون تعبديا فلا-يقع التعارض و قد يكون كلاهما توصليين فيقع التعارض

و الحال ان الاستحباب و الكراهه المستفادين من اخبار من بلغ دائما يكون احدهما تعبديا او كلاهما تعبديين لان الثواب يعطى على العمل الذى بلغنا الثواب عليه و اتينا بهذا الداعى و هذا الاستحباب تعبدى دائما لانه اخذ فى موضوعه انه يوتى به بقصد حصول الثواب و بقصد التماس الثواب فموضوع اخبار من بلغ هو العمل المتفرع على بلوغ الثواب و من المعلوم ان التفرع على بلوغ الثواب يصدق فيما لو قصد القربه فيكون تعبديا دائما لانه لا ثواب على عمل غير قربى

فيكون مركز التفصيل خاطئ و بالتالى يكون التفصيل غير صحيح فبناء على مبناه يقع التزاحم دائما لانه يكون دائما احد هذين الحكمين تعبديا

فحتى لو دل الخبر الضعيف على استحباب اكل الجبن لكن السيد الخويى ياخذ الاستحباب من اخبار من بلغ و الاخبار تدل على استحباب العمل استحبابا تعديا لان الثواب يعطى بموجب اخبار من بلغ على العمل المتفرع على بلوغ الثواب و العمل الماتى به بقصد الحصول على الثواب

فاخبار من بلغ تدل على الاستحباب التعبدى حتى فى مثل اكل الجبن لان الاستحباب يعطى بموجب الاخبار على العمل المتفرع على بلوغ الثواب و المتفرع على داعى الثواب فاذا اكل المكلف بقصد القربه يعطى الثواب على اكله فيصير استحباب اكل الجبن تعديا

فلا قيمه للخبرين الضعيفين لانهما ليستا بحجتين و لا يصح لنا ان نجعل الاستحباب و الكراهه المستفادين منهما مركز التفصيل فلو كان الخبران حجتين يصح جعل الاستحباب و الكراهه مركز التفصيل و لكن السيد الخويى لم يستفد من اخبار من بلغ جعل الحجيه للخبر الضعيف

فبعد فرض كون الثواب استحقاقيا كما هو المفروض لا ثوابا جزافيا ينسد باب استفاده الاستحباب النفسى فلا بد من ان يقول السيد الخويى حسب مذاقه بالتراحم فى جميع الموارد بين الاستحباب و الكراهه مادام يكون احدهما على الاقل تعديا باعتبار انه يوجد الضد الثالث فاذا كان يستحب اكل الجبن بقصد القربه و يستحب ترك اكل الجبن بقصد القربه يقع بينهما التراحم لان بامكان المكلف ان ياكل من دون قصد القربه و فى فرض وجود الشق الثالث لا- يقع التعارض لادن التعارض بين الجعلين و الحكمين و لا- تنافى بين استحباب اكل الجبن بقصد القربه و استحباب ترك اكل الجبن بقصد القربه و التنافى انما يكون فى المتناقضين مثل صل و لا تصل حيث يحصل التكاذب بين الدليلين و لكن فيما اذا يوجد شق ثالث لا يحصل التكاذب و التنافى بين الدليلين

غايه الامر يحصل التراحم بين الدليلين لان المكلف لا يمكن ان يمثل كلا الحكمين

فكان المفروض بالسيد الخويى ان يقول بالتراحم فى جميع الموارد و لكنه قال بالتعارض فى بعض الموارد و غفل عن ان الاستحباب المستفاد من اخبار من بلغ هو الاستحباب النفسى و لا اقل من قدر المتيقن من اخبار من بلغ هو الاستحباب النفسى التعبدى

الاعتراض على كلام السيد الهاشمى:

و بما قلناه فى توضيح اعتراض الثانى على كلام السيد الخويى وجه النظر فيما ذكره السيد الهاشمى حيث علق فى هامش بحوثه و قال: «لا يبعد دعوى ظهورها فى ثبوت الاستحباب لنفس العمل البالغ عليه الثواب باعتبار البلوغ من دون أخذ قيد قصد القربه فى متعلق الاستحباب فالاطلاق النافى للتعبديه ثابت، و أوضح من ذلك لو استفيد منها الحكم الطريقي الظاهرى على مستوى الأمر بالاحتياط» (١)

اقول: كانه هو غفل ايضا عن ان الاستحباب المستفاد من اخبار من بلغ هو الاستحباب التعبدى لان الثواب يعطى على العمل المتفرع على بلوغ الثواب و هو لا يكون الا فى فرض قصد القربه

و العجيب انه قرر ان موضوع اخبار من بلغ هو العمل المتفرع على قصد القربه

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

Your browser does not support the audio tag

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

كنا نتكلم فى الاعتراضات التى اوردها السيد الشهيد على كلام السيد الخويى و انتهينا الى الاعتراض الثالث

الاعتراض الثالث:

الاعتراض الثالث من الاعتراضات التى اوردها السيد الشهيد على كلام السيد الخويى هو ان هذا التفصيل فى غير محله. التفصيل الذى ذكره السيد الخويى كان حاصله هو انه فى مورد بحثنا اى ما اذا دل خبر ضعيف على استحباب فعل و دل خبر ضعيف آخر على استحباب ترك نفس ذاك الفعل، يقع التراحم بين ما اذا كان احد الحكمين او كلاهما تعبديا و يقع التعارض فيما اذا كان كلا الحكمين توصيلين و غير مشروطين بقصد القربه

ص: ٦٠

١- [١] بحوث فى علم الأصول (الهاشمى) ج ٥، ص: ١٣٤.

لما قاله السيد الخويى بل يقع التعارض بين الاستحباب و الكراهه و لا يكونان من قبيل المستحبين المتراحمين مثل استحباب
زياره الامام الرضا فى يوم ميلاده و استحباب زياره الامام الحسين فى ليله الجمع فالمكلف غير قادر على الجمع بين المستحبين
فانه اذا زار الامام الرضا فاتته زياره الامام الحسين و اذا زار الامام الحسين فاتته زياره الامام الرضا فالمكلف غير قادر على امتثال
كلا الاستحبابين و جعل احد استحبائين لا ينافى مع جعل الاستحباب للآخر و لا تعارض و لا تكاذب بينهما

و فى مانحن فيه اى فى مثل ما اذا دل خبر ضعيف على استحباب صوم يوم عاشوراء و دل خبر ضعيف على استحباب ترك صوم
يوم عاشوراء و فرضنا ان استحباب الفعل يكون تعديا بخلاف استحباب ترك صوم يوم عاشوراء ففى مثل هذا الفرض يقول
السيد الخويى يقع التراحم

و نحن نقول انه يقع التعارض بينهما لان استحباب صوم يوم عاشورا و استحباب ترك صوم يوم عاشوراء:

١- اما انهما مستحبان بنحو الترتب اى ان صوم يوم عاشوراء بقصد القربه مستحب مترتبا على عدم الاشتغال بالمستحب الآخر اى
فى صورته عدم الاشتغال بالترك

٢- او انهما مستحبان بنحو الاطلاق لا الترتب اى ان صوم يوم عاشوراء بقصد القربه مستحب حتى فى صورته الاشتغال بالمستحب
الآخر

٣- او لا يوجد سوى مستحب واحد و هو الجامع بين الفعل بقصد القربه و ترك الفعل و هما مصداقان لمستحب واحد

و بتعبير آخر: اما عندنا مستحب واحد و هو الجامع او عندنا مستحبان بنحو الترتب او بنحو الاطلاق و كلها باطله فبالتالى لا يعقل التراحم هنا

فهذه ثلاثه فروض و لا رابع و كلها باطله

بطلان الفرض الاول:

اما الفرض الاول و هو ان يكونا مستحبين بنحو الترتب يعنى يكون فعل صوم يوم عاشوراء مستحبا قريبا بنحو الترتب فيما اذا لم يشتغل بامثال المستحب الاخر الذى هو الترك

فان هذا الفرض غير معقول لان فرض الترتب انما يعقل فى سائر الموارد مثل زياره الامام الرضاء فى يوم ميلاده و زياره الامام الحسين فى ليله الجمععه و اما فيما نحن فيه لا يعقل التراحم لانه اذا قلت ان صوم يوم عاشوراء مستحب بشرط عدم الترك فان فرض عدم الترك يساوق الفعل اى انهما نقيضان لا يرتفعان فاذا ارتفع الترك يصير الفعل ضروريا ففرض عدم الترك مساوق للفعل تكوينيا لان الفعل و الترك نقيضان و اذا ارتفع احدهما يصير الآخر ضروريا فهل يعقل ان يكون صوم يوم عاشوراء مستحبا قريبا بشرط عدم الترك و بشرط الفعل؟ فانه فى هذه الصوره يصير الفعل ضروريا فكيف ياتى بالفعل الذى هو ضرورى الوجود بقصد القربه؟ فانه غير ممكن

فانه يستحيل ان يتعلق الامر الاستجابى بالفعل الذى هو ضرورى الوجود فاذا كان الفعل ضرورى الوجود لم يكن ماتيا به بقصد القربه و انما اتى به بالضروره لا بقصد القربه

ففى هذا الفرض يكون الفعل ضروريا و رغم الانف فكيف يوتى به بقصد القربه فلا ترتب بين هذين المستحبين.

ص: ٦٢

ان نفرض انهما مستحبان بنحو الاطلاق اى يكون الفعل و الترك مستحبان مطلقا حتى مع الاشتغال بالطرف الآخر على اساس ان الترتب نقول به فى باب الواجبات المتزامه باعتبار انه لو لم نقل بالترتب و قلنا بوجود كل منهما بالاطلاق يلزم منه التكليف بغير المقدور فنضطر لثلا يكون تكليفه تكليفا بغير المقدور ان نقول انهما واجبان بنحو الترتب و نقول ان الصلاه واجبه فى صوره عدم الاشتغال بانقاذ الغريق و اما فى باب المستحباب لا يوجد تكليف حتى يلزم منه التكليف بغير المقدور لانه ليس فيه التكليف الذى يشترط فيه القدره

فالترتب لا يجرى فى باب المستحبات و لذا نقول باستحباب كل منهما مطلقا لا بنحو الترتب

فهذا الفرض ايضا غير معقول لانه لا يعقل الاطلاق فى باب المستحباب المتزامه لانه لو قلنا بان الامر بفعل صوم يوم عاشوراء مطلق و يشمل حتى فرض الاشتغال بالمستحب الآخر الذى هو ضد هذا الصوم او نقيضه فمعناه ان المولى يحرك المكلف نحو صوم يوم عاشوراء حتى لو كان مشتغلا بضده و الحال ان ضده لا يقل اهميه عنه فصرف المكلف عن ذاك الذى هو مشتغل به نحو الطرف الآخر يكون بلا-داع فاذا امر بطرف فمعناه انه يجره عن الطرف الآخر و لا مبرر لهذا الاطلاق و يكون ترجيحا بلا مرجح و لا دليل عليه

فماداما يكون المستحبان ضدين فلا يعقل الاطلاق لان المستحب الاول اذا كان مستحبا بنحو الاطلاق حتى فى فرض الاشتغال بالمستحب الثانى يكون بمعنى صرف المكلف عن المستحب الثانى و هذا لا دليل عليه و لا داعى له

هذا مطلب سار في كل المستحبات المتزاحمه و هنا ايضا لا بد ان نفترض الترتب بين ترك الصوم من ناحيه و الصوم بقصد القربه من ناحيه اخرى فيكون الفعل مستحبا بنحو الترتب بحيث يرجع الى الفرض الاول الذى فيه اشكال ايضا وجود نكته خاصه بالمقام:

هذا بالاضافه الى انه يوجد فى المقام نكته خاصه بمانحن فيه و هى انه فى المقام يكون التحريك المولوى غير معقول لانه و ان يوجد ضد ثالث لكن الامر و التحريك المولوى انما يحرك نحو ذات الفعل لا الفعل بقصد القربه لاننا قلنا انه يستحيل الامر بالفعل بقصد القربه حيث قلنا ان قصد امثال الامر بنحو الشرط و الجراء مستحيل و قلنا ان متعلق التعبدى و التوصلى واحد و هو ذات الفعل فمثلا ان ذات الانفاق على الزوجه واجب و كذلك ان ذات الصلاه واجب لا الصلاه مع قصد القربه و فيما نحن فيه ايضا نقول ان التحريك نحو الصوم بقصد القربه مستحيل

و حينئذ اذا لم يتعلق الامر الا بذات الفعل فاما ان يحرك نحو احدهما بالخصوص او يتعلق بالجامع بينهما

اذا فرضتم انه يتعلق باحدهما بالخصوص فمعناه ان احدهما اهم من الآخر و هو خلف لاننا فرضنا انهما متساويان من ناحيه الاهميه

و اذا فرضتم ان الامر يتعلق بالجامع بين الفعل و الترك فنقول ان التحريك نحو الجامع بين الفعل و الترك غير مقدور لان الجامع بينهما ضرورى الوجود و لا يعقل التحريك نحو ضرورى الوجود لانه تحصيل للحاصل فالامر و التحريك المولوى يستحيل ان يتعلق بالجامع بين الفعل و الترك لانه لا بد من حصول احدهما لانهما نقيضان لا يرتفعان

هذه النكته خاصه بمانحن فيه و لا تجرى فى سائر المستحبات المتزاحمه حيث لا يستحيل التحريك المولوى نحو الجامع بين زياره الامام الرضاء و زياره الامام الحسين لان زياره الامام ليس ضرورى التحقق فبامكان المكلف ان لا يزور اماما اصلا و اما فى مانحن فيه لا يعقل ترك الجامع عقلا

يبقى الفرض الثالث و سيأتى الكلام فيه غدا ان شاء الله

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

كنا نتكلم فى الاعتراض الثالث من الاعتراضات التى اوردها السيد الشهيد على كلام السيد الخويى و هذا الاعتراض كان حاصله ان التفصيل الذى ذكره السيد الخويى فى غير محله فانه فصل بين صورتين: صورته كون الاستحباب و الكراهه كليهما او احدهما تعديا فحينئذ قال انه يقع التزام لا التعارض و بين صورته كونهما توصليين فانه يقع هناك التعارض، فهذا التفصيل لا نوافقه جملة و تفصيلا فانه يقع التعارض دائما لا التزام سواء كان احدهما تعديا او كلاهما توصليين او كلاهما تعديين و ذلك لانه لو اردنا ان نقول بانه يقع التزام بين المستحب الاول و هو ترك صوم يوم عاشوراء باعتبار دلالة خبر ضعيف على استحباب تركه و المستحب الثانى و هو صوم يوم عاشوراء باعتبار دلالة خبر ضعيف على استحباب صومه فحينئذ نفرض ان احدهما تعدي و الآخر توصلى و السيد الخويى قال انه يقع التزام و نحن نقول هذان المستحبان اما ان تفرضوهما مترتين يعنى هذا مستحب بشرط ترك الآخر او نفرض استحبابهما على الاطلاق او نقول انه لا يوجد مستحبان بل يوجد مستحب واحد و هو استحباب الجامع بينهما و كل هذه الفروض باطله فالتزام الذى تفكرون فيه بكل شقوقه باطل لان الفرض الاول باطل و شرحنا بطلانه بالامس و قلنا ان التزام لا يعقل هنا باعتبار ان احدهما فعل و الآخر هو الترك و الفرض الثانى ابطالناه و بقى الفرض الثالث و هو ان نقول انه لا يوجد مستحبان بل يوجد مستحب واحد و هو استحباب الجامع بين الفعل و الترك لا خصوص الفعل و خصوص الترك

ص: ٦٥

بطلان الفرض الثالث:

هذا الفرض ايضا باطل و ذلك لانه يرد عليه

الاشكال الاول:

اولا: ان مقتضى اخبار من بلغ هو استحباب العمل الذى بلغنا استحبابه فالذى بلغنا استحبابه هو الفعل بخصوصه و الترك بخصوصه و لا يوجد خبر يدل على استحباب الجامع بين الفعل و الترك و اخبار من بلغ تدل على استحباب ما بلغنا الثواب عليه و بلغنا استحبابه و الجامع لم يبلغنا استحبابه

اذن فمقتضى اخبار من بلغ هو استحباب الفعل و الترك بخصوصهما لا- الجامع بينهما و هذا سنخ ما يقال فى باب الواجبين المتزاحمين و يقال ان ارجاعهما الى واجبين مشروطين بان يكون كل منهما مشروطا بترك الآخر فوجوب الصلاه و انقاذ الغريق لو تزامنا يكون ارجاعهما الى واجبين مشروطين بان نقول ان الصلاه واجبه بشرط ترك انقاذ الغريق و انقاذ الغريق يجب بشرط ترك الصلاه و هذا امر على مقتضى القاعده لان وجوب الصلاه كسائر التكليف مشروط بالقدره فترك الانقاذ شرط لبي موجود مع الخطاب شئنا او ايينا فالخطاب مشروط بترك الانقاذ من باب ان التكليف مشروط بالقدره و كذلك العكس لانه فى حال الاشتغال بالصلاه لا توجد القدره على انقاذ الغريق

اما ارجاعهما الى الوجوب التخييري و وجوب الجامع على خلاف القاعده يحتاج الى دليل لان القاعده تقول ان خصوص الصلاه و خصوص انقاذ الغريق واجبان فارجاعهما الى الوجوب التخييري بحيث يكون الجامع واجبا و يكون المكلف مختارا بين الفردين، امر على خلاف القاعده

و فيما نحن فيه ايضا ارجاعهما الى استحباب الجامع يكون على الخلاف القاعده اى خلاف مقتضى اخبار من بلغ لان اخبار من بلغ تقول ان خصوص الفعل و الترك مستحب لا الجامع بينهما لانه لم يبلغنا الثواب عليه

و ثانيا: انه لا- يعقل استحباب الجامع بين الفعل و الترك لاننا قلنا ان التحريك المولوى مع فرض استحباب الفعل و الترك غير معقول حتى لو لم يكونا توصلين و كان احدهما او كلاهما تعبديا فمع ذلك لا يعقل التخيير و يتعارضان

فمثلا- اذا كان احدهما تعبديا مثل صوم يوم عاشوراء و كان الآخر توصليا مثل ترك صوم يوم عاشوراء فيقول السيد الخويى باعتبار وجود شق ثالث يقع التزام لا التعارض.

نعم يعقل الشق الثالث و هو الصوم من دون قصد القربه لكنه عندما نقول انه يستحب الجامع بينهما فمعناه وجود التحريك المولوى نحو الجامع و نسال ان التحريك المولوى هل يدعونى الى الجامع فهذا باطل لان الجامع ضرورى الوجود لان احد من الفعل و الترك صادر من الشخص لان احدهما صادر تكوينا و بالضروره من المكلف و لا يمكن التقرب به الى المولى فالجامع صدوره ضرورى و مع كونه ضروريا لا يمكن للداعى القربى ان يحركنى نحو الجامع

او يدعونى الى الفعل بخصوصه او الترك بخصوصه و هو خلف لان الفرد بخصوصيته الفرديه لم يومر به و خارجان عن تحت الامر لاننا فرضنا تعلق الامر بالجامع و الفعل و الترك فردان للجامع فلم يتعلق الامر بالفرد حتى ياتى المكلف به بقصد القربه

اذن فلا يمكن للجامع ان يحرك نحو الجامع و الفرد

اعتراض السيد الهاشمى:

و قد علق السيد الهاشمى فى المقام على كلام السيد الشهيد و قال: «و التحقيق ان يقال: ان هذا الإشكال بحسب الحقيقه ينحل إلى اعتراضين:

أحدهما- عدم تأتى قصد القربه و داعى الأمر حيث يقال: بان الأمر لا يعقل فى المقام ان يكون داعيا لا إلى الجامع بينهما لأنه ضرورى و لا إلى خصوص أحدهما لأنهما سيان بالنسبه للمولى.

و هذا الإشكال يمكن ان يجاب عليه: بان المراد بقصد القرية ليس هو الداعويه الفعلية بمعنى صدور الفعل خارجا بنيه الأمر بالفعل بل تكفى الداعويه التقديرية أى ان تكون حاله المكلف بحيث لو لم يكن له مقتض و داع آخر للفعل لأقدم عليه أيضا من أجل المولى بدليل صحه العباده فى الموارد التى يكون للمكلف داع شخصى يوجب الإقدام على الفعل على كل حال، و هذه القضية الشرطية أى الداعويه التقديرية صادقه حتى إذا كان الجامع ضروريا فان المكلف المطيع للمولى يصدق فى حقه انه يأتى بالجامع أو الفرد للمولى حتى إذا لم يكن ضروريا، نعم لو اشترط الداعويه الفعلية بحيث لولاها لما تحقق الفعل فهو غير ممكن فى المقام لا- بالنسبه إلى الإتيان بالجامع لكونه ضروريا و لا بالنسبه إلى الخصوصيتين لأن نسبتها إلى المولى على حد واحد.

الثانى- لغويه الأمر حيث يقال: بأنه على تقدير ترك أحدهما يكون الآخر واجبا فلا يعقل الأمر بإيجاده. و هذا الإشكال انما يتجه إذا كانا معا توصليين، و اما إذا كان أحدهما تعبديا فلا لغويه فى الأمر بهما بنحو الترتب لأن فائدته صرف المكلف عن الإتيان بالحصه غير القرية». (1)

اقول: بالامكان ان تناقش السيد الهاشمى و نقول ان الداعويه التقديرية و ان كانت كافيه فى صحه العباده بحيث لم يكن له داع شخصى للفعل لا قدم على الفعل متقربا الى المولى و لاجل المولى و ان كان له غرض شخصى بالفعل لكن هذه الداعويه التقديرية مختصه بالتقديرات الممكنه مثل ما اذا لم يكن له غرض شخصى بالصوم لاتي بالصوم لاجل المولى و هذا الفرض تقدير ممكن و لا استحاله فيه و هنا يصح ان نقول ان الداعويه على تقدير من هذا القبيل كافيه فى صحه العمل و اما فيما نحن فيه ان التقدير مستحيل لان معناه ارتفاع نقيضين و معناه انه يمكن ان لا- يكون الفعل و لا الترك فتقدير عدم كون الجامع ضروريا يوجب ارتفاع النقيضين و يكون من الفروض المستحيله و لا يمكن القول فيه بالداعويه التقديرية و لا يمكن ان نقول ان المكلف ياتى بالفعل او الترك لاجل المولى حتى لو لم يكن الجامع ضروريا و حتى لو ارتفع النقيضان و لعله حينئذ لا ياتى بالفعل و لا ياتى بالترك فهذا الكلام غير صحيح فى مانحن فيه

ص: ٦٨

بقى الاعتراض الرابع و هذا ما نذكره غدا ان شاء الله

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

كان الكلام فى الاعتراضات التى اوردها السيد الشهيد على كلام السيد الخويى:

الاعتراض الرابع:

الاعتراض الرابع و هو الاخير من الاعتراضات التى سجلها السيد الشهيد على كلام السيد الاستاذ الخويى و هو اننا لو غضضنا النظر عن كل ما تقدم من الاشكالات فانه مع ذلك لا يصح ما قاله السيد الخويى حيث قال ان هذا الترك و الفعل الذين بلغنا الثواب عليهما اذا كان احدهما او كلاهما تعبديا فالمورد من موارد التزاحم لا التعارض لانه لا مانع ثبوتا من جعل الاستحباب لكل من الفعل و الترك حينئذ لانهما من قبيل الضدين الذين لهما ثالث

غايه الامر ان المكلف لا يقدر على امتثالهما

هذا الكلام لا يصح فى ما اذا فرضنا ان هناك خيرا يدل على استحباب فعل مثل استحباب صوم يوم عاشوراء و هناك خبر آخر يدل على كراهه ذلك الفعل مثل كراهه صوم يوم عاشوراء لا على استحباب الترك و قلنا ان اخبار من بلغ تشمل الخبر الدال على الكراهه - و قد تقدم البحث عن شمول اخبار من بلغ للخبر الدال على الكراهه و فرقنا بين الكراهه و استحباب الترك و الآن لنفرض ان اخبار من بلغ تشمل الخبر الدال على الكراهه و نحن لم نقبل هذا المبنى -

على القول بشمول اخبار من بلغ للخبر الدال على الكراهه فالمورد من موارد التعارض مع انه احدهما عبادى قطعا فان كل صوم مشروط بقصد القربه و عبادى مع ان السيد الخويى قال ان المورد من موارد التزاحم

ص: ٦٩

لانه اذا كان هذا الخبر يدل على استحباب صوم يوم عاشوراء فانه يدل على ان هذا الصوم محبوب عند المولى و الخبر الآخر الدال على الكراهه يدل على ان الصوم مبغوض و من المستحيل ان يكون مركز الحب و البغض واحدا فيتعارضان لانه لا يمكن ان يكون شىء واحد محبوبا و مبغوضا فيقع التعارض بين استحباب الصوم و كراهته

فنفس الصوم محبوب بموجب الخبر الدال على الاستحباب و نفس الصوم مبغوض بموجب الخبر الدال على الكراهه و لا يمكن ثبوتا جعلهما معا مثل صل و لا تصل

و لا يتنلم هذه الاستحاله بكون احدهما او كليهما تعبديا فكون احدهما قريبا لا يجدى فى الخروج عن باب التعارض

افرضوا ان كليهما تعبديان فمع ذلك لا يدخل المورد في باب التزاحم لانه لا يمكن عقلا و ثبوتا جعل هذين الحكمين من قبل الشارع لان معناه ان فعلا واحد في آن واحد محبوب للمولى و في نفس الوقت مبغوض للمولى و هو محال عقلا

فنفس النكته التي توجب ان نقول بالتعارض في مثل صل و لا تصل و هي التنافى بين الجعلين موجود في ما نحن فيه لانه كما ان خطاب صل تدل على المحبوبيه و لا تصل تدل على المبغوضيه و لذا لا يمكن جعلهما معا فكذلك في ما نحن فيه لانه يوجد التنافى بين مدلولي الخبرين الدالين على الاستحباب و الكراهه فهما يكذبان الآخر و التعارض هو التكاذب

فالشكال الرابع هو انه في مثل ما اذا دل خبر على استحباب فعل و خبر آخر دل على كراهه نفس ذلك الفعل فالمورد من موارد التعارض قطعاً لا من موارد التزاحم

ص: ٧٠

فنفس جعل هذين الحكمين من قبل الشارع غير متصور عقلا- و ثبوتنا بخلاف باب التزاحم فانه في موارد التزاحم لا تنافى بين الجعلين وانما المكلف لا يقدر على امثالهما معا

هذه هي الاعتراضات التي اوردها السيد الشهيد على كلام السيد الخويى و قد عرفنا ان هذه الاعتراضات صحيحة و ان ما علقه السيد الهاشمى غير تامه

و بهذا تم الكلام عن الامر الثالث من الامور التي قلنا انه لا بد من البحث عنها و هو ان نرى نسبة اخبار من بلغ الى الخبر الدال على الكراهه و قد عرفنا انها تشمل الخبر الدال على الكراهه خلافا للسيد الخويى و لكنها بشمولها له لا تثبت الكراهه بل تثبت استحباب الترك

كما تبين ان اخبار من بلغ لا تشمل اساسا الخبر الدال على الاستحباب فيما اذا يوجد خبر دال على الكراهه

الامر الرابع:

و هو عبارته عن ان اخبار من بلغ هل تشمل الخبر الدال على الاستحباب الذى نعلم وجدانا او تعبدا كذبه مثل ما اذا جاءنا خبر يدل على استحباب فعل و نحن نعلم ان هذا الخبر كاذب اما وجدانا و بالقطع و اما نعلم بكذبه باعتبار وجود بينه على كذبه فهل مثل هذا الخبر الذى هو معلوم الكذب مشمول لاخبار من بلغ ام لا؟

كلام المشهور و السيد الخويى:

اما الخبر المعلوم وجدانا كذبه فقد ذكر السيد الخويى و لعله هو المشهور ان اخبار من بلغ لا تشمل مثل هذا الخبر و ذكر السيد الخويى فى الدليل على عدم الشمول ان وجه عدم الشمول هو الانصراف لان اخبار من بلغ منصرفه قطعا عن مثل هذا الخبر لان من بلغه لا تشمل البلوغ الذى هو معلوم الكذب و من سمع لا تشمل السماع الذى نعلم بكذب الخبر

ص: ٧١

و اما الخبر الذى غير معلوم الكذب وجدانا و انما هناك حجه تعبدية على كذبه مثلا افرضوا ان خيرا يدل على استحباب فعل و هناك حجه على عدم استحبابه مثل خبر صحيح و خبر الثقة او اطلاق آيه من الآيات او عموم آيه فمع وجود هذه الامور نعلم تعبدا بعدم الاستحباب فهنا قال السيد الخويى ان اخبار من بلغ تشمل مثل هذا الخبر ايضا للانصراف باعتبار ان مثل هذا الاستحباب نعلم بعدمه تعبدا فمع وجود علم تعبدى اذن لا تشمله اخبار من بلغ

بعبارة اخرى باعتبار انه نحن نرى ان هناك ملازمه بين الاستحباب و الثواب كما ذكرناها سابقا فعند القوم قاعده يسمونها بالملازمه بين الاستحباب و الثواب لان الثواب لا يعطى جزافا بل يعطى عن استحقاق فيلزم ان يكون الفعل مامورا به حتى يعطى الثواب على اتيانه فنحن اذا علمنا بان الفعل ليس مستحبا فبالتالى نعلم بعدم الثواب فالشخص الذى يعلم بعدم الثواب على فعل فكيف يعقل شمول اخبار من بلغ لمثل هذا الخبر الذى نعلم بعدم وجود الاستحباب فى متعلقه

فاذا علمنا علما تعبديا بعدم استحبابه علمنا بعدم وجود الثواب عليه فكيف يكون مشمولا لاخبار من بلغ؟ فانه غير ممكن

هذا ما ذكره السيد الخويى فى الدراسات (١)

و هناك وجه لخروج هذا الخبر عن اخبار من بلغ غير هذا الوجه الذى ذكره السيد الخويى و هو الحكومه بان يقال ان الحججه القائمه على عدم استحباب هذا العمل حاكمه على هذا الخبر الدال على الاستحباب لان هذه الحججه باعتبار انها حجه و الحجيه عباره عن جعل العلميه و الطريقيه من الشارع فاذا قامت الحججه على عدم الاستحباب فمعناه اننا علمنا علما تعبديا بعدم الاستحباب و علمنا بكذب الخبر الدال على الاستحباب و علمنا بعدم شمول اخبار من بلغ لمثل هذا الخبر لانه يجب ان نحتمل صدق هذا الخبر حتى يكون مشمولا لاخبار من بلغ

ص: ٧٢

فموضوع اخبار من بلغ ينتفى بقيام الحجه على عدم الاستحباب لان الحجه علم بعدم الاستحباب فاذا علمنا بعدم الاستحباب فلا تشملنا اخبار من بلغ

فجعل الحجيه بمعنى جعل العلميه فاذا دل خبر الثقه على عدم الاستحباب يدل على كذب الاستحباب فنحن فى نظر الشارع عالمون بعدم الاستحباب و لا- تشملنا اخبار من بلغ لان موضوع اخبار من بلغ هو ما اذا لم نعلم بكذب الخبر الدال على الاستحباب

القول المختار:

هذا ما يتعلق بما قالوه و اما ما نقوله هو انه يجب ان نقسم الخبر الدال على الاستحباب و الذى نتكلم عنه فى الامر الرابع الى اقسام ثلاثه لا الى قسمين كما صنع آخرون

القسم الاول: ان نفترض ان الخبر الضعيف معلوم الكذب وجدانا مئه بالمئه و هذا القسم خروجه عن اخبار من بلغ واضح و ليس فيه شك و لا- اشكال لا ان دخوله تحت اخبار من بلغ غير ممكن فان شمول اخبار من بلغ لمثل الخبر المقطوع الكذب ممكن ثبوتا بناء على ان مفاد اخبار من بلغ هو الاحتمال الثانى من الاحتمالات و هو استحباب العمل بعنوانه الثانوى فبناء على هذا المبني يمكن شمول اخبار من بلغ لمثل هذا الخبر يعنى ان الفعل الذى سمعت انه مستحب فانه مستحب و هذا ممكن لان هذا العمل سمعنا ثوابه و ان نعلم بكذب ما سمعناه و المهم هو السماع و البلوغ

و لكن هذا خلاف الظاهر من هذه الاخبار و الوجه فى ذلك ياتى غدا ان شاء الله

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

ص: ٧٣

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

كان الكلام فى ان الخبر الذى يعلم كذبه هل يكون مشمولاً لاخبار من بلغ؟ قلنا ان هذا الخبر لا بد من ان نقسمه الى ثلاثة اقسام:

القسم الاول:

هو ان يكون هذا الخبر مما نعلم وجدانا بكذبه مثلاً اذا دل خبر ضعيف على استحباب شرب الماء و نحن نعلم بكذب هذا الخبر وجدانا لان شرب الماء من المباحات فى الشريعة و ليس من المستحبات فنعلم بعدم استحباب شرب الماء وجدانا لاننا نعلم باباحته و الاباحه غير الاستحباب

و فى هذا القسم قلنا ان لا محيص من ان نقول انه خارج من اخبار من بلغ فانها لا تشمل الخبر الدال على استحباب شىء و نحن نعلم بكذبه و عندما نقول انها لا تشملها لا نقصد انه لا يمكن ان تشملها فان امكان الشمول موجود ثبوتاً لانه اذا نحن بنينا على ان مفاد اخبار من بلغ هو الاحتمال الثانى يعنى ان اخبار من بلغ تريد ان تجعل الاستحباب الواقعى للعمل بعنوانه الثانوى و هو عنوان بلوغ الثواب عليه و بلوغ استحبابه. و هو الاحتمال الذى اختاره السيد الاستاذ الخويى فاذا بنينا على هذا الاحتمال فمن الممكن ان تشمل اخبار من بلغ لمثل هذا الخبر اى من الممكن ان تجعل اخبار من بلغ الاستحباب لشرب الماء بعنوانه الثانوى و هو عنوان بلوغ الثواب عليه و ان كان شرب الماء بعنوانه الاولى مباحاً فى الشريعة بقضاء الضروره الفقهييه و لكن عدم استحباب شرب الماء بعنوانه الثانوى ليس من ضروريات الفقه

نعم لو كنا بنينا على الاحتمال الثالث اى جعل الحجيه للخبر الضعيف لا- يمكن ان تشمل اخبار من بلغ لمثل هذا الخبر لان الحجيه حكم ظاهرى و لا يجعل فى ظرف العلم بعدم استحباب شرب الماء فاذا كان مفاد اخبار من بلغ هو الاحتمال الثالث فلا يمكن ان يكون الخبر الضعيف الدال على استحباب شىء مشمولاً لاخبار من بلغ و لكن بناء على الاحتمال الثانى يمكن ثبوتاً شمول اخبار من بلغ لمثل هذا الخبر

ص: ٧٤

فمقصودنا هو انه بحسب مقام الاثبات لا- تكون اخبار من بلغ شامله لمثل هذا الخبر لانه خلاف الظاهر من بلغ لان الظاهر منها امكان تفرع العمل على الثواب لانه اخذ فى موضوعه تفرع العمل على الثواب فان الفاء تدل على تفرع العمل فيجب ان يكون المورد من الموارد التى يمكن تفرع العمل على الثواب و الا- ففى مورد لا- يمكن تفرع العمل على الثواب ينتفى موضوع اخبار من بلغ و بالتالى لا تشمل اخبار من بلغ لمثل هذا المورد

و نحن نعلم لا- يمكن فى ما نحن فيه تفرع العمل على الثواب لاننا عندما نعلم انه ليس فى شرب الماء اى ثواب فكيف يمكن تفرع العمل على الثواب؟ فهذا التفرع منتف و بالتالى موضوع اخبار من بلغ منتف لاننا نقطع بعدم استحباب هذا الفعل

هذا هو القسم الاول و يمكن ان نجعل ما قلناه ثمره من ثمرات الفرق بين الاحتمالات

هو الخبر الضعيف الدال على الاستحباب و لكن لا نعلم وجدانا بكذب هذا الخبر و انما توجد هناك حجه معتبره مثل الخبر الصحيح او اطلاق آيه من آيات القرآن او اطلاق خبر من الاخبار المعتبره تدل على حرمه هذا العمل

و هذا القسم ايضا خارج عن تحت اخبار من بلغ لنفس النكته التى ذكرنا فى القسم الاول

فان النكته كانت عباره عن ان الظاهر من اخبار من بلغ هو ان يكون تفرع العمل على الثواب ممكنا و هنا عندما قامت حجه معتبره على حرمه هذا العمل فتنجز الحجه المعتبره حرمه هذا العمل عقلا فيحكم العقل بوجوب ترك هذا العمل و يحكم العقل باستحقاق العقاب على اتيان هذا العمل و حينئذ لا يمكن تفرع العمل على الثواب لاننا نعلم باستحقاق العقاب على الفعل فاذا انتفى تفرع العمل على الثواب ينتفى موضوع اخبار من بلغ و بالتالى لا تشمله اخبار من بلغ للنكته التى ذكرناها

ان يكون هناك خبر ضعيف يدل على الاستحباب و في مقابله توجد حجه معتبره تدل على عدم الاستحباب

و هذا القسم يختلف عن سابقه و ليس خارجا عن مدلول اخبار من بلغ و يكون مشمولا لاخبار من بلغ و ذلك لان النكته التي ذكرناها في القسم الثاني لا تجرى هنا لانه هناك كانت الحجه تدل على حرمه هذا العمل و هنا لا تدل الحجه على حرمه الفعل بل تدل على عدم استحباب هذا العمل و لا تنجز على المكلف شيئا لانها لا تدل على حكم الزامى

و بموجب هذا الخبر لم يحصل لنا العلم و القطع بعدم الاستحباب لان الحجه ظنيه و يحتمل عدم مطابقتها للواقع فمن الممكن ان ناتي بهذا الفعل ببراءة الثواب لانه لا يوجد لدينا العلم و الجزم بعدم الثواب و الاستحباب فيمكن تفرع العمل على الثواب فاذا احتملنا صدق هذا الخبر و احتملنا وجود الثواب على هذا العمل فيمكن تفرع العمل على الثواب و امكان التفرع على الثواب هو الذي جعل موضوعا لاخبار من بلغ

المناقشه في حكمه الحجه المعتبره على اخبار من بلغ:

و اما ما تقدم بالامس من دعوى حكمه هذا الخبر الصحيح -الدال على الاستحباب- على اخبار من بلغ لان هذه الحجه جعلتنا عالمين تعبدا بكذب هذا الخبر الضعيف و جعلتنا عالمين بعدم الاستحباب فينتفى موضوع اخبار من بلغ لان موضوع اخبار من بلغ هو ما اذا احتملنا صدق الخبر الضعيف الدال على الاستحباب فهنا تكون هذه الحجه حاكمه على اخبار من بلغ

فهذه الدعوى غير تامه حتى على مبنى الميرزا و ان كنا ناقشنا سابقنا في هذا المبنى. لان هذا العلم تعبدى و كل قطع يوخذ موضوعا لحكم شرعى تقوم الاماره مقامه مثل قيام الاماره مقام القطع الموضوعى فى جواز الافتاء و لكن هذه الحجه و ان جعلتنا عالمين تعبدا بعدم الاستحباب، لكن لا يبرر حكومتها على اخبار من بلغ لان الحكمه هو نفى موضوع دليل آخر تعبدا و هنا لا تكون الحجه المعتبره و التي جعلتنا عالمين بعدم الاستحباب حاكمه على اخبار من بلغ لانه لو كان موضوع اخبار من بلغ هو احتمال الصدق و الشك و عدم العلم بالكذب فحينئذ تكون هذه الحجه حاكمه لانها تجعلنا عالمين و غير شاكين فى الاستحباب

و اما اذا كان موضوع اخبار من بلغ امكان تفرغ العمل على الثواب كما هو الصحيح فحينئذ هذا الموضوع لا ينتفى بقيام الحجه على عدم الاستحباب لان الحجه لم تجعلنا عالمين تكويننا بعدم الاستحباب حتى ينتفى موضوع اخبار من بلغ و ينتفى تفرغ العمل الثواب بل جعلتنا عالمين تعبدا بعدم الاستحباب و مع العلم التعبدى بعدم الاستحباب يحتمل عدم مطابقه الحجه مع الواقع و يمكن تفرغ العمل على الاستحباب رغم وجود الحجه على عدم الاستحباب التي جعلتنا عالمين بعدم الاستحباب تعبدا

فلم يوخذ فى موضوع اخبار من بلغ احتمال الصدق و الشك حتى ينتفى تفرغ العمل على الثواب

بعباره اخرى ليس المورد مثل حديث الرفع حيث اخذ فى موضوعه الشك و عدم العلم فكل حكم مشكوك هو مرفوع فاذا دلت حجه على حكم فينتفى موضوع حديث الرفع لان الحجه جعلتنا عالمين بالحكم و اذهب الشك فالحجه حاكمه على اصاله البراءه فعندما دلت حجه معتبره على حرمة العصير العنبى نصح عالما بحرمة العصير فينتفى موضوع اصاله البراءه

هذا تمام الكلام فى الامر الرابع و بقى الامر الخامس و هو الاخير من الامور التي وعدنا بالبحث عنها فى قاعده التسامح و هذا ما ياتى الحديث عنه يوم السبت

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

انتهينا الى الامر الخامس من الامور التي قلنا انه لا بد من البحث عنها بالنسبه الى اخبار من بلغ

الامر الخامس:

و هو عباره عن انه هل ان اخبار من بلغ تجوز للفقيه ان يفتى باستحباب العمل الذى بلغ الثواب عليه و استحبابه؟ هل يجوز للفقيه الافتاء للعامى باستحباب العمل مع ان العامى لم يبلغه الثواب و استحباب العمل لانه لم يطلع على الخبر الدال على استحباب العمل و انما المجتهد هو الذى بلغه هذا الخبر و وصله الثواب على هذا العمل؟ فالسؤال هو جواز الافتاء للفقيه بالاستحباب فى ضوء اخبار من بلغ.

ص: ٧٧

نظريه المحقق العراقى:

نقل عن المحقق العراقى القول بان هذه المساله اى مساله جواز الافتاء بالاستحباب مبينه على ما نختاره فى مفاد اخبار من بلغ من بين الاحتمالات السابقه فبناء على بعض تلك الاحتمالات يجوز للفقيه ان يفتى بالاستحباب و بناء على بعضها لا يجوز الافتاء

فمثلا ان كان المختار لنا هو ان مفاد اخبار من بلغ عباره عن الاحتمال الثالث من الاحتمالات و هو جعل الحجيه للخبر الدال على

الاستحباب و لو كان ضعيفا فبناء على هذا المبنى يجوز للمجتهد ان يفتى للعوام باستحباب هذا العمل الذى بلغ الفقيه استحبابه لان هذا البلوغ و ان اختص بالفقيه دون العامى و لم يصل الى العامى لكن يمكن للمجتهد الفقيه ان يفتى باستحباب هذا العمل للجميع لان الثواب و الاستحباب و ان بلغ للمجتهد فقط و بذلك اختصت حجه هذا الخبر الضعيف بالفقيه اى ان الخبر اصبح حجه للفقيه دون العامى لان العامى لم يبلغه الثواب على العمل و اخبار من بلغ جعلت هذا الخبر حجه للمجتهد لكن مفاد هذا الخبر الضعيف هو ان هذا العمل مستحب للجميع لا للمجتهد فقط فان فى مفاد الخبر لا يوجد ان هذا العمل مستحب للمجتهد فقط بل دل على ان زياره مستحب للجميع و هذا الخبر حجه للمجتهد بموجب اخبار من بلغ فيجوز للفقيه ان يستند الى هذا الخبر الذى صار حجه و يفتى بالاستحباب للجميع لان الخبر حجه بموجب اخبار من بلغ

هذا بناء على الاحتمال الثالث فى مفاد اخبار من بلغ

و اما ان كان مختارنا هو الاحتمال الثانى و هو جعل الاستحباب الواقعى للعمل الذى بلغ الثواب عليه بعنوانه الثانوى و بعنوان البلوغ دون جعل الحجه للخبر الضعيف فاخبار من بلغ دلت على ان كل عمل بلغ الثواب عليه فهو مستحب فحينئذ لا يجوز للمجتهد الذى وصله هذا الخبر الدال على استحباب زياره الحسين ان يفتى باستحباب زياره للجميع لان الآخرين لم يبلغهم و لم يصلهم الثواب على زياره لان شرط الاستحباب هو البلوغ و العامى لم يبلغه الثواب على زياره فبالنسبه الى العامى ما جعل الاستحباب شرعا فلا يجوز للفقيه ان يفتى باستحباب العمل للمكلف لان المكلف لم يصله الثواب على العمل

هذا ما نقل عن المحقق العراقي و يوجد النقاش فى ان هذا النقل صحيح ام غير صحيح

دراسه نظريه المحقق العراقي:

المهم ان ندرس اصل هذا المطلب سواء قاله المحقق العراقي ام لم يقله و بهذا الصدد نقول ان فى هذا المطلب مواقع للنظر و التامل

اولا:

بالنسبه الى الشق الاول من كلامه و هو انه قال ان بنينا على ان مفاد اخبار من بلغ هو الاحتمال الثالث و هو جعل الحجية للخبر الضعيف فحيثذ يجوز للفقيه ان يفتى بالاستحباب، فيرد عليه انه مادام ان الحجية تختص بالمجتهد حسب الفرض و لم يصبح حجه للعامى، اذن هل يجوز للفقيه ان يفتى بالاستحباب للجميع رغم عدم علم المجتهد بالاستحباب لانه لم يقطع بالاستحباب وجدانا؟ الافتاء بحكم شرعى مع عدم العلم يجوز او لا يجوز؟

ان هذا مبنى على ان الامارات هل تقوم مقام القطع الموضوعى ام لا؟ اى اذا كان حكم شرعى اخذ فى موضوعه القطع مثلا قال الشارع اذا قطعت بالحكم الفلانى يجوز لك ان تسند الحكم الى الشارع فاسناد الحكم الى الشارع و الافتاء يكون موضوعه القطع لانه بدون القطع لا يمكن اسناد الحكم الى الشارع فانه حرام بموجب ام تقولون على الله ما لا تعلمون فهذا حرام من باب الكذب و اخرى يسند الى الشارع ما لا يعلم ان الشارع قاله ام لا و هذا حرام من باب التشريع فاذا قامت اماره على الحكم الشرعى مثل خبر الثقة فهل يجوز له على ضوء هذه الاماره ان يفتى بالحكم؟ فهذا متفرع على القول بقيام الاماره مقام القطع الموضوعى و هنا ايضا كذلك لان المجتهد لم يقطع باستحباب زياده الحسين و انما بلغه الثواب على العمل و قامت عنده الاماره فاذا قلنا ان الاماره تقوم مقام القطع الموضوعى فيجوز له الافتاء بالاستحباب و اما اذا لم نقل بقيام مطلق الامارات مقام القطع الموضوعى فلا يجوز ان يفتى بالاستحباب رغم ان هذا الخبر حجه للمجتهد

ص: ٧٩

فمجرد الحجية للمجتهد و كون مفاد الخبر استحباب العمل للجميع لا يجوز للفقهاء ان يفتى بالاستحباب و يجب ان نقول بقيام الاماره مقام القطع الموضوعى لان المجتهد اذا لم يقطع بالحكم الشرعى لا يجوز له ان يفتى بالاستحباب

و نحن بحثنا عن هذا المطلب قبل سنين و نحن لم نقبل بقيام مطلق الامارات مقام القطع الموضوعى و انما نقبل بالمطلب فى حدود ضيقه

نحن حتى اذا قلنا بقيام الاماره مقام القطع الموضوعى فى خصوص جواز الافتاء و الاسناد الى الشارع و قلنا بانه فكما يجوز الاسناد الى الشارع فى صورته القطع فكذلك يجوز الاسناد فى صورته قيام الاماره، لكن نقول بهذا المطلب فى موردين :

المورد الاول:

ان تكون الاماره عباره عن اماره يكون دليلها السيره العقلانيه مثل خبر الثقة الذى يكون دليله السيره العقلانيه فحينئذ نلتزم بان هذه الاماره تقوم مقام القطع فى مساله جواز الافتاء و الاسناد رغم عدم القطع بالحكم الشرعى و لذا يجوز للمجتهد الافتاء فى ضوء الاماره مع عدم حصول القطع لان هذه الاماره بالخصوص يكون دليل حجيتها السيره العقلانيه فان السيره العقلانيه اذا قامت على العمل بخبر الثقة فانها قائمه ايضا على جواز اسناد ما اخبر به الثقة الى الشارع فنفس السيره القائمه على العمل بخبر الثقة قائمه فى نفس الوقت على اسناد ما اخبر به الثقة الى الشارع فان العقلاء اذا يعملون بخبر الثقة يسندون ما اخبر به الثقة الى الشارع فنفس السيره العقلانيه قائمه على اسناد ما اخبر به الثقة الى الشارع و هذا دليلنا فى قيام الاماره مقام القطع الموضوعى فى جواز الاسناد

ص: ٨٠

فأى أماره من الإمارات كان دليل حجيتها عباره عن السيره العقلائيه مثل خير الثقه و قول اهل الخبره و البينه و اليد و خبر ذى اليد و... تقوم مقام القطع الموضوعى فى جواز الاسناد و الافتاء

هذا هو المورد الاول

المورد الثانى:

ما اذا كان دليل حجيه هذه الاماره عباره عن الدليل اللفظى و الروايات فهذه الروايه جاء فيها التعبير بالاخذ من قبيل ما جاء فى السنه بعض الروايات كقوله فى الروايه الصحيحه: افونس بن عبد الرحمن ثقه آخذ عنه معالم دينى؟ قال نعم، فاخذ معالم الدين من الثقه جائز و هذه الروايه كما تدل على جواز اخذ معالم الدين من يونس فكذلك تدل على جواز اسناد ما اخذناه من يونس بن عبدالرحمان الى الشارع لان هذا ايضا من مصاديق الاخذ لان الاسناد الى الشارع نوع اخذ فنفس التعبير بالاخذ يدل على قيام هذه الاماره مقام القطع الموضوعى فى جواز الافتاء و الاسناد الى الشارع.

اذن فنحن و ان قلنا بقيام الاماره مقام القطع الموضوعى فى جواز الاسناد نقول به فى هذين الموردين

اما اذا لم يكن هذا و لا ذاك فلا تقوم الاماره مقام القطع الموضوعى فى جواز الاسناد

فصرف حجيه اماره من الإمارات لا تكفى فى قيامها مقام القطع الموضوعى بل نحتاج الى موونه زائده مثل ان يكون دليل الاماره عباره عن السيره العقلائيه او يكون التعبير بالاخذ

و شىء من الامر لا يوجد فيما نحن فيه لان الدليل الدال على حجيه هذا الخبر الضعيف عباره عن اخبار من بلغ فليس الدليل عباره عن السيره و ليس دليلا لفظيا مذكورا فيها التعبير بالاخذ

ص: ٨١

و انما اخبار من بلغ دلت على حجيه هذا الخبر بالنسبه الى المجتهد و اما انه يقدر على ضوء تلك الحججه ان يفتى بالجميع فلا دليل عليه

و تاتي ان شاء الله تتمه الكلام غدا

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

كان الكلام عبارته عن النقاش مع المحقق العراقي حيث نقل عنه انه قال لو بنينا على ان اخبار من بلغ تدل على جعل الحجيه لكل خبر يدل على استحباب عمل من الاعمال فيجوز للفقيه المفتى ان يفتى باستحباب ذاك العمل للجميع لان هذا الخبر الذي وصله و ان كان ضعيفا لكن اخبار من بلغ دلت على حجيته لاننا بنينا على هذا فيكون مفاده مما يجوز للفقيه ان يفتى به و مفاده هو استحباب العمل للجميع لان هذا الخبر يدل على استحباب زياده الحسين للجميع و هذا الخبر اصبح حجه فيجوز للفقيه ان يفتى على ضوء هذه الحججه للجميع بالاستحباب

و قلنا انه يرد عليه اولاً- ان القول بجواز الافتاء للمجتهد مبنى على ان نقول بقيام الامارات مطلقا مقام القطع الموضوعى بينما لا نقول بذلك حتى على القول بجعل الطريقيه و العلميه كما سلكه الميرزا فمع ذلك لا بد من ان يكون دليل حجيه الاماره التى اصبحت حجه شرعا احد الامرين: اما ان يكون دليل حجيه الاماره عبارته عن السيره العقلانيه كما قلنا بالامس فيحنثد تقوم هذه الاماره مقام القطع الموضوعى حتى يجوز للفقيه

و اما ان يكون دليل الاماره مشتملا على تعبير يشمل جواز الاسناد ايضا كالتعبير بالاخذ

ص: ٨٢

و فى ما نحن فيه يكون دليل حجيه الخبر الضعيف عبارته عن اخبار من بلغ و هذه الاخبار لا يستفاد منها قيام هذا الخبر مقام القطع الموضوعى بحيث يقدر الفقيه ان يفتى بمفاد هذا الخبر للناس لان الافتاء لا يجوز الا- مع القطع و الحال ان الفقيه لا- يقطع بالاستحباب فاخبار من بلغ دلت على حجيه هذا الخبر فى حق خصوص المجتهد الذى بلغه هذا الخبر فى عمله الشخصى

الاشكال الثانى:

و ثانيا: حتى لو سلمنا بان مجرد قيام دليل على حجيه اماره من الامارات ايا كان الدليل (سيره كان او دليلا لفظيا مشتملا على التعبير بالاخذ و غيره) فمع ذلك يرد على كلام الذى نقل عن المحقق العراقي ان مفاد هذا الخبر الضعيف الذى وصل الى المجتهد و اصبح حجه بالنسبه اليه هو استحباب العمل للجميع لكن بحسب مقام الثبوت يوجد فرضان و كلاهما ممكن

الفرض الاول:

ان تكون اخبار من بلغ جعلت الحجيه لتمام مفاد هذا الخبر و هو استحباب العمل للجميع و هو مدلول مطابقى لهذا الخبر

الفرض الثانى:

ان تكون اخبار من بلغ جعلت الحجيه لبعض مفاد هذا الخبر و هو استحباب العمل لجزء الجميع الذى هو عبارته عن خصوص هذا المجتهد الذى وصله هذا الخبر و هذا مدلول تضمنى لمفاد الخبر

و المتيقن اثباتا هو الفرض الثانى و هو جعل الحجيه لخصوص من بلغه هذا الخبر و ان كان جعل الحجيه للجميع ممكن ثبوتا فبالنسبه الى المجتهد قد جعلت الحجيه قطعا باعتبار ان الحجيه استكشفتها من اخبار من بلغ التى جاءت بلسان الترغيب و الحث على العمل الذى نسمع انه مستحب و هذا الترغيب الموجود فى اخبار من بلغ مختص بالمجتهد الذى وصله هذا الثواب فالشارع فى اخبار من بلغ يرغب الانسان الذى بلغه الثواب لا الجميع و ان لم يبلغه الثواب على العمل و لم يصله الاستحباب

ص: ٨٣

اذن فالقدر المتيقن اثباتا هو جعل الحجية لبعض مفاد هذا الخبر باعتبار ان الترغيب مختص ببعض مفاد هذا الخبر

الا- ان يقال انه بعد تسليم اصل مبنى قيام الاماره مقام القطع الموضوعى كما هو المفروض يصح و يتم كلام المحقق العراقى الذى قال بانه يجوز الافتاء بالاستحباب للجميع لان المرتكز فى نظر العقلاء فى باب الحجية عبارته عن عدم تقطيع مفاد الاماره فانهم لا يقطعون مفاد الاماره بلحاظ الافراد حيث ان المرتكز عندهم ان مفاد هذه الاماره حجه للجميع لان التقطيع خلاف المتفاهم العرفى فى باب الحجج و الامارات فالفهم العرفى هو اما ان تجعل الحجية للجميع و اما ان لا تجعل الحجية للجميع و من الواضح ان ادله جعل الحجية للامارات تنصرف الى ما هو المرتكز و ما هو المتفاهم العرفى فتلغى خصوصيه هذا الفرد الذى بلغه هذا الخبر فيجوز للمجتهد باستحباب هذا العمل للجميع.

فيندفع الاشكال الثانى بموجب المرتكز العقلاني

التحقيق فى المقام:

و التحقيق فى المقام هو اننا اساسا لا نقبل بان الحجية المزعومة فى اخبار من بلغ بناء على ما هو المفروض و هو فرض الاحتمال الثالث اى جعل الحجية للخبر الضعيف فان الحجية على هذا المبنى لا تختص بخصوص الشخص الذى بلغه هذا الخبر الضعيف لانه الخبر الذى جعل حجه من قبل الشارع من خلال اخبار من بلغ حجه للجميع لا خصوص المجتهد الذى بلغه هذا الخبر فالحجيه ثابتة لكل الناس حتى للعامى الذى لم يبلغه هذا الخبر

و السر فى ذلك هو ان اخبار من بلغ و ان اخذت البلوغ موضوعا للحجيه حيث قال من بلغه، لكنه اخذ موضوعا لا بما هو هو و بما هو بلوغ بل اخذ موضوعا بما هو طريق يعنى ان الحجه عبارته عن نفس الخبر الذى دل على استحباب العمل و البلوغ ليس دخيلا- فى حجيه هذا الخبر فالحجيه ثابتة حتى لم يبلغه هذا الخبر فليس للبلوغ موضوعيه فى الحجيه فالمتفاهم العرفى من اخبار من بلغ هو ان البلوغ اخذ موضوعا بما هو طريق للخبر

و بعبارة اخرى ان المستفاد عرفا من اخبار من بلغ ان الحجية جعلت للذى يدل على الاستحباب و هو الخبر

فالحاصل ان موضوع الحجية عباره عن ذاك الذى يدل على الاستحباب و هو الخبر و لكن طريق وصول الحججه هو البلوغ فالبلوغ اخذ موضوعا على نحو الطريقيه من قبيل القطع الموضوعى الطريقي و الصفتى

فموضوع الحجية المستفاده من اخبار من بلغ عباره عن نفس الخبر الذى دل على الثواب لا بلوغ الثواب و الاستحباب فبلوغ الخبر طريق لنا الى وصول هذا الخبر و ليس شرطا فى حجيه الحججه لمن بلغ او لمن لم يبلغه الخبر من قبيل الانسان الذى لم يبلغه خبر الثقة فانه لم تبلغه الحججه لا ان الحجية ما جعلت لخبر الثقة

هذا كله فى الشق الاول من كلام المحقق العراقى حيث ذكرنا انه يوجد فى كلامه شقان

الشق الثانى:

و الشق الثانى من كلامه و هو انه قال انه لو بينا فى اخبار من بلغ ان مفادها هو جعل الاستحباب للعمل بعنوانه الثانوى فحينئذ لا يجوز للمجتهد ان يفتى بالاستحباب لان اخبار من بلغ ما جعلت الحجية للخبر الضعيف فهذا الخبر لا هو حجه بدليل حجيه خبر الثقة و لا- هو حجه بموجب اخبار من بلغ فاخبار من بلغ دلت على ان العمل مستحب لكل من يسمع ثوابه لا- للجميع و لو لم يسمع الخبر

و فى ما نحن فيه وصل الثواب الى المجتهد فيكون مستحبا فى حقه لا- فى حق العامى فلا يجوز للمجتهد ان يفتى باستحباب العمل فى حق المكلف لان موضوع الاستحباب هو البلوغ و تحقق الموضوع بالنسبه الى المجتهد فقط

ص: ٨٥

والانصاف ان هذا المقطع من كلام المحقق العراقي تام و صحيح يعنى ان هذا فى الحقيقه اشكال وارد لكل من يقول ان مفاد اخبار من بلغ هو جعل الاستحباب للعمل بعنوانه الثانوى فكل من يقول بهذا المبنى لا يجوز لهم ان يفتوا باستحباب العمل

فمثل السيد الخويى الذى اختار ان اخبار من بلغ هو الاحتمال الثانى و هو جعل الاستحباب للعمل بعنوانه الثانوى لا يمكنه ان يفتى بالاستحباب للعامى اذا دل خبر ضعيف على استحباب عمل من الاعمال

و هذا اشكال وارد

و هناك جواب على هذا الاشكال ينقل من السيد الاستاذ الخويى (انا عندما اكتب هذه الاوراق كتبت: و ان لم نعثر فى تقرير دروس السيد الخويى هذا المطلب) لكن قبل فتره كنت فى مجلس و جرى الحديث عن شمول اخبار من بلغ لما اذا بلغ فتوى المجتهد و فحص احد الاخوه و وجد فى مصباح الاصول ما يدل على هذا الجواب الذى نذكره الآن

و المهم انه هناك جواب عن هذا الاشكال الذى اوردناه و هو انه لا يرد اى اشكال فى افتاء الناس باستحباب العمل لان العامى اذا بلغه هذا الافتاء فبنفس وصول هذا الافتاء يبلغه الاستحباب و الثواب و بحصول البلوغ هذا الافتاء صحيحا و صادقا فى حقه. يعنى بنفس بلوغ الفتوى يتحقق موضوع الاستحباب بالنسبه الى العامى الذى بلغه الاستحباب من نفس هذا الافتاء فيرتفع الاشكال

و سوف ندرس هذا الجواب غدا ان شاء الله

مفاد اخبار من بلغ بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: مفاد اخبار من بلغ

ص: ٨٦

كان الكلام فى المقطع الثانى من الكلام المنقول من المحقق العراقي حيث قال انه لو بنينا من الاحتمال الثانى من الاحتمالات السابقه و قلنا ان مفادها هو جعل الاستحباب الواقعى للعمل بعنوانه الثانوى فلا يجوز للفقهاء ان يفتى بالاستحباب للعامى لان العامى لم يطلع على هذه الروايه الضعيفه الداله على استحباب هذا العمل فلا يكون العمل مستحبا له لان الروايات دلت على استحباب العمل لمن بلغه الثواب على العمل فليس الاستحباب ثابتا فى حق العامى فلا يجوز للمجتهد ان يفتى بالاستحباب فى حق العامى فافتاء المجتهد بالاستحباب كذب

و قلنا ان هذا صحيح و فى الحقيقه اشكال على كل من يقول بهذا المبنى

جواب المحقق الخويى على الاشكال:

هناك جواب للسيد الخويى على هذا الاشكال و هو ان هذا الافتاء لا اشكال فيه لان العامى اما ان لا يصله هذا الافتاء او يصله

فاذا لم يصله لم يهمله هذا الافتاء و اذا وصله الافتاء يتحقق شرط الاستحباب الواقعي و هو البلوغ بنفس وصول الفتوى و بحصول البلوغ يصير هذا الافتاء صحيحا بالنسبه الى العامي لان العمل صار مستحبا في حق العامي

هذا الكلام لا يمكن الموافقه عليه و ذلك لانه يرد عليه

اولا: ان الشخص الذي يصله هذا الافتاء و ان كان يحصل البلوغ بالنسبه اليه و بالتالي يصبح هذا الافتاء صادقا بالنسبه اليه لكن محذور الكذب لم يرتفع لان هذا الافتاء من المجتهد له معنى و معناه ان المفتي يخبره بان العمل مستحب حتى بالنسبه الى الذي لم يبلغه الفتوى

فالافتاء يكون بمعنى استحباب العمل للآخرين الذين لم يصلهم هذا الافتاء و هذا كذب بلحاظ الآخرين و ان لم يكن كذبا بلحاظ هذا الذي وصله هذا الافتاء

ص: ٨٧

و ثانيا: حتى لو غرضنا النظر عن هذا - و قلنا ان الافتاء ليس بهذا المعنى الذى ذكرتموه فى الاشكال الاول، لان المفتى لم يخبر العامى باستحباب العمل بالنسبه الى الآخرين بل انما اخبره باستحباب العمل و هذا ليس كذبا لان الاستحباب ثابت للعامى فلا يوجد هناك محذور الكذب، غايه الامر يوجد محذور الاغراء بالجهل لان العامى عندما يصله هذا الافتاء يتخيل ان العمل مستحب للآخرين بينما ليس هو كذلك و ليس العمل مستحبا للآخرين لانه ما دلت الروايه الصحيحه على استحبابه و اخبار من بلغ ما دلت على حجه الروايه الضعيفه بل دلت على استحباب العمل لمن بلغه هذا الافتاء- فمع ذلك لا يصح ما افاده السيد الخويى لاننا فى المقام انما نتكلم بناء على ان المختار فى مفاد اخبار من بلغ هو الاحتمال الثانى يعنى جعل الاستحباب الواقعى للعمل بعنوانه الثانوى و حينئذ نقول انه يوجد فى المقام استحبابان و يجب ان لا نخلط بينهما

احدهما استحباب ثابت و هو الاستحباب النفسى الواقعى الذى دلت عليه اخبار من بلغ و هو استحباب العمل الذى بلغ استحبابه و هناك استحباب ثان محتمل و هو استحباب المنقول بموجب الخبر الضعيف و الذى دلت عليه الروايه الضعيفه و هذا الاستحباب محتمل بموجب احتمال صدق الروايه الضعيفه

و بلوغ هذا الاستحباب الثانى هو موضوع الاستحباب الاول

حينئذ نقول ان المفتى الذى يفتى بالاستحباب تاره يفترض انه يفتى بالاستحباب التعليقى بنحو القضييه الشرطيه اى يقول ان كل من بلغه استحباب هذا العمل يصير العمل مستحبا بشانه فاذا افتى بهذا النحو فمن الواضح ان هذه القضييه الشرطيه لا تنفع العامى لان القضييه الشرطيه لا تحقق شرطها كما قرانا فى المنطق لان صدق القضييه الشرطيه ليس بمعنى صدق طرفيها بل تدل على الملازمه بين الشرط و الجزاء

و العامى لا يستفيد من هذه القضييه الشرطيه لانه لا يعلم ببلوغ الاستحباب

اللهم اذا فرض ان العامى يعرف من حال المفتى انه يتكلم بنحو القضييه الشرطيه و مقصوده الاخبار بتحقق شرط القضييه الشرطيه لكن المفتى عاده يفتى بالقضييه الشرطيه و لا يستفاد انه يخبر باستحباب هذا العمل

و اخرى يفرض ان المفتى يفتى بالاستحباب الفعلى لا الاستحباب التعليقى و بنحو القضييه الشرطيه و يقول ان هذا العمل مستحب و هنا تاره يكون هذا الافتاء افتاء بالاستحباب الذى دل عليه الخبر الضعيف يعنى الاستحباب الثانى من الاستحبابين الذين ذكرناهما و هو استحباب العمل بعنوانه الاولى و هذا غير جائز لانه كذب فان الفروض ان استحباب العمل بعنوانه الاولى لم يثبت لانه لم تدل اخبار من بلغ على حجيه هذا الخبر الضعيف فكيف يفتى المفتى باستحباب لم تقم عليه حجه

و اما اذا فرضنا انه يفتى بالاستحباب الاول و هو الاستحباب الثابت الذى دلت عليه اخبار من بلغ و هو الاستحباب للعمل بعنوانه الثانوى فحينئذ نسال السيد الخويى

ما ذا تقصدون بقولكم ان هذا الافتاء بنفس وصوله الى العامى يوجب بلوغ الاستحباب للعامى و تترتب على هذا البلوغ صحه هذا الافتاء و يتحقق الاستحباب و يثبت فى حق العامى

هل تقصدون انه يحصل بلوغ نفس هذا الاستحباب للعامى؟ فيثبت هذا الاستحباب بشأن العامى

ام ان المقصود هو انه بوصول هذا الافتاء يحصل بلوغ ذاك الاستحباب الآخر للعامى الذى دل عليه الخبر الضعيف؟

دراسه قول المحقق الخويى:

فان قصدتم الاول و هو انه بوصول هذا الافتاء للعامى يحصل بلوغ نفس هذا الاستحباب للعامى فمعناه اثبات شخص الحكم بوصوليه و هذا مستحيل فانه محال ان يكون الحكم - اى حكم - ثابتا بنفس وصوله فان اخذ العلم بالحكم فى ثبوت الحكم محال مثل ان يكون العلم بوجود الحج شرطاً فى وجوب الحج فهذا حرام لانه يستلزم الدور

و هنا لا يمكن ان يكون نفس وصول هذا الاستحباب شرطا فى ثبوت هذا الاستحباب لان العلم بالحكم لا يمكن ان يكون شرطا فى الحكم

هذا ان قصدتم الاول

و ان قصدتم الثانى و هو انه بوصول هذا الافتاء يحصل بلوغ ذاك الاستحباب الثانى الذى دل عليه الخبر الضعيف فيتحقق موضوع الاستحباب الاول فالعامى يرى ان المفتى لا يفتى بدون وجود روايه تدل على الاستحباب؛ فحينئذ يرد عليه ان المكلف من اين عرف ان مدرك المجتهد هو الخبر لانه يمكن ان يكون مدرك المفتى هى الشهره الفتوائيه او يكون المدرك هو الظن بالاستحباب من باب حجيه مطلق الظن بناء على الانسداد

هذا تمام الكلام فى الامر الخامس و قد اتضح ان اخبار من بلغ لا تجوز للفقيه ان يفتى بالاستحباب على كل المبانى و بهذا تم الكلام عن قاعده التسامح و قد اتضح اننا لا نقول بالتسامح فى ادله السنن و نقول باشتراط توفر شرائط الحجيه فيها

و اصبحت اخبار من بلغ عندنا مجمله بين الاحتمال الثانى و الثالث و مع اجمالها لا يمكن اثبات المستحبات بالخبر الضعيف

و بهذا انتهينا من الجبهه التاسعه من جهات البحث فى المرحله الثانيه و بذلك تم الكلام عن المرحله الثانيه من مرحلتى البحث عن حجيه خبر الواحد

و بما اننا انتهينا من اثبات الحجيه للخبر الثقه فلا نرى بعد هذا داعيا الى البحث عن دليل الانسداد الذى يستدل به عادة لاثبات حجيه مطلق الظن لان هذا الدليل من جمله مقدماته فرض و تقدير عدم تماميه الدليل على الحججه و انسداد باب العلم و العلمى فاذا انهارت مقدمات دليل الانسداد فلا داعى للدخول فى البحث عن حجيه مطلق الظن فى الاحكام الشرعيه

هذا تمام الكلام فى البحث الثالث من بحوث الفصل الاول من فصلى علم الاصول

حجيه الظهور بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: حجيه الظهور

البحث الرابع من بحوث الفصل الاول من فصلى علم الاصول هو البحث عن حجيه الدلاله و الظهور فلقد سبق ان قلنا فى بدايه العلم الاصول فى المقدمه التى تناولت تعريف علم الاصول و تناولت ايضا موضوع علم الاصول و تقسيم مباحث الاصول، ان مباحث هذا العلم نصنفها فى فصلين و خاتمه

الفصل الاول: فصل الادله

الفصل الثانى: فصل الاصول العمليه

و فى الخاتمه نبحت عن حالات تعارض الادله بعضها مع بعض و تعارض الاصول بعضها مع بعض و تعارض دليل مع الاصل

و قلنا ان الفصل الاول يتناول كل ما يعين الحكم الشرعى اى ان الدليل ما يحدد لنا الحكم الشرعى و فى الفصل الثانى نتناول الاصل العملى و الاصل العملى يعين الوظيفه العمليه تجاه الحكم المشكوك

فدور الدليل تعيين نفس الحكم الشرعى و دور الاصل العملى تعيين الوظيفه العمليه تجاه الحكم المشكوك

فى الفصل الاول نتناول الادله و هى على قسمين: الشرعيه و العقليه

و فى القسم الاول اى الادله الشرعيه توجد البحوث التاليه ١- اصل دلاله الدليل الشرعى اللفظى و هذا يدخل تحته مجموعه بحوث تقدمت كلها من قبيل البحث عن ان الامر هل يكون له ظهور فى الوجوب و هل ان الشرط يكون له ظهور فى المفهوم و النهى هل يكون له ظهور فى الحرمة و اللفظ العام هل له ظهور فى العموم ٢- البحث عن دلاله الدليل الشرعى غير اللفظى من قبيل دلاله فعل المعصوم و تقرير المعصوم ٣- البحث عن صدور الدليل الشرعى من الشارع و هنا ياتى بحث التواتر و البحث عن الاجماع و البحث عن الخبر الواحد ٤- و هو بحثنا الفعلى و هو البحث عن ان هذه الدلاله هل هى حجه و ما هو حدود حجيتها؟

ص: ٩١

فالبحث الفعلى هو البحث عن حجيه الظهور و المقصود من الظهور اعم من الظهور اللفظى و هو ظهور الدليل اللفظى فى المعنى و من الظهور الحالى و هو ظهور فعل المعصوم فى شىء معين

فبحثنا الفعلى يتناول حجيه الظهور بكلا قسميه اللفظى و الحالى

و هذا بحث مهم جدا باعتبار ان الظهور من اهم الامارات و الحجج التي يعتمد عليها الفقيه في استنباط الحكم الشرعى

التقسيم الصحيح لمباحث علم الاصول:

و هذا التقسيم الذى ذكرته فى مباحث علم الاصول يعتبر عندنا التقسيم المنطقى و الفنى بخلاف منهج الكفايه الذى تسير بحوث الخارج عليه و هذا التقسيم هو الذى اتبعه السيد الشهيد فى الحلقات

و التقسيم الموجود فى الكفايه ليس فنيا لانه توجد بحوث عقلية مثل مقدمه الواجب و اجتماع الامر و النهى فى مباحث الالفاظ و هذا ليس بصحيح

و هذا التقسيم هو الذى يتماشى مع سير الفقيه فى الفقه عندما يستنبط الحكم الشرعى فانه يتجه اولا نحو الدليل الذى يعنى له الحكم الشرعى فان حصل عليها فنعم المطلوب و الا يتجه الى تحديد الوظيفة تجاه هذا الحكم المشكوك فاول اتجاهه نحو الادله فيجب ان نقسم الاصول حسب اتجاهات الفقيه

نعم قد يبحث الفقيه اولا عن مقتضى الاول و لكن ذلك بافتراض عدم وجود دليل فى المساله لا ان السير المنطقى يقتضى ذلك

فنحن الآن فى البحث الرابع من بحوث الفصل الاول و هو البحث عن اصاله الظهور

و قبل الدخول فى البحث نرى من الجدير ان نذكر الفرق بين الظاهر و النص و المجمل

و توضيح ذلك ان الدليل الشرعى قد يكون مجملا و قد يكون نصا و قد يكون ظاهرا فهذه اقسام ثلاثه

القسم الاول: الدليل المجمل

اما القسم الاول و هو المجمل فهو عبارته عن الدليل الذى يكون معناه مرددا بين معنيين او اكثر و كلا المعانى متكافئان و ليس احدهما اقرب الى الذهن من اللفظ فلا يختص اللفظ باحدهما دون الآخر و لا يتبادر احدهما الى الذهن عند سماع اللفظ

القسم الثانى: النص

اما القسم الثانى و هو النص عبارته عن اللفظ الذى معناه واحد و لا يحتمل اللفظ معنى آخر و مدلوله آخر بدلا عن هذا المعنى

القسم الثالث: الظاهر

اما القسم الثالث و هو الظاهر فهو اللفظ الذى معناه مردد بين معنيين او اكثر لكن احد المعنيين اقرب الى الذهن عند سماع اللفظ يعنى يتبادر الى الذهن هذا المعنى و ينسب الى ذهننا هذا المعنى و يبقى المعنى الآخر محتملا

فالدليل الشرعى على ثلاثه اقسام

فاما الدليل المجمل فهو ليس حجه لا فى هذا المعنى و لا فى ذاك المعنى و لا يصح ان نحمل اللفظ المجمل على هذا دون ذاك و لا بالعكس لان هذا اللفظ لا يكشف عن هذا المعنى و لا عن هذا المعنى بالخصوص لا يصح ان نحمله عليه فليس حجه فى اثبات هذا بالخصوص او ذاك بالخصوص

نعم اذا كان هناك قدر جامع بين المعنيين او المعانى فسوف يكون هذا الدليل حجه فى اثبات الجامع لكن بشرط ان يكون لهذا الجامع على اجماله اثر قابل للتنجيز فحينئذ يكون حجه من باب العلم الاجمالي

ص: ٩٣

مثلا اذا دل دليل على وجوب صلاة في ظهر يوم الجمعة و هذا الدليل مجمل لانه يحتمل وجوب صلاة الجمعة و يحتمل وجوب صلاة الظهر فلا ينسب اليهما الى الذهن عند سماع اللفظ

و هذا الدليل على اجماله حجه لكن لا اثبات احدهما بالخصوص بل حجه فى اثبات وجوب صلاة ما، اى: الجامع بين الصلاتين من باب حجه العلم الاجمالى لانه نعلم اجمالا بوجوب صلاتهما علينا فى ظهر يوم الجمعة مردده بين الظهر و الجمعة فيجب علينا ان نمثل هذا الوجوب و طبعاً طريق امتثاله هو الاحتياط حتى نكون على يقين من فراغ الذمه من هذا التكليف فتجب الموافقه القعطيه

يجب ان نلتفت الى انه يلزم ان لا يحصل سبب من الخارج يبطل هذا التنجيز و ذلك من خلال احد الطرق التالیه:

الطريق الاول: ان يتعين من خلال دليل آخر غير هذا الدليل المجمل ان المراد من الدليل المجمل هو المعنى الفلانى مثلا فى نفس هذا المثال اذا جاء دليل آخر يقول ان المراد من تلك الصلاة هى صلاة الجمعة فحينئذ لا يكون الدليل المجمل حجه فى اثبات الجامع لانه تبخر العلم الاجمالى و علمنا ان المراد من تلك الصلاة هى صلاة الجمعة

هذا هو الطريق الاول

الطريق الثانى: ان ينتفى من خلال دليل آخر احد المعنيين كما اذا فرضنا فى نفس هذا المثال ان يجرى دليل آخر ينفى وجوب صلاة الظهر و هذا النفى نضمه الى ذاك الدليل المجمل فيتعين وجوب صلاة الجمعة فتبطل منجزيه العلم الاجمالى

الطريق الثالث: ان يرد دليل آخر يكون مجملا- بين معنيين و نعلم بان المراد من الدليلين المجملين معنى واحد و لا نحتمل ان يكون مراده من الدليل المجمل معنى غير المعنى المراد من الدليل المجمل الثانى و يوجد هناك معنى واحد قابل لان يكون هو المراد فى الدليلين المجملين فحينئذ يحمل كلا الدليلين على هذا المعنى و تبطل منجزيه الجامع

مثاله الواقعي في بحث الكر عندما نصل الى تحديد الكر، فانه يوجد تحديد وزني و مساحي ففي التحديد الوزني جاء دليل و دل على ان الكر ستمائه رطل فهذا مجمل لان الرطل مردد بين العراقي و المكي فان الرطل المكي ضعف الرطل العراقي و جاء دليل آخر مجمل و يقول ان مقدار الكر الف و مئتين رطل و نحن نعلم ان المراد من الرطل معنى واحد في كلا الدليلين و لا يحتمل ان يكون المراد من الرطل في الدليل الاول معنى غير المعنى المراد في الدليل الثاني

و لا يحتمل ان الدليل الثاني يكون دالا على تحديد آخر للكر غير تحديد الدليل الاول

و المعنى الواحد الذي يمكن ان نحمل كلا الدليلين عليه هو ستمائه رطل مكي او الف و مئتا رطل عراقي لان المكي ضعف العراقي فيحمل الدليلان على هذا المعنى و هذا هو الذي نصنعه في بحث الفقه

و هذا هو الطريق الثالث

الطريق الرابع: ان يقوم دليل آخر على اثبات احد معنيي الدليل المجمل مثلا اذا جاء دليل و يقول بوجوب صلاة الجمعة في ظهر الجمعة فلا- تكون منافاه بين وجوب صلاة الجمعة الذي دل عليه الدليل الثاني و وجوب صلاتهما في ظهر يوم الجمعة بموجب الدليل الاول

و في مثل هذا الفرض عندما علمنا اجمالا بانه تجب صلاتهما في ظهر يوم الجمعة و جاء دليل يدل على وجوب صلاة الجمعة يبطل هذا الدليل منجزيه العلم الاجمالي و هذا ما نسميه بالانحلال الحكمي

و هذا ما نشرحه غدا

ص: ٩٥

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: حجيه الظهور

قلنا ان الدليل الشرعى على اقسام ثلاثه

و القسم الاول هو الدليل المجمل و قد ذكرنا بالامس تعريفه و قلنا انه ليس حججه فى شىء من المعنيين او المعانى المحتمله و
انما هو حججه فى اثبات الجامع و القدر المشترك فيما اذا كان للجامع اثر يقبل التنجيز

و ذلك بشرط ان لا ياتى عامل من الخارج و يبطل هذا التنجيز و قد ذكرنا بعض الطرق الموجب لابطال التنجيز

الطريق الرابع:

اذا جاء دليل آخر يثبت احد المعنيين مثل ما اذا دل دليل على وجوب صلاهما و جاء دليل آخر يدل على وجوب صلاه الجمعه
فهنا لا يكفى الدليل الثانى لتعيين المراد من الدليل المجمل لان هذا الدليل لم يدل على ان المراد بتلك الصلاه التى وردت فى
الدليل المجمل هى صلاه الجمعه و انما مفاده ان صلاه الجمعه هى الواجبه و لا منافاه بين وجوب صلاه الجمعه و بين وجوب
صلاه الظهر

اذن فالدليل الثانى لا يكفى لتعيين المراد من الدليل المجمل لكنه يوجب سقوط حجيه الدليل المجمل فى اثبات الجامع الذى
ذكرنا انه يتنجز بالدليل المجمل يعنى يوجب عدم تنجز الجامع على المكلف فلا يتنجز جامع الصلاه على المكلف بحيث يجب
عليه الاحتياط و الموافقه القطعيه حتى يكون على يقين من انه اتى بالجامع

فلا- يتنجز الجامع على المكلف لان تنجزه من خلال الدليل المجمل انما كان من باب منجزيه العلم الاجمالى و من اركان و
شروط منجزيه العلم الاجمالى ان يكون كل من اطراف العلم الاجمالى فى حد نفسه و بقطع النظر عن التعارض مع الاطراف
الاخرى مشمولاً لدليل الاصل المومن فلو كان كل من الاطراف مشمولاً لاصل المومن من قبيل البراءه فحينئذ تتعارض الاصول
المومنه و تتساقطان فيصبح العلم الاجمالى منجزاً لان العقل يقول ان المكلف اذا لم يكن عنده اصل مومن فيجب ان يحتاط لان
المومن فى كل من الاطراف كان عباره عن البراءه و تعارضت البراءتان فلا مومن

ص: ٩٦

فمن اركان منجزيه العلم الاجمالى ان يكون كل من اطراف العلم الاجمالى مشمولاً لدليل الاصل المومن

اما اذا لم يكن احد طرفى العلم الاجمالى مشمولاً فى نفسه لدليل الاصل المومن لمانع فيجرب الاصل المومن فى الطرف الآخر
فيسقط العلم الاجمالى عن المنجزيه لان العلم الاجمالى ينجز فيما اذا لم يكن بيد المكلف اصل المومن و الحال ان المكلف فى
هذه الحاله عنده اصل مومن فلا يجب الاحتياط

و هذا هو ما يسمى بالانحلال الحكيمى للعلم الاجمالى الذى هو فى مقابل الانحلال الحقيقى للعلم الاجمالى و هو زوال العلم الاجمالى حقيقتا و تبديله بالعلم التفصيلى

فالانحلال الحقيقى هو فيما اذا جاء الثقة و اخبر بان النجاسه موجوده فى اناء الف فاصاله الطهاره لا تجرى فى هذا الاناء بموجب اخبار الثقة فيبقى الاصل المومن فى اناء ب بلا- معارض فينحل العلم الاجمالى حكما و ان لم يزل العلم الاجمالى حقيقتا فكان العلم الاجمالى انحل بينما لم ينحل فى الواقع

هذا هو مقتضى القاعده و نطبق هذا المطلب على مانحن فيه فانه كان لدينا دليل يدل على وجوب صلاهما و جاء دليل آخر دل على وجوب صلاه الجمعه و هذا الدليل اوجب سقوط العلم الاجمالى عن المنجزيه لان من شروط منجزيه العلم الاجمالى هو ان يكون كل من اطراف العلم الاجمالى مشمولاً لاصل المومن بينما ليس كل منهما مشمولاً لدليل البراءه و الدليل الذى هو عباره عن وجوب صلاه الجمعه ليس فى حد نفسه مشمولاً لدليل البراءه لانه جاء خبر الثقة و دل على وجوب صلاه الجمعه فقد تنجز وجوب الجمعه بموجب خبر الثقة فلا- يجرى البراءه فيه فيجرى الاصل المومن فى الطرف الآخر و الذى هو عباره عن وجوب صلاه الظهر بلا معارض فيسقط العلم الاجمالى عن المنجزيه باعتبار تنجز التكليف فى احد الاطراف بموجب منجز كخبر الثقة

هذا كله عن القسم الاول

القسم الثانى:

ناتى الى القسم الثانى و هو دليل النص

لا شك فى حجيه النص و لزوم العمل بمدلوله بموجب القطع بمدلوله و القطع حجه فلا يحتاج النص الى دليل ديل على حجيته فان حجيته على القاعده و تنشأ من حجيه القطع لان النص هو اللفظ الذى لا يحتمل فيه الا معنى واحد فلا حاجه الى دليل آخر يدل على حجيته

هذا اذا كان الكلام نصا فى كلا مدلوليه التصورى و التصديقى الجدى من قبيل قوله تعالى: (حرمت عليكم امهاتكم (١)) فان قوله حرمت نص فى الحرمة بخلاف النهى الذى هو ظاهر فى الحرمة و يحتمل الكراهه فقوله حرمت لا- تحتمل الكراهه و مدلولها التصورى الذى ياتى الذهن عند سماع اللفظ هو معنى الحرمة لا غير و مدلوله التصديقى هو الحرمة ايضا فلا نحتمل ان يكون المراد الجدى للمتكلم معنى آخر غير الحرمة فلا نحتمل الكراهه ابدا لان اى متكلم لا يستعمل حرمت و يريد الكراهه

فلا يحتاج هذا الكلام الى دليل آخر و اما اذا لم يكن الكلام نصا فى مدلوله التصديقى و ان كان نصا فى مدلوله التصورى، مثل كلمه واجب فانه نص بحسب مدلوله التصورى فى الوجوب حيث ياتى الذهن عند سماعه معنى الوجوب لا الاستحباب لكن المراد التصديقى الجدى النهائى للمتكلم من هذا اللفظ يمكن ان يكون الاستحباب لان اللفظ ليس نصا فى الوجوب لانه يوجد فى بعض الروايات: غسل الا-حرام واجب فكلمه الواجب نص فى الوجوب بحسب مدلوله التصورى و لكن بحسب مدلوله التصديقى ليس نصا فى الوجوب و يفتقر الى دليل يدل على حجيته لانه مثل الظاهر بحسب المدلول التصديقى

ص: ٩٨

فحتاج الى دليل يدل على حجته بحسب هذه المرحله الثانيه و هذا الدليل عباره عن اصاله التظابق بين المدلول التصورى و التصديقى فانها اصل من الاصول العقلائيه المعتبره فى المحاورات و يدل على ان الاصل هو ان يكون المراد التصديقى النهائى للمتكلم هو المدلول التصورى فكلمه الواجب اذا جاء الى الذهن منها معنى الوجوب فان الاصل ان يقصد المتكلم منها هذا المعنى و اراده المعنى الآخر خلاف الاصل

فيكون هذا الاصل هو الذى يثبت حججه هذا الدليل فى مدلوله التصديقى

القسم الثالث:

و هو الدليل الظاهر الذى يكون ظهوره حجه و هو الذى نريد البحث عنه فعلا

الظهور يشمل الظهور اللفظى و الحالى

و هذا البحث تاره يقع بحثا كبرويا فى اصل حججه الظهور و اخرى يقع بحثا صغرويا فى نفس الظهور و طرق اثبات الظهور و احرازه

فهنا مقامان للبحث:

المقام الاول: كبرى حججه الظهور

فى هذا المقام لا بد من البحث فى اربع جهات:

الجهه الاولى: فى البحث عن نفس الحججه و فى البحث عن دليل الحججه

الجهه الثانيه: فى البحث عن موضوع هذه الحججه و البحث عن المقصود من الظهور

الجهه الثالثه: فى البحث عن درجه هذه الحججه و نسبتها الى هذه الحججات كحججه العموم و الاطلاق و امثالها فنبحث عن النسبه بين اصاله الظهور من جهه و اصالات لفظيه اخرى تتردد على الالسنه و تذكر فى الكتب كاصاله العموم و اصاله الاطلاق اصاله الحقيقه و اصاله عدم القرينه

الجهه الرابعه: فى البحث عن حدود هذه الحججه و دائره هذه الحججه فهل هى شامله لكل الظهورات او توجد تفصيلات فى المساله مثل التفصيل بين بعض المكلفين و البعض الآخر و التفصيل بين من قصد افهامه و بين من لم يقصد افهامه و التفصيل بين الظهورات و بين الظهورات الاخرى مثل التفصيل بين الظهور الذى يوجد ظن بخلافه و غيره او التفصيل بين ظهور القرآن الكريم و غيره و تفصيلات ياتى تفصيله ان شاء الله

Your browser does not support the audio tag

الموضوع: حجيه الظهور

الجبهه الاولى فى البحث عن اصل حجيه الظهور و الدليل عليها و فى هذه الجبهه يقع الكلام فى مرحلتين:

المرحله الاولى:

حول ان هذه الحجيه الثابته للظهور اى حجيه هى؟ هل هى حجيه ذاتيه كالحجيه الثابته للقطع بمعنى انها حجيه لا- تحتاج الى التعبد بها من قبل الشارع فهل هى هكذا ام لا؟ هذه هى المرحله الاولى

المرحله الثانيه:

حول ان هذه الحجيه بناء على عدم كونها حجيه ذاتيه فهل هناك دليل يدل على حجيتها التعبدية ام لا يوجد دليل يدل على ذلك؟ فيبقى الظهور على ما يقتضيه الاصل الاولى فى الحجيه. الاصل الاولى فى موارد الشك فى حجيه شىء هو عدم الحجيه. الاصل فى الحجيه موضوع عدم الحجيه

اذن لا بد من البحث عن هاتين المرحلتين تباعا

المرحله الاولى:

فى مقام توضيح هذه المرحله لا بد من ان نقول ان الحجيه على قسمين:

القسم الاول: الحجيه الذاتيه من قبيل حجيه القطع

القسم الثانى: الحجيه التعبدية من قبيل حجيه خبر ذى اليد و اليده و البيئه و خبر الثقه و الامارات

ففرق بين قولنا القطع حجه و قولنا الاماره حجه و الفرق هو ان حجيه القطع ذاتيه و القوم قالوا بمعنى انها من لوازم القطع بما هو قطع و نحن طبعا لا نقبل هذا الكلام. لا اننا لا نقبل كون حجيه القطع ذاتيه لان هذا بمعنى انتقاء الحجيه عند انتفاء القطع و هذا غير صحيح لان غير القطع ايضا حجه بل نقبل بمعنى ان الحجيه ذاتيه بمعنى آخر و هو ان الحجيه من لوازم مولويه المولى و من لوازم حق الطاعه للمولى الحقيقى علينا فموجب هذا الحق، ينجز التكليف عند القطع بالتكليف و وجب الامتثال عقلا فمجموع المنجزيه و المعذريه هو معنى الحجيه لكن الحجيه عندنا من لوازم مولويه المولى لا من لوازم نفس القطع بماهو قطع فاذا قطعنا بالتكليف يعنى ان القطع بتكليف المولى الذى تجب اطاعته منجز عقلا فلو فككنا هذه الجمله يصير هكذا فالمولى الذى تجب اطاعته عقلا بالعقل العملى عند القطع بتكليفه فالوجدان يشعر بوجود الامتثال عند مثل هذا القطع فاذا لم يطع العبد لم يود حق المولويه فحجيه القطع من لوازم مولويه المولى لا- من لوازم القطع بماهو قطع فالقطع طريق و اداه و آله يعنى القطع يوصل لنا

تكليف هذا المولى بحيث يشعر المكلف بعدم المعذوريه عند عدم الامتثال اذ يعلم المكلف بان المولى واجب الطاعه و تكليفه
ايضا وصل اليه

ص: ١٠٠

فوجوب اطاعته بحث كلامى و ادرك العقل العملى وجوب اطاعته و حق اطاعته و هذا الحق ثابت فى موارد القطع و اذا قطعنا
بعدم التكليف يعنى انه ليس للمولى فى هذا المورد مولويه علينا و ليس له حق لانه لم يكلفنا بموجب القطع بعدم التكليف

فالحجيه ليس من لوازم القطع بما هو قطع بل من لوازم مولويه المولى و لذا لو تبدل القطع بالظن فالظن بتكليف المولى الحقيقى
الذى مولويته ذاتيه و غير جعليه منجز عقلا

الفرق بين المولويه الذاتيه و غيرها:

ففرق بين مولويه الله و بين مولويه الآ-خرين حتى النبى الا-كرم (صلى الله عليه و آله) فان مولويه الآ-خرين جعليه و تابعه للجعل
فيعقل ان نقول بانه جعلت المولويه فى حدود القطع فاذا قطعنا بتكليف النبى فيتجز علينا لا فيما اذا ظننا بالتكليف

اما فى المولويه الذاتيه التى ليست بجعل جاعل و تكون مدركه للعقل العملى و للوجدان ليس الامر هكذا بل يحكم العقل
بوجوب الاطاعه عند القطع بالتكليف و الظن بالتكليف و الشك فى التكليف

فالعقل العملى اذا رجعنا اليه يدرك بان المولويه واسعه جدا و ليست محدوده بحدود القطع بتكليف المولى بل يعم الظن و
الشك فى التكليف حتى يعم احتمال التكليف فعند انكشاف التكليف باى درجه تجب اطاعه المولى اذا لم يرخص نفسه فى
تركه

فهذا مقتضى العقل العملى و ليس عندنا برهان كما انه ليس للخصم برهان حيث ان مقتضى البحث هكذا

فكما لا يوجد برهان على مسلك قبح العقاب بلا بيان فكذلك لا برهان على مسلك حق الطاعه

ص: ١٠١

ففى المولى الذى انعم بكل نعمه علينا حتى الوجود و الفكر و يحكم العقل بوجوب الاطاعه حتى فيما اذا احتملنا وجود التكليف

فالوجدان السليم و العقل العملى النابه غير النائم يلتفت بوضوح الى ان احتمال التكليف ايضا منجز الا- ان يرخص نفسه فى المخالفه و من حسن الحظ انه رخص علينا بموجب رفع ما لا يعلمون

لكن بحثنا فى البراءه العقليه و الذى لا- نقبلها و نقول باصاله الاحتياط عقلا فمنجزيه القطع من لوازم هذه المولويه لا من لوازم القطع بما هو قطع فان للقطع ليست موضوعيه فشانه انما هو فى كونه طريقا و آله و اداه

فالمنجزيه موجوده حتى عند احتمال التكليف و الشك فى التكليف و الظن بالتكليف لان المولويه ذاتيه و غيرمجموعه حتى من قبل نفسه فالمولويه كمنعميته و خالقيته غير مجموعله

فذاثيه الحجيه للقطع بمعنى ان الحجيه لا تحتاج الى التعبد

فنحن قلنا فى مباحث القطع ان معنى ثبوت الحجيه الذاتيه للقطع هو ان حق المولى يوجب علينا ان نعمل بالقطع بتكليفه الالزامى مثل ما اذا قطعنا بوجوب او حرمة شىء فاذا قطعنا بحكم الزامى يجب ان نعمل وفقه و يجب ان يرى الحكم ثابت و كذلك عندما قطعنا بعدم حكم الزامى

ففرق بين قولنا القطع حجه و بين قولنا الاماره حجه فالاول بمعنى ان الحجيه لا- تحتاج الى جعل الشارع و الى التعبد من قبل الشارع فالمعنى الصحيح لذاتيه القطع ما ذكرناه

دعوى الحجيه الذاتيه للظهور كالقطع:

و هذه الحجية التي اثبتناها للقطع بالامكان ان يدعى ثبوت مثلها للظهور يعنى يمكن ادعاء ثبوت حجيه ذاتيه للظهور مثل الحجيه الذاتيه للقطع و ذلك بان يقال ان الاصل العملى كما حكم بان العبد الذى يطبق اعماله وفق القطع فكذلك يرى العقل ان العبد يجب ان يطبق اعماله وفق ظاهر كلام المولى فاذا راي ان ظاهر كلام مولاه ثبوت حكم الزامى فيجب ان يعمل وفقه

و من الواضح ان الطريقه التى اتخذها الشارع لا يصال احكامه هى طريقه استعمال الظواهر و الالفاظ و العقل يرى ان العبد الذى يطبق وفق ظواهر المولى فهو مخلص و عبد للمولى

فهذه الدعوى هى ان الظهور حجه ذاتا بالمعنى الذى ذكر فى ذاتيه الحجيه للقطع و ياتى هذا الكلام فى مبحث حجيه خبر الواحد

طبعا هناك فرق بين حجيه القطع و حجيه الظهور رغم انهما ذاتيتان لان حجيه القطع غير قابله للردع عنها شرعا لان العقل لا يقبل سلب الحجيه عن القطع لانه غير معقول حيث ان القاطع مادام يكون قاطعا لا يحتمل ان قطعه مخالفا للواقع فاذا قطع بالاباحه لا يحتمل خطأ قطعه و لا يحتمل ثبوت التكليف فى هذا المورد

لكن حجيه الظهور قابله للردع عنها لان الظهور لا- يسبب القطع و العلم حيث ان الظاهر هو الذى يحتمل معنيين و يكون احد المعانى راجحا فيعقل ان ياتى الشارع و يقول لا تعتن بظاهر كلامى و يعقل ان يامر بالاحتياط لان احتمال خطأ الظهور وارد و موجود

فحجيه الظهور الذاتيه تنتهى بمجرد وصول الردع من قبل الشارع بخلاف حجيه القطع

هذا ما قد يقال فى باب حجيه الذاتيه للظهور و ستاتى دراسته ان شاء الله

حجيه الظهور بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: حجيه الظهور

كان الكلام فى معنى حجيه الظهور حيث قلنا ان الحجيه تاره تكون ذاتيه و اخرى تكون تعبيديه فالحجيه الذاتيه مثل حجيه القطع و معنى بكونها ذاتيه انها لا تحتاج الى ان يعبدنا الشارع بالعمل بالقطع فالقطع بذاته حجه يعنى منجز و معذر

هذا مثال للحجيه الذاتيه فزيرد ان نعرف ان حجيه الظهور من هذا القبيل او لا؟

هناك وجه للقول بان حجيه الظهور كحجيه القطع ذاتيه و هذا الوجه تقدم ذكره بالامس

الفرق بين حجيه القطع و حجيه الظهور الذاتيتان:

لكن مع فارق بين حجيه الظهور و حجيه القطع رغم انهما ذاتيتان و الفرق هو ان حجيه القطع غير قابله للردع عنها من قبل الشارع فان من المحال ان يردع الشارع عن حجيه القطع فاذا قطع العبد بان شرب هذا حلال فمن المحال ان يردع الشارع عن هذا القطع و يقول بان هذا حرام عليك لانه على اقل التقادير يلزم التناقض فى نظر القاطع فمن جهه هو قاطع بان هذا الفعل مباح فكيف يقطع بحرمة؟ كيف يتعقل هذا الجعل و كيف يقبل العبد هذا الجعل من المولى؟ ففى نظره يلزم التناقض من سلب حجيه القطع فهذا اقل محذور فى سلب الحجيه من القاطع

و ايضا يلزم التناقض فى الواقع اذا كان القطع مصيبا للواقع فاذا كان الفعل مباحا واقعا يلزم التناقض من كونه حراما

فسلب الحجيه عن القطع مستحيل لانه يستلزم التناقض اما فى نظر القاطع و اما فى الواقع ايضا فحجيه القطع غير قابله للردع لان القاطع حينما يقطع بشىء لا يحتمل ان قطعه مخالف للواقع و الا لما حصل له القطع فبمجرد احتمال الخلاف يتبدل القطع فحجيه القطع غير قابله للردع عنها

ص: ١٠٤

و اما حجيه الظهور تقبل الردع عنها من قبل الشارع لان الظهور ليس قطعيا فاذا كان ظاهر كلام المولى ان شرب الماء مباح فليس معناه ان العبد يقطع بالاباحه، غايته ان الظهور يوجب الظن باباحه شرب الماء و هذا معناه اننا نحتمل ان يكون الظهور مخالفا للواقع ولو بدرجه ضعيفه

فاحتمال خطأ الظهور لواقع اراده المتكلم موجود و لذا يجوز ان يردع الشارع عن العمل به فسلب الحجيه عن الظهور لا يوجب المحال بخلاف القطع

الرداع الاول عن العمل بالظهور(ادله البراءه و الاحتياط):

و من هنا اى انطلاقا من امكان سلب الحجيه عن الظهور قد يقال ان الردع الشرعى قد وصل فعلا فانتهت حجيه الظهور الذاتيه لانها معلقه على عدم ورود الردع فادله البراءه تردع عن العمل بالظهور لانها تقول رفع ما لا يعلمون و عند ظهور كلام المولى فى الاباحه فدليل اصاله البراءه تقول لا تعمل باصاله الظهور فلا يزال الحكم الواقعى مشكوكا لان الظهور لم يولد العلم بالاباحه و لم يذهب بالشك فالحكم الواقعى لهذا المء امر مجهول و مشكوك و من جمله ما لا يعلم و اصاله البراءه تقول برفع ما لا يعلم

فدليل البراءه رفع الحكم الذى كان كلام المولى ظاهرا فيه مثلا اذا كان كلام المولى ظاهرا فى حرمه فعل فلا يزال حرمه هذا الفعل مشكوكه و ترفع بدليل البراءه

و اذا كنا من الاخباريين نقول بالاحتياط فلسان ادله الاحتياط مثل اخوك دينك فاحتط لدينك و قف عند الشبهات و غيرها من ادله الاحتياط صالح لان يردع عن العمل بالظهور فادله البراءه او الاحتياط قد يقال بانها صالحه للردع عن العمل بالظهور فاذا كان ظاهر كلام المولى اباحه شىء فحيث ان الظهور لا يولد العلم فياتى ادله الاحتياط و يقول احتط لدينك

ص: ١٠٥

ولا- تعارض بين ظاهر ادله البراءه و الاحتياط و ظاهر كلام المولى لان ادله الاحتياط و البراءه حاكمه و ناظره على كلام المولى
الظاهر فى حكم من الاحكام فيدعى صاحب هذه الدعوى الردع و لسان الردع لسان النظر و الحكومه و لا تعارض بين الحاكم و
المحكوم

فلسان ادله الاحتياط و البراءه على القول بهما قيد يقال بانهما صالحان للردع عن الظهور

نعم فى مورد لسان البراءه لا بد من ان نفترض اننا قد فرضنا انحلال الاجمالي الكبير الحاصل لدى كل متشرع فى البدايه و هو
العلم بوجود احكام فى الشريعه حيث ان الشريعه لم تترك الانسان سدى فتوجد احكام فى الشريعه و هذا العلم الاجمالي الكبير
قد يقال بانه انحل الى العلم الاجمالي الصغير و هو العلم بالتكاليف الموجوده فى دائره الروايات الواصله الينا اليوم يعنى هذه
الاحكام الموجوده فى المجامع الروايه فنعلم اجمالا بانه توجد فى ضمن هذه الروايات احكام واقعيه و هذا علم اجمالي صغير
فالعلم الاول كانت دائرته مطلق الشبهات و العلم الثانى تكون دائرته الشبهات الموجوده فى موارد روايات فى الكتب الاربعه

فبعد الانحلال لا نعلم بوجود احكام خارج دائره الروايات و بعد الانحلال يقال ان ادله البراءه صالحه للردع عن العمل بالظهور
الخارج من الشبهات الخارجه من روايات الكتب الاربعه حيث انها ليست من اطراف العلم الاجمالي لان العلم الاجمالي الكبير
قد انحل الى العلم بالشبهات الموجوده فيها الروايات

الرادع الثانى عن العمل بالظهور(الآيات الناهيه عن العمل بالظن):

و الرادع الثانى هو الآيات الناهيه عن العمل بالظن فانها تصلح لان تكون رادعه عن العمل بالظهور لان الظهور ظن و العمل
بالظهور عمل باظن واتباع الظهور اتباع لما ليس به علم و هو منهى عنه

فاذا كان كلام المولى ظاهرا فى حكم شرعى فهذا الظهور يوجب الظن بالحكم و العمل بالظهور عمل بالظن و هو مردوع عنه وفق الآيات الشريفه

فالى الآن تلخص ان هناك وجهها للقول بان حجيه الظهور ذاتيه كالقطع و هذا مطلب ذكرناه بالامس و رغم انها ذاتيه كحجيه القطع لكن يوجد فرق بين حجيه القطع و حجيه الظهور فحجيه الظهور الذاتيه تنتهى اذا ردع عنها الشارع

فيقال انه قد وصل الردع من خلال لسان ادله البراءه و الاحتياط على القول بهما و اللسان الثانى لسان الآيات الناهيه عن العمل بالظن

التحقيق فى المقام:

الا ان التحقيق هو ان شيئا من هذين اللسانين لا يصلح للردع عن العمل بالظهور و سلب حجيه الظهور ان كانت بالحجيه الذاتيه للظهور

و ذلك لان لسان الآيات الرداعه عن العمل بالظن تنهى عن اتباع الظن و غير العلم و لا مجال لجعله رادعا عن حجيه الظهور الذاتيه لان معنى ذاتيه الحجيه مثل حجيه القطع هو ان نفس ظهور كلام المولى بما ظهور موضوع لحق المولويه الثابته للمولى علينا فبمجرد ان نقطع بالحكم و بمجرد القطع بظهور كلام المولى يجب العمل وفقه فاذا قطعنا بالظهور يعنى تحقق موضوع حق المولويه فيجب اتباعه فصار الظهور مثل القطع فكما اذا حصل القطع فى مورد فيحكم العقل بالعمل بالقطع فكذلك اذا حصل القطع بظهور كلام المولى فى مورد فيحكم العقل بوجوب العمل وفقه

فالمطلوب بالذات هو العمل بظهور كلام المولى و نحن نعلم بالظهور فالعمل بالظهور عمل بالعلم و تقدم نظير هذا الكلام فى مبحث حجيه خبر الواحد و قلنا ان الآيات لا تصلح للردع عن العمل بخبر الواحد لانها تنهى عن اتباع غير العلم و لا تنهى عن العمل بالظن لانه الانسان يمكن ان يعمل بالظن و يكون مستنده فى العمل بالظن هو العلم فالتائلون بحجيه خبر الواحد يعملون بالخبر الواحد لان الدليل القطعى دل على حجيه هذا الظن فهم اقتفوا العلم فى عملهم بالظن لا انهم اقتفوا الظن فى عملهم فراس الخيط هو العلم لا الظن

ص: ١٠٧

فنفس العمل بالظن ليس امرا منهيًا عنه في الآيات الشريفة و انما المنهى عنه هو ان يكون راس الخيط هو الظن فقد يعمل الانسان بالظن و لكن يكون مقتفيا بالعلم

فهذا اللسان لا يصلح لان يردع عن العمل بالظهور

حجيه الظهور بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: حجيه الظهور

قلنا ان الحجيه الذاتيه للظهور ان كانت ثابتة فهي بالرغم من انها معلقه على عدم الردع عنها شرعا لاننا قلنا ان حجيه الظهور قابله للردع فاذا لم يردع الشارع عنها فهي ثابتة و اذا ردع عنها فهي زائله و قد يقال انها مردوعه عنها من خلال الآيات الناهيه عن الظن او من لسان دليل البراءه او الاحتياط

و لكن الواقع ان شيئا من هذين اللسانين لا يمكن ان يكون رادعا من حجيه الظهور

اما لسان الآيات الناهيه عن الظن فقد ذكرنا بالامس عدم صلاحيتها للردع

و اما في تقريب عدم صلاحيه لسان دليل البراءه للردع يوجد بيانان:

البيان الاول:

عبارة عن دعوى التوسعه في جانب المعلوم و متعلق العلم في قوله رفع ما لا يعلمون فدليل البراءه دل على رفع ما لا يعلم و متعلق العلم يمكن ان يكون عبارة عن الحكم الالزامى فاذا لم نعلم بوجوب صلاه الظهر فهذا الوجوب رفع عنا ظاهرا فاذا لم نعلم بحرمة لحم الارنب فهذه الحرمة مرتفع عنا ظاهرا و هكذا

ففي هذه الحاله يصلح دليل البراءه للردع عن حجيه الظهور لانه لو كان ظاهر كلام المولى وجوب صلاه الجمعة فهذا الظهور لم يفدنا العلم رغم ان كلام المولى ظاهر في الوجوب كما في قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله فنحن لازلنا غير عالمين بوجوب صلاه الجمعة واقعا و حديث الرفع يدل على رفع الحكم الالزامى غير المعلوم فالوجوب مرفوع بدليل البراءه

ص: ١٠٨

فالحكم الالزامى غير المعلوم مرفوع

و اما اذا قلنا بان المعلوم و متعلق العلم في حديث الرفع ليس هو خصوص الحكم الالزامى بل الخطاب الالزامى الذى لا يعلم فبناء على هذا لا يصلح دليل البراءه للردع عن حجيه الظهور لانه عندما جاءت الآيه فهو خطاب مولوى الزامى و هذا الخطاب

نعلمه و ان لم نعلم باصل وجوب صلاه الجمعه لكن هذا لا يمنع من العلم بالخطاب الالزامى الموجود فى الكتاب الشريف

فلا يصلح حديث الرفع على هذا للردع عن الحجية الذاتيه

فالدعوى الاولى مبنيه على التوسعه فى جانب المعلوم و متعلق العلم و هذه الدعوى قريبه جدا

البيان الثانى:

عباره عن دعوى التوسعه فى جانب العلم بان يقال ان الغايه المجعوله فى حديث الرفع هو العلم فنهايه عمر البراءه حصول العلم بالحكم الشرعى و لكن يدعى التوسعه فى جانب العلم و يقال ان المراد ليس هو العلم بنفسه و بما هو هو

بل العلم جعل غايه بما هو حجه فكما اذا حصل العلم ينتهى عمر البراءه فكذلك اذا قامت الحجه ينتهى عمر البراءه فالعلم بما هو ابرز مصاديق الحجه جعل غايه فى حديث الرفع لا بما هو علم

و من الواضح ان الظهور حجه و هو قائم على وجوب صلاه الجمعه و هذا الظهور يقوم مقام العلم فكما اذا حصل العلم بوجوب صلاه الجمعه لا- تجرى البراءه فكذلك اذا وجد الدليل الظاهر فى وجوب صلاه الجمعه فلا تجرى البراءه عن وجوب صلاه الجمعه لانه حصلت الغايه

هذان بيانان لاثبات ان لسان البراءه لا يصلح للردع

ص: ١٠٩

هذا غاية ما يمكن ان يقال فى توجيه دعوى ثبوت الحجية الذاتية للظهور

التحقيق فى المقام:

والآن يجب ان نبدى رايانا فى هذا الموضوع: الواقع هو ان هذه الحجية الذاتية لا يمكن البرهنه و الاستدلال عليها لان مرجع هذه الحجية الذاتية الى دعوى ان حق المولويه الثابت للمولى علينا بنفسه يقتضى ان نعمل بظاهر كلام المولى فكما ان حق المولويه يقتضى ان نعمل بالعلم بالحكم فكذلك يقتضى ان نعمل بظاهر كلام المولى

فكل عبد عمل بظاهر كلام المولى فهو مخلص فى عبوديته و من الواضح ان اصل حق الطاعه و المولويه الثابت للمولى علينا و كذلك حدوده و سعه دائره او ضيق هذا الحد من مدركات الوجدان و ليس مما يبرهن و يستدل عليه و المساله ليست برهانيه و انما هى وجدانيه و دعوى الحجية الذاتية للظهور غير واضحة لنا بموجب مدركات العقل العملى فهى دعوى تبقى عهدتها على مدعيها

هذا تمام الكلام فى المرحله الاولى فقد قلنا ان الكلام يقع فى مرحلتين و المرحله الاولى هى ان الحجية ذاتيه او غير ذاتيه و اتضح انه لا دليل على ان الحجية الثابته للظهور حجية ذاتيه و ليست حجية الظهور مثل القطع

فحق المولويه لا- يتطلب ان نعمل بظاهر كلام المولى و ان يتطلب ان نعمل بالقطع لان حجية القطع لا يحتاج الى التعبد من قبل المولى و من شوون مولويه المولى الذى سبق ان حكم العقل بوجوب اطاعته و لكن ليس الظهور مثل القطع

فبالنتيجه لم تثبت الحجية الذاتية للظهور

ص: ١١٠

بعد عدم ثبوت الحجيه الذاتيه للظهور فهل هو حجه تعبدا؟

و فى هذه المرحله نقول انه لا- ينبغى الاشكال فى حجيه الظهور التعبديه و لم يشكل احد فى ذلك و لا- يوجد خلاف بين الاصوليين فى ذلك

نعم هناك خلاف فى انه ما هو حقيقه هذا العمل الذى يقوم به الشارع عندما يمنح الحجيه التعديه لشيء من الاشياء -ايا كان-؟ فهل يجعل حكما من الاحكام او انه يخبر عن شيء

و هذه النقطه محل الخلاف بين المشهور و السيد الشهيد حيث ان المشهور يقول بان التصرف من قبل الشارع تصرف بنحو جعل الحكم الشرعى كجعل الطريقيه و العلميه على نحو المجاز العقلى -كما يقوله الميرزا و يقول باستحاله جعل الحجيه- او جعل الحجيه التى هى حكم وضعى و يكون بمعنى جعل المنجزيه و المعذريه كما ذهب اليه الآخوند الخراسانى او جعل الحكم التكليفي المماثل الذى قاله المحقق الاصفهاني على ما اذكر

و اما السيد الشهيد يقول ان الشارع لا يجعل حكما بل انما يخبر عن شدة اهتمامه بغرضه الواقعي -على فرض ثبوته- فى ظرف الشك اى يخبر ان الشارع لا- يرضى بالترك و الفوت حتى فى فرض الشك -على فرض ثبوت الحكم- و هذا الاخبار ينجز الوجوب على المكلف عقلا- لان العقل يحكم بان المولى اذا اخبر العبد بانه مهتم بغرضه فى ظرف الشك فلا يجوز للعبد ان يتسامح فهذا الاخبار منجز عقلا

و للبحث صله تاتى ان شاء الله

حجيه الظهور بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: حجيه الظهور

ص: ١١١

توضيح للبحث السابق:

يبدو ان هناك نوعا من الغموض و الابهام فى ما طرحناه بالامس من خلال بعض الاسئله التى طرحها بعض الاخوه بعض الدرس فلذا يجدر بى ان اوضح المطلب الذى ذكرناه بالامس لكى يزول هذا الغموض

نحن قلنا ان حجيه الظهور الذاتيه لم تثبت عندنا و سئل بعض الاخوه كيف ينسجم هذا مع حجيه مطلق انكشاف تكليف المولى باى درجه كان الا ان يرخص نفس المولى فى المخالفه بناء على مسلك حق الطاعه الذى هو الصحيح عندنا

فبالاخره اذا كان كلام المولى ظاهرا فى مطلب فيحصل لنا الظن بالحكم و الظن حجه بناء على حق الطاعه

الجواب عليه تفصيلا هو اننا نتكلم فى حجيه الظهور الذاتيه بما هو ظهور. نعم ان انكشاف التكليف باى درجه كان حجه لكن الكلام هنا فى حجيه الظهور بما هو ظهور و الظهور ليس مساوقا و ملازما مع الظن فقد يكون الظهور موجودا و لا يحصل الظن بان هذا الظاهر هو المراد و قد يكون الظن على خلافه كما سوف ياتى انشاءالله ففى بعض التفصيلات فى حجيه الظهور الذى ذكرتها فى الفهرس يوجد تفصيل بين الظهور الذى لا يظن بخلافه و الظن الذى يظن بخلافه فيقال بالحجيه فى الاول دون الثانى

و هنا نبحت عن ان هذا الظهور هو حجه ذاتا حتى لو نقطع بعدمه او نظن بعدمه فلو كان كلام المولى ظاهرا فى الاباحه مثلا لكن حصل لنا الظن بخلافه اى حصل الظن بان الحكم الواقعى ليس هو الاباحه بل هو الحرمة فهل نقول ان هذا الظهور حجه بما هو ظهور او الذى هو حجه ذاتا هو الحرمة بناء على مسلك حق الطاعه؟ الصحيح هو الثانى لان الظن حجه ذاتا بناء على هذا المسلك فالظهور بما هو ظهور ليس حجه ذاتا عندنا

ص: ١١٢

فهذا الكلام لا- يتنافى مع ذاك الكلام الذى ذكرناها فى مباحث القطع فالظن و اخواتها من درجات انكشاف التكليف منجز و حجه ذاتا معلقا على عدم ورود الترخيص من قبل الشارع

فما اكثر الموارد الذى يوجد الظهور و لكن يوجد الظن و القطع بخلافه مثل قوله تعالى: يد الله فوق ايديهم و الرحمن على العرش استوى

نواصل البحث من حيث انتهى بالامس

حقيقه الحجيه:

قلنا انه لا ينبغى الاشكال فى ان الظهور ان لم يكن حجه ذاتا فهو حجه تعبدا فهناك حجه تعبدية منحت للظهور من قبل الشارع قطعا و هذا لا- خلاف فيه بين الاصوليين و ان كان هناك خلاف بيننا و بين المشهور فى ان العمل و التصرف الذى يقوم به الشارع عندما يمنح الحجيه التعبدية لشيء كالاماره و الاصل ما هى حقيقتها؟

فهل يجعل الشارع حكما من الاحكام، غايه الامر اختلفوا فى هذا الحكم فقال بعضهم هى الطريقيه و البعض قال هو جعل الحكم المماثل، او لا يجعل حكما و لا ينشئ حكما بل انما يخبر المولى فى كل الموارد الاحكام الظاهريه -عندما يجعل الاماره حجه او يجعل الاصل حجه- اما عن شدة اهتمامه بغرضه الواقعي و اما انه يخبر عن عدم اهتمامه بغرضه الواقعي فى ظرف الشك لان الحكم الظاهري تاره يكون الزاميا و اما يكون ترخيصيا

فالحكم الظاهري الالزامى مثل استصحاب الوجوب و الحرمة و الحكم الظاهري الترخيصى مثل اصاله البراءه و خبر الثقة الدال على عدم وجوب شيء فاذا كان الحكم الظاهري الزاميا مثل القسم الاول فدليل هذا الحكم الظاهري لا يدل على جعل حكم من قبل الشارع بل يدل على ان الشارع يخبر بانه مهتم بغرضه الواقعي بحيث لا يرضى بفواته حتى فى ظرف الشك فذا دل خبر الثقة على وجوب صلاه الجمعه فالدليل الدال على حجيه خبر الثقة يدل على ان الشارع مهتم بصلاه الجمعه حتى فى ظرف الشك فاذا كان الحكم ثابتا واقعا فالشارع لا يرضى بفواته حتى فى ظرف الجهل و الشك

ص: ١١٣

هذا حقيقه الحكم الظاهرى الالزامى فهو ابراز من قبل المولى بشده اهتمامه بغرضه الواقعى و هذا الابرار ينجز علينا الحكم الذى يدل عليه خبر الثقه و ان لم يكن هذا الابرار موجودا فلا- يتنجز الحكم الواقعى لان الحكم الواقعى مجهول و لا يوجد القطع به فياتى قبج العقاب بلا بيان مثلا

و لكن حتى لو قلنا بالبراءه العقليه فهذا الابرار يذهب بموضوع البراءه العقليه

فالنقاش الاول مع هولاء هو انكار اصل قبج العقاب بلا بيان و النقاش الثانى هو اننا حتى مع التنزل عما قلناه اولاً انما نقبلها بشرط ان يكون التكليف مشكوكا و لا يكون اهتمام المولى بهذا التكليف مشكوكا ايضا فهنا نقبل جريان البراءه العقليه مع التنزل

و اما اذا كان التكليف مشكوكا لكن ندرى اهتمام المولى بالتكليف -لو كان ثابتا- حتى فى ظرف الجهل و الشك

و ادله الاحكام الظاهريه تبين للعبد هذا الاهتمام مثل دليل حجيه خبر الثقه المدال على وجوب شىء و دليل حجيه استصحاب الوجوب

فهذا الدليل يخبر بشده اهتمامه بغرضه الواقعى فى ظرف الشك فيكون هذا الابرار واردا على البراءه العقليه مثل ما اذا احتملنا ان هذا الغريق ابن المولى و نعلم بان المولى لا يرضى بغرق بابنه حتى فى ظرف الجهل و الشك

فالقول بالبراءه العقليه حتى فى مثل هذا المورد تحكم واضح

فادله الاحكام الظاهريه مطلقا فى مقام اخبار الشارع و ابرازه اما شده اهتمامه بغرضه الواقعى فى ظرف الشك واما بعدم شده اهتمامه

و ادله الاحكام الظاهريه الترخيصيه فى مقام اخبار ان المولى لا يهتم بغرضه الواقعى فى ظرف الشك و لا يوجد جعل فى هذه الموارد كما قاله المشهور

فنحن لا نقبل بوجود جعل حكم فى موارد جعل الحجيه بل نقول ان هذه الادله فى مقام الاخبار

فالظهور ان لم يكن حجه ذاتا فهو حجه تعبدا

دليل حجيه الظهور:

و الدليل الاصلى على حجيه الظهور هو السيره

و الاستدلال به اما بسيره المتشرعه و اما بسيره العقلاء

الاستدلال بسيره المتشرعه:

اما سيره المتشرعه فهى اتقن دليل على حجيه الظهور و تقريب هذا الدليل هو ان فقهاء عصر الائمه عليهم السلام و المتشرعه من اصحاب الائمه كانوا يعملون قطعا بطواهر كلمات الائمه عليهم السلام و يعتبرون الظهور حجه و يرتبون الاثر على كلام الامام فزاره اذا سمع من الامام شيئا كان يعمل به و يرتب الاثر على ذلك و كذلك سائر اصحاب الائمه المتشرعين و هذا مسلم جدا بدليل ان هولاء المتشرعه الموجودين فى زمن الائمه ان لم يعملوا بالظهور فبماذا كانوا يعملون؟ فلا بد من ان يكون لهم بديل عن الظهور فى فهم كلمات الائمه و لو كان الامر كذلك اى يعملون بشىء غير الظهور لوصل ذلك الينا و لو بطريق اخبار الآحاد لان هذا حدث مهم و فريد فى تاريخ الفقه و نحن لانحتمل وقوع هذا الحدث الفريد ابدا

هذه هى الطريقه الاساسيه التى نثبت بها حجيه الظهور فالظهور هو الطريق المتعين لديهم فى طريق فهم كلمات الائمه

و للبحث صله تاتى انشاءالله

حجيه الظهور بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: حجيه الظهور

قلنا ان السيره المتشرعه قائمه على العمل بطواهر كلمات الائمه و بالكلمات التى كانت عندهم ظاهره فى معنى و يكتفون بالظهور فى فهم مراد الامام و ما يستوضحون حتى يحصل لهم القطع بمراد المولى

ص: ١١٥

هذا معنى حجيه الظهور عندهم

قيام السيره المتشرعيه على حجيه الظهور:

و قلنا ان الدليل على ذلك هو انه لم يكن كذلك اذن فلا بد ان نفترض وجود بديل فى مقام فهم المراد غير الظهور و هذا البديل اما هو اليقين بمراد الامام و اليقين حجه و يخرج عن بحث الظهور او كان يحصل لهم الاطمينان او انهم كانوا يعملون بالاحتياط او كانوا ياخذون بخلاف الظهور فاذا كان هناك بديل عن الظهور لانعكس هذا البديل علينا فعمل المشتريه بديل من الظهور يستقر و ينعكس الينا فان احتمال استقرار بديل عن الاخذ بالظهور و عدم انعكاسه الينا احتمال بعيد اذ ان هذا حدث فريد و ملفت للنظر و ليس مطلبا جانبيا فى فهم الاحكام الشرعيه و فهم كلمات الاثمه و من المفروض ان ينعكس الينا

فلا نحتمل وقوع مثل هذا الحدث و عدم الاشاره اليه فى الفقه و الاصول و السيريه بل نقطع بانه لو كان كذلك لوصل الينا و لو ضمن الاخبار الآحاد و الحال انه لا يوجد شىء من هذا القبيل و بنى كل من كتب فى الاصول و الفقه و الحديث على حجه الظهور

احتمال حصول الاطمينان لاصحاب الاثمه عند سماع الكلام من الامام:

هنا قد ياتى هذا التوهم حيث ان المتشريع كانوا يعملون بالظهور لكن كانوا يعملون بالظهور من اجل انه كان يحصل لهم الاطمينان غالبا و فى اكثر الموارد بان مراد الامام هو ظاهر الكلام و لذا نرى ان عملهم بالظواهر لم يكن عملا ملفتا للنظر لانه كان عملا طبيعى و هذه السيريه ما تفيدنا لانها سيره على حجه الاطمينان و نحن نريد السيريه على حجه الظهور

ولذا لم يكن هذا عملاً فريداً و ملفتاً للنظر حتى ينقل لنا و ينعكس علينا فما اكثر الحوادث الطبيعيه فى التاريخ التى لم تنقل لنا

دفع هذا الاحتمال:

و يرد عليه انه ليس الامر كذلك فمن الواضح ان اكثر مراتب و درجات الظهور – فان للظهور مراتب كما سيأتى فان من الظهور ما هو قوى و قريب من النص و منه ما ليس بهذه القوه- لا يحصل منها الاطمينان لان الظهور كثيرا ما لا يسبب حصول الاطمينان حيث انه يوجد الاحتمال المعاكس و هذا الاحتمال بالطبع موجود

لان اللغة بطبيعتها تشتمل على كثير من مخالفات الظهور من الاضمار و التجوز و التقدير و الاعتماد على القرينه المنفصله فلا يحصل الاطمينان مع وجود هذه الاحتمالات المخالفه للظهور

فهذه المخالفات للظهور تجعل الانسان لا يحصل له الظهور و تمنع ان يحصل الظهور للسامع

و هناك سبب يخص الائمة حيث ان ديدنهم و وضعهم فى تلك العصور الشديده ما يساعد ان يحصل للسامع الاطمينان بان مراد الامام ما يوافق الظهور

فوضع اللغة من جهه و وضع الائمة لا يساعد على حصول الاطمينان من ظواهر كلمات الائمة

فهذه هى الطريقه الصحيحه لاثبات سيره المشرعه و فى الحقيقه هى من الطرق التى نثبت بها وجود سيره المشرعه على العمل بالظهور و تقدم تفصيل هذه الطرق فى بحث السيره

اذن فاصل تمسك المشرعه المعاصرين للائمة بظواهر كلمات الشارع فواضح و لا يوجد ترديد فيه

هل هذه السيره سيره المشرعه بما هم متشرعه او بما هم عقلاء:

ص: ١١٧

يبقى ان نلاحظ ان هذا التمسك و السيره هل كانت سيره لهم بما هم متشرعه اى ان تشرعهم جرهم الى هذا التمسك فكانت هذه السيره ماخوذه و متلقاه من الشارع اى كانت سيره المتشرعه بالمعنى الخاص فاذا كان كذلك فهو امر جيد حيث انه بمعنى انهم تلقوا حجيه الظهور من الشارع فتكون السيره نابعه من راي الشارع و تكشف عن راي المعصوم بالطريق الأئني او كانت سيره لهم بما هم عقلاء و لم تكن هذه السيره متلقاه من الشارع

يعنى كانت هذه السيره تطبيقا لهم للسيره العقلائيه حيث ان العقلاء يعملون بالظواهر فى معاشراتهم فالمتشرعه طبقوا حجيه الظهور على كلمات الشارع فهم عندما يعملون بظواهر كلمات الائمه كان تطبيقا للسيره العقلائيه من دون ان يسألوا الامام عن جواز الاخذ بظهور كلمات الائمه لغفلتهم و هذا ما نطلق عليه السيره المتشرعيه بالمعنى العام

فهل ان السيره سيره المتشرعه بالمعنى الخاص او بالمعنى العام؟

ان المتشرعه فى البدايه كان عملهم بالظهور سيره لهم التزموا بها بما هم عقلاء فطبقوا سيره العقلاء على كلام الامام لكن من القريب جدا انه بعد ذلك شيئا فشيئا يكون عملهم بالظهور كان عملا- عن وعى و التفات و اثبات رضا الشارع من خلال الاستيذان منه او من خلال عدم ردع الشارع عن الاخذ بالظهور

فهم فى بادى الامر كانوا غافلين لكن شيئا فشيئا حصل لهم ان الشارع لا يردع عن الاخذ بكلمات الشارع فثبت عندهم ان راي الشارع هو حجيه الظهور فاصبحت السيره بقاء سيره المتشرعه بالمعنى الاخص

حتى لو تبقى السيره سيره المتشرعه بالمعنى العام تفيدنا ايضا فتصبح دليلا على حجيه الظهور

هذا نحو من تطبيق سيره المتشرعه فى بحث حجيه الظهور و حاصله وجود السيره المتشرعيه على حجيه الظهور و هذه السيره نابعه من راي الامام و لو بقاء

و للبحث صله تاتى ان شاء الله

حجيه الظهور بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: حجيه الظهور

ذكرنا فى البحث السابق نحوا من تطبيق سيره المتشرعه فى بحث حجيه الظهور و كان حاصله عباره عن دعوى سيره المتشرعه بالمعنى الخاص اى سيره نابعه عن كونهم متشرعين

هذا مما اثبتناه فى البحث السابق و حينئذ فلا يرد فى المقام اشكال ان هذه السيره مردوع عنها من قبل الشارع من خلال الآيات الناهيه عن اتباع الظن و دليل اصاله البرائه

الاشكال على الاستدلال بالسيره المتشرعيه على العمل بالظهور:

الاشكال هو انه قد يقال ان هذه السيره المتشرعيه القائمه على العمل بالظهور قد ردع عنها الشارع من خلال الآيات الناهيه عن العمل بالظن لان الظهور يوجب الظن لا العلم فاتباعه اتباع الظن و هو منهى عنها فى القرآن

او من خلال دليل البراءه فبموجب هذا الدليل الحكم غير المعلوم مرفوع فاذا كان الحكم مرفوعا مع انه ظاهر كلام المولى فمعناه ان الشارع ردع عن العمل بالظن

فالحاصل ان الاشكال هو ان هذه السيره قد ردع عنها الشارع من خلال هذين الدليلين

الجواب على هذا الاشكال:

الجواب على هذا الاشكال هو اننا نتكلم عن سيره المتشرعه لا عن سيره العقلاء فان ردع الشارع عن سيره العقلاء مقبول و يتفق حيث ان الشارع قد يردع عن بعض السير مثل السيره على العمل بالقياس و اخذ الربا و الزنا و....

ص: ١١٩

فاذا كنا نتكلم عن السيره العقلانيه لكان لهذا الاشكال وجه - و ان لم نقبل هذا الاشكال فى السيره العقلانيه- لكننا نتكلم عن السيره المتشرعيه اى السيره, التى التزم بها المتشرعه بما انهم اخذوها من الشارع فالسيره معلول لراى الشارع بتمام المعنى

فسلو كههم معلول لنظر الشارع فانه اجاز لهم ان يعملوا بالظهور فسبب هذه السيره راى الشارع فنستكشف راى الشارع بالطريق
الانى

فانهم عملوا بالظن لان الدين قال لهم اعملوا بالظهور و مثل هذه السيره -على فرض مشموليتها للآيات الناهيه عن العمل بالظن و
دليل البراءه - يجب ان نقول ان هذه الادله مخصّصه بهذه السيره فيصبح الظهور ظنا خاصا اخرج من العام القرآنى الدال على
عدم حجيه الظن

فالسيره المتشرعيه دليل قطعى على ان العمل بالظهور مرضى للشارع

اذن فلا يبعد ان يكون تمسك المتشرعه المعاصرين للائمه سيره المتشرعه بالمعنى الخاص ولو بقاءً

هذا نحو من تطبيق سيره المتشرعه على مسالتنا

سيره المتشرعه بالمعنى العام:

و هناك نحو من تطبيق سيره المتشرعه فى المقام و هو دعوى سيره المتشرعه بالمعنى العام لا بالمعنى الخاص و اقصد ب« سيره
المتشرعه » بالمعنى العام السيره التى التزم بها المتشرعه بما هم عقلاء فالمتشرعه جزء من العقلاء و ليسوا منفصلين عنهم فندعى
ان المتشرعه المعاصرين للائمه كانت سيرتهم على العمل بظواهر كلمات الشارع و هذه السيره كانت سيرتهم بما هم عقلاء حيث
ان العقلاء ياخذون فى مقام فهم المراد بظواهر كلمات المتكلم و المتشرعه ايضا كذلك

هذا كله غير السيره العقلائيه بل البحث فى السيره المتشرعيه

ص: ١٢٠

هذه السيره هي نابعه مفلون الطبع العقلائي و هي دليل على حجيه الظهور بما انها بقاء مستنده الى رضا الشارع فان المشرعه و ان بداوو يعملون بظواهر كلمات الشارع بما انهم عقلاء لكن المفروض ان هذه السيره بقيت و بقاوها مستند الى الشارع حيث ان الشارع ان كان غير راض بهذه السيره لردع عنها و لم يردع. لانه لو كان ردع الشارع عنها لارتدع المشرعه و ترك السيره و المفروض ان السيره لم تهجر و لم تترك

فلو لم يرض الشارع بهذه السيره لهدمها الشارع مثل ما هدم السيره على عدم الحجاب و الزنا و الربا و

فسيرتهم على العمل بظواهر الشرع لو لم يرض بها الشارع لانهدمت و المفروض انها بقيت طيله زمن الائم

و عليه فلا- مجال هنا ايضا اى فى النحو الثانى لذاك الاشكال الذى ذكرناه فى النحو الاول و هو اشكال الردع عن السيره من خلال الآيات الناهيه عن اتباع الظن و دليل البراءه

لان الجواب هو انه لو كانت هذه الآيات و دليل البراءه كافيه فى هدم هذه السيره لانهدمت و تركت المشرعه العمل بالظهور لانهم مشرعين و ليسوا متمردين على الشريعه فلوا رأوا ردعا فى هذه الادله لارتدعوا بينما بقيت السيره طيله زمن الائم

و لو لم تكن هذه الآيات كافيه فى هدم هذه السيره و لو لم يكن الشارع راضيا بهذه السيره لكان ردع عنها من قبل ادله اخرى صريحه فى النهى عن العمل بالظهور بينما لم يات شىء من هذا القبيل و استمرت السيره

فاستمرار السيره معلول حتما لرضى الشارع و يكشف كشافا انيا عن راي الشريعه

مقدمات التى يحتاج اليها الاستدلال بالسيره العقلائيه:

الى هنا اتضح ان سيره المشرعه تاره تكون سيره المشرعه بالمعنى الخاص و تاره تكون سيره المشرعه بالمعنى العام و الاستدلال بكلا النحويين من سيره المشرعه استدلال تام سواء اريد الاستدلال بالنحو الاول و سواء اريد الاستدلال بالنحو الثانى

غايه ان الاستدلال بالنحو الاول لا يحتاج الى شىء من المقدمتين اللتين يحتاج اليهما سيره العقلاء حيث ان الاستدلال بالسيره العقلائيه على حكم شرعى يتوقف على مقدمتين فعندما نريد ان نقول بما ان السيره قائمه على ذاك العمل فنستدل بهذه السيره على الحكم الشرعى

المقدمه الاولى: ان الشارع لو لم يكن راضيا بهذه السيره لردع عنها و هذه المقدمه اثبتها فى بحث السيره

المقدمه الثانيه: لو كان قد ردع الشارع عنها لوصل الردع اليها و حيث لم يصل الردع فلم يردع فكان راضيا بهذه السيره

هذا تسلسل طبيعى للاستدلال بالسيره العقلائيه و هذه المقدمه اثبتها ايضا فى بحث السيره

اما سيره المشرعه بالمعنى الخاص لا يتوقف على هاتين المقدمتين لانها نابعه من راي الشارع و اخذت من الشارع راسا فلا يحتاج الى هاتين المقدمتين

اما سيره المشرعه بالمعنى العام فالاستدلال بها متوقف على المقدمه الاولى فقط لانها ماخوذه راسا من العقلاء فاذن لا بد فى الاستدلال بها من المقدمه الاولى و هى ان الشارع لو يكن راضيا بها لردع عنها

اما المقدمه الثانيه فلا نحتاج اليها لان نفس استقرار هذه السيره تدل على عدم ردع الشارع عنها لانه لو ردع عنها الشارع لانهدمت

ص: ١٢٢

فسيره العقلاء تتوقف على المقدمتين و سيره المشرعه بالمعنى العام تتوقف على المقدمه الاولى

و كلا القسمين من سيره المشرعه مشتركه فى نقطه واحده و هى انه لو كان على خلاف سيره المشرعه اطلاق من هذا القبيل
لكانت هذه السيره مخصّصه او مقيده للاطلاق او موجه لتاويل المخالف لها

فلو كان فى الادله اطلاق ينهى عن العمل بالظهور لا يصلح رادعا عن سيره المشرعه بل انها تقيده و تخصصه

اما فى القسم الاول باعتبار ان سيره المشرعه ماخوذه راسا من الشارع فلو كان الاطلاق او العموم رادعا لما كانت هذه السيره
ماخوذه من الشرع و هذا خلف الفرض

اما فى القسم الثانى فلان المفروض ان يصل ردع من الشارع يهدم السيره و يمنع عن ثبوت السيره بينما المفروض انه لم يصل
ردع عن استمرار السيره

و هذا معناه ان هذا الاطلاق و العموم لم يكن صالحا للردع

هذا كله فى الاستدلال بالسيره المشرعيه على حجيّه الظهور و قد عرفنا ان الاستدلال بها صحيح

حجيّه الظهور الحالى:

بقيت نقطه و هى حول حجيّه الظهور الحالى فان بحثنا مطلق و عام سواء الظهور اللفظى او الظهور الحالى فيما اذا لم يكن هناك
لفظ مثل ما اذا فعل المعصوم فعلا و كان ظاهرا فى مطلب خاص او سكت و كان سكوته ظاهرا فى شىء معين

فتريد ان نبحت عن حجيّه الظهور الحالى و السؤال هو كيفيه الاستدلال بالسيره المشرعيه على حجيّه الظهور الحالى

و هذا ما نبخته غدا

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: حجيه الظهور

بقى الكلام فى انه هل يمكن الاستدلال بالسيره المتشرعه لاثبات حجيه الظهور الحالى كما يمكن الاستدلال بهذه السيره لاثبات حجيه الظهور المقالى و اللفظى حيث اننا فى بحث حجيه الظهور نتكلم عن حجيه مطلق الظهور سواء كان ظهورا لفظيا او كان ظهور حال

فالسؤال هو انه هل يمكن اثبات حجيه الظهور الحالى من خلال السيره المتشرعه

الدليل على حجيه الظهور الحالى:

قد يقال انه من الممكن اثبات حجيه الظهور الحالى بان يقال انه قد انعقدت سيره المتشرعه على العمل بظواهر افعال و اعمال المعصومين كما كانوا يعملون بظواهر كلمات المعصومين.

فيقال ان سيره المتشرعه المعاصرين للائمه كانت قائمه على العمل بظواهر حالات المعصومين

اقول: ان هذا الاستدلال غير تام لان الطريق الذى سلكناه لاثبات قيام سيره المتشرعه على العمل بظواهر كلمات الائم لا يمكن سلوكه و تطبيقه فى مسالتنا اليوم اى فى مساله الظهور الحالى

لانه لا- يمكننا اثبات ان المتشرعه و اصحاب الائم المعاصرين للائمه كانت سيرتهم على العمل بظاهر حال المعصوم و فعل المعصوم. نعم قد تكون هذه السيره موجوده فى ذاك الزمان و لكن لا طريق لنا لاثبات ذلك

الطريق الذى سلكناه لاثبات سيره المتشرعه على العمل بالظهور اللفظى كانت عبارته عن ان المتشرعه كانوا يعملون قطعا بظواهر كلمات المعصومين باعتبار ان كلمات المعصومين كانت شاعه بين الاصحاب و المتشرعه و لم تكن مساله نادره فكان ابتلاءهم بظهور كلامات المعصومين اللفظى شاعا

فلو لم يعملون بالظهور اللفظى فيكون بديل له و من الواجب ان ينقل لنا هذا البديل و الحال انه لم ينقل شىء من هذا القبيل.

اما الظهور الحالى و ظهور سكوت المولى و ظهور فعل المولى شىء نادر و قليل الاتفاق و لذا لم يكثر ابتلاء المتشرعه به حتى نتزع من كثره الابتلاء قيام سيره فعليه على العمل بظاهر الحال

ص: ١٢٤

اذن فالاستدلال بسيره المتشرعه يختص بالظهور اللفظى و لا يشمل الظهور الحالى

الدليل على حجيه الظهور الحالى:

فاذا لم يتم الاستدلال بها فما الدليل عندنا على حجيه الظهور الحالى؟ الدليل منحصر بالسيره العقلانيه فالظهور اللفظى يمكن اثباته بكلتا السيرتين و اما الظهور الحالى لا يمكن اثباته بكلتا السيرتين فينحصر الدليل على حجيه الظهور الحالى بالسيره العقلانيه حيث ان سيره العقلاء قائمه على العمل بظاهر الحال

فان العقلاء يرتبون الاثر على ظاهر حال الفرد فاذا كان الاب جالسا فى مجلس و تصرف ولده تصرفا خاصا و سكت الاب فان ظاهر حال الاب انه موافق لهذا التصرف لانه لو لم يكن راضيا به فهو يردع عنه

لكن يجب ان نلتفت الى ان الاستدلال بهذه السيره العقلانيه يتوقف على امضاء السيره العقلانيه من قبل الشارع لان سيره العقلاء بما هم عقلاء لا قيمه له فاذا انضم اليها سكوت الشارع و رضى الشارع فيصبح حجه و ذا قيمه

ان الطريق لاحراز امضاء الشارع لهذه السيره العقلانيه

نحن ذكرنا سابقا طريقين لامضاء السيره و هما الطريق العقلى و الطريق الاستظهارى

الطريق العقلى: عباره ان الشارع اذا لم يكن راضيا بسلوك معين من المتشرعه فعليه ان يردع عن هذه السيره لان وظيفته النهى عن المنكر فالعقل ان الامام معصوم و لا يرضى بالمنكر فلو كان هذا منكرا يجب عليه ان ينكر مع انه لم ينكر فيدل سكوته عقلا على الامضاء حيث ان سكوت المعصوم الحاضر عن المنكر الواقع فى عصره فى فرض عدم رضايته خلف عصمته

الطريق الاستظهارى: فبغض النظر عن دلالة العقل نقول ان ظاهر حال المعصوم عندما يرى سلوكا معينيا من قبل فرد او امه او المجتمع و يسكت هو انه راض و مثاله مثال الاب و الولد

ص: ١٢٥

و هذا الطريق الاستظهارى لا- يمكن ثبوته فيما نحن فيه بظهور حال الشارع لانه يوجب الدور لان اثبات حجيه الظهور الحالى بظهور حال المعصوم يوجب الدور

فينحصر الطريق لاثبات حجيه الظهور الحالى بالطريق العقلى و اما سلوك الطريق الاستظهارى غير ممكن

هذا تمام الكلام فى السيره المتشرعه

فى البدايه قلنا انه يمكن اثبات حجيه الظهور بالسيره المتشرعه و بالسيره العقلائيه

ذكر الاصحاب ان العقلاء قامت سيرتهم على العمل بالظهور والشارع امضى هذه السيره

هذا الكلام يشتمل على مقطعين

المقطع الاول: ان السيره العقلائيه قامت على العمل بالظهور

المقطع الثانى: ان الشارع امضى هذا العمل العقلائى

فلا بد من البحث عن كل من هذين المقطعين

اما المقطع الاول: ماذا يقصدون من قولهم: ان السيره العقلائيه قامت على العمل بالظهور

المقصود منه احد الوجوه التاليه

الوجه الاول: هو ان يكون مقصودهم كما لعله هو الظاهر من كثير من كلماتهم ان العقلاء دائما يعملون فى امورهم المعيشيه و اغراضهم التكوينييه بظواهر الالفاظ و الكلمات فان المريض اذا يسال الطبيب عن دوائه و يجيب الطبيب بسواله فيعمل المريض بظهور كلام الطبيب و يلغى احتمال قصد خلاف ظاهر الكلام و لا يقتصر على نص كلام الطبيب

و كذلك من يراجع المهندس او الصديق يبنى على ظاهر كلامه و على هذا قام اساس معاش الناس و اغراضهم فالعمل بالظهور امر على طبق الطبع العقلائى بل هو من اوضح طباع العقلاء فلا يتقيدون بخصوص النص و التصريح فى مقام التعبير فيعملون بالنص و الظاهر

هذا هو الوجه الاول و لعله هو المقصود

هذا الوجه قد يواجه اعتراضا و الاعتراض هو ان هذا النحو من العمل بالظهور اى العمل بالظهور فى المجال الشخصى لا ربط له ببحثنا و لا ربط له بحجيه الظهور

فهل هذا معناه جعل الحجية للظهور؟ ليس الامر كذلك يعنى ان العاقل لا يجعل الحجية التعبديه لكلام الطبيب ثم يعمل به

العقلاء يعملون بالظهور فى امورهم المعيشيه و لا- يتقيدون بالالفاظ الصريحه و عندما يريدون ان يستفيدوا و يفهموا كلام الآخرين يكتفون بالظاهر لكن هذا ليس من باب التعبد بالظهور و نحن نبحث عن الحجية التعبديه للظهور رغم وجود احتمال اراده معنى آخر غير ما هو الظاهر من الكلام

فمن قال ان عمل العقلاء فى مجالهم الشخصى من هذا الباب؟ يمكن ان يكون العمل بالظهور من باب حصول الاطمينان من مراد المتكلم و هذا خارج عن البحث لاننا نحن نبحث عن حجيه الظهور فيما اذا لم يحصل الاطمينان من مراد المتكلم

او يكون ملاك عملهم الغفله عن احتمال المخالف للظهور فلا- ياتى الى ذهنهم معنى آخر غير ما هو الظاهر و هذا خارج عن البحث لان بحثنا فى الكلام الذى ياتى الى الذهن منه معنيان و يكون احدهما اظهر

فمحل البحث ما اذا كان هناك احتمال اراده معنى آخر موجودا

و قد يكون ملاك عملهم عدم الاهتمام بالغرض اكثر من هذا المقدار فان المريض اذا راجع الطبيب لا يكون اهتمامه اكثر من العمل بالظهور فلو كان غرضه مهما جدا مثل ما اذا اصيب بمرض القلب فانه يدقق فى كلام الطبيب و يتحرى النص من الطبيب و لا يكتفى بالظاهر لان اهتمامه بغرضه يستدعى ان لا يكتفى بالظهور

فالحاصل ان عمل العقلاء بالظهور لا يكون من باب التعبد بالظهور بل لا يعقل ذلك لانه من الواضح انه لا يمكن التعبد فى مجال الاغراض التكوينية فالاستدلال بهذا العمل العقلاني لاثبات الحجية بمعنى المنجزيه و المعذريه غير صحيح

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: حجيه الظهور

كان الكلام فى الاستدلال بالسيره العقلاء على حجيه الظهور و قلنا ان الاصحاب قالوا ان سيره العقلاء قامت و انعقدت على حجيه الظهور العمل به و كنا بصدد مراد كلامهم

الوجه الاول:

فكان الوجه الاول ما ذكرناه بالامس و هو ان يكون مقصودهم اننا نرى ان العقلاء فى امورهم المعيشيه اى: عندما يصبحون بصدد تحصيل اغراضهم التكوينييه يعملون بظاهر الكلام مثلا- ان المريض عندما يصبح بصدد تحصيل غرضه التكويني اى الصحه، يعمل بظاهر كلام الطبيب و يرتب الاثر عليه و لا يبقى متحيرا و مترددا فى مراد الطبيب لاحتمال ارادته معنى آخر و هذا هو حجيه الظهور بسبب سيره العقلاء

الاعتراض على الوجه الاول:

قلنا ان هذا الوجه يواجه اعتراضا ذكرناه بالامس و هذا الاعتراض هو ان هذا النحو من سيره العقلاء لا علاقه له بحجيه الظهور حجيه تعبديه اى يكون ظاهر كلام المعنى ما يخالف مراد المتكلم و يحتمل السامع فى مراد المتكلم و مع ذلك يعمل بظاهر الكلام فمع وجود الاحتمال المعاكس ايضا يلغى هذا الشك و يبنى ان المراد هو المعنى الظاهر

اما ما ذكرتموه من الامثله لا- علاقه له بالحجيه التعبديه اذ يمكن ان يطمئن المريض بان مراد الطبيب هذا المعنى الظاهر فلعل ملا-ك العمل بالظهور عند العقلاء فى مجال تحصيل اغراضهم الشخصيه حصول الاطمينان عندهم او من باب ان اهتمامهم بغرضهم لا يقتضى اكثر من هذا بحيث لو كان له غرض بالغ الاهميه فقد لا يعتمد على ظاهر الكلام و يريد ان يحصل نصا، لكن عندما لا يهتم بغرضه بهذا المقدار لا يتحرى النص و يكتفى بظاهر الكلام و هذا ايضا خارج عن محل البحث

ص: ١٢٨

هذا هو الاعتراض الذى يواجهه الوجه الاول

الجواب عن هذا الاعتراض:

و لكن التحقيق ان هذا الاعتراض لا يمنع عن صحه الاستدلال بالسيره العقلانيه و ذلك لنكته ياتى الحديث عنها ان شاء الله و حاصل هذه النكته هو ان هذا الاعتراض و ان كان صحيحا فى الجملة اى انه لا معنى للحجيه التعبديه فى مجال تحصيل الاغراض الشخصيه و انما المحرك فى هذا المجال مقدار و درجه اهتمام العاقل بغرضه ففى مقام تحصيل الاغراض التكوينييه لا مجال للحجيه التعبديه، الا ان هذا لا يمنعنا من التمسك بالسيره العقلانيه على حجيه الظهور التعبديه

و السبب هو ان هذه السيره اياً كانت دوافعها و مناشئها و مهما كان سببها، في مجال تحصيل الاغراض التكوينية فعلى كل حال شكّل سلوكا يوميا عاما و جبليا و عاده للانسان العرفى في حياته فعندما يتحول السيره الى سلوك عفوى جبلى، ما هو الضمان ان لا تمتد هذه العاده بنفسها الى مجال الاغراض التشريعيه؟

نعم ان هذا السلوك سلوك في مجال الاغراض التكوينية لكن لا يضمن ان لا يمتد هذا السلوك الى مجال الاغراض التشريعيه لان هذا صار عاده للانسان

فدائما مجال الاغراض التشريعيه يقع في موقع التعرض لهذه السيره و يقع في معرض خطر امتداد هذه السيره الى مجال الاغراض التشريعيه لان هذا اصبحت عاده للناس و ادبا اجتماعيا و نهجا عرفيا يعاب الانسان اذا لم يلتزم بها حيث انها صارت من الاعراف، فسوف تشكّل السيره احراجا للشارع في مجال الاغراض التشريعيه حيث ان الناس يعملون بظاهر الكلام في كلام الشارع ايضا

ص: ١٢٩

فالسيره المستحكمه التي صارت عاده للناس فتمتد الى مجال الاغراض التشريعيه فعندما تصيح السيره عاده لا ضمان لعدم امتدادها الى مجال الاغراض التشريعيه

فاذا لم يكن الشارع راضيا بهذه السيره فيلزم ان يردع عنها لان هذه السيره تمتد فيما بعد الى فهم كلام الشارع

اذن فاذا لم يردع تكون هذه السيره دليلا على حجيه الظهور فهذا الاعتراض غير وارد

هذا هو الوجه الاول فى مراد الاصحاب من حجيه الظهور بالسيره العقلانيه

الوجه الثانى:

ان يكون مقصودهم هو ان كل عاقل لو سئلته عن حال عبد يطبق اعماله جميعها على طبق ظاهر كلام المولى فاذا كان ظاهر كلام المولى وجوب فعل فيفعله و اذا كان ظاهر كلام المولى ممنوعيه فعل فلا يفعله و لاجاب العاقل بانه نعم العبد فانه عبد مخلص للمولى و ليس مقصرا فى حق المولى

هذا الوجه يختلف عن الوجه الاول و ليس الملحوظ هنا عمل العقلاء فى مجال الاغراض التكوينييه بل هذا الوجه مطلب شرطى يعنى كل عاقل لو سئلته عن حال هذا العبد لكان جوابه هذا

و هذا المطلب الشرطى هو مراد الاصحاب من حجيه الظهور بالسيره العقلانيه

هذا الوجه ما ذا يقصد منه؟ هناك احتمالات ثلاثه:

الاحتمال الاول: ان يقصد به ان كل عاقل يمدح هذا العبد بغض النظر عن انه جعل المولى له حجيه الظهور ام لا

الاحتمال الثانى: ان يقصد به ان كل عاقل لو تقمص قميص المولويه و جلس مجلس الامر لجعل ظاهر كلامه حججه على عبده فهذه قضيه شرطيه يبنى عليها كل عاقل و لو ارتكازا

ص: ١٣٠

فبينى العقلاء على ان يلزموا الأمر بظاهر كلامه و المامور بظاهر كلام الأمر

الاحتمال الثالث: ان يقصد به ان العقلاء عندما يجعلون المولويه لشخص على اشخاص آخرين انما يجعلون المولويه له فى خصوص دائره الظواهر لا- اوسع من هذه الدائره بحيث تقتضى مولويته الاحتياط التام و تحرى النص فى كل مورد لا- العمل بالظهور

فاذا كان ظاهر كلام الأمر شيئاً يجب العمل بظاهر كلامه و الموليوات عاده تجعل فى هذه الدائره لا فى دائره اوسع

فهذه احتمالات ثلاثه

ان قصد الاحتمال الاول اى: ان قصد ان كل عاقل يمدح هذا العبد الذى يطبق اعماله وفق ظاهر كلامه بغض النظر عن جعل الحجية التعبدية للظهور، فهذا الاحتمال مرجعه اما الى دعوى الحجية الذاتيه للظهور -التي قد بحثنا عنها- و هذا غير مقصود للاصحاب قطعاً لان مدعاهم قيام سيره عقلائيه على حجيه الظهور التعبدية لا الحجية الذاتيه

و اما مرجعه الى ان كل عاقل بنفسه يجعل ظهور كلام اى مولى من الموالى حجه على عبده فيمدح ذاك العبد على عمله بظاهر كلام المولى و يثنى عليه او يعاتبه بمخالفه ظاهر كلام المولى و هذا هو الشق الثانى

و جوابه انه ما هو علاقته هذا العاقل لجعل الحجية لظاهر كلام المولى؟ هذا لغو صرف لان الحجية حكم يجعله نفس الأمر و المولى لماموره فعلى كل حال ليس هو مقصود الاصحاب قطعاً

يبقى الاحتمال الثانى و الثالث و كلاهما صحيح اى ان كل عاقل اذا تمصص قميص المولويه يجعل الحجية لظاهر كلامه على العبد

ص: ١٣١

هذا شكل من السيره العقلانيه على حجيهِ الظهور و كذلك الاحتمال الثالث هو صحيح اى ان العقلاء يعطون المولويه فى دائره ظواهر الكلام

فدرسنا المقطع الاول من كلام الاصحاب و عرفنا المعنى الصحيح المقصود من كلامهم

و يبقى البحث عن المقطع الثانى من كلامهم و ياتى ان شاء الله

حجيه الظهور بحث الأصول

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: حجيه الظهور

و اما المقطع الثانى من كلام الاصحاب حيث قالوا ان الشارع امضى هذه السيره العقلانيه

اثبات امضاء الشارع للسيره العقلانيه من خلال قياس المساواه و الاولويه:

ما هو دليل الاصحاب على امضاء الشارع لهذه السيره ؟ قد يستدل بقياس المساواه فيقال ان الشارع هو احد العقلاء و مساو لهم

فاذا كان العقلاء قد بنوا بما هم عقلاء على حجيه الظهور فالشارع مثلهم و مساو لهم فهو يبنى على حجيه الظهور

او بقياس الاولويه فيقال ان الشارع هو سيد العقلاء و اعقل العقلاء فاذا كان العقلاء بانين على حجيه الظهور فسيد العقلاء بطريق

اولى بان على حجيه الظهور

فقد يستدل على امضاء الشارع بمثل هذا الدليل

الجواب على هذا الاستدلال:

الا ان هذا الاستدلال لو تم فانما يتم بناء على مسلك المحقق الاصفهاني فى استكشاف رضا الشارع للسيره و قد تقدم تفصيله و

النقاش فيه حيث يمكن ان يبنى الشارع على خلاف ما بنوا عليه لانه يفهم ما لا يفهمونه

فمسلك المحقق الاصفهاني فى طريق استكشاف رضا الشارع للسيره هو ان الشارع من العقلاء بل سيدهم فهو يبنى على ما يبنى

عليه سائر العقلاء

هذا المسلك اضافه على نقاشنا السابق فيه يرد عليه انه مع غض النظر عن الاشكال السابق فلا يتم هنا بالخصوص لان العقلاء

يبنون على حجيه الظهور و ليس من دابهم تقطيع الكلام و الاعتماد على القرائن المنفصله لان الاعتماد على القرائن المنفصله امر

نادر فى العقلاء و قد يتفق و لا يكون شائعا و لكن الشارع يعتمد كثيراً ما على القرائن المنفصله و دأبه التقطيع فما اكثر الموارد

التي اعتمد الشارع فيها على القرائن المنفصله حيث يوجد العام فى زمان و ياتى الخاص فى زمان آخر و ... فالشارع يقطع و

يذكر قسما من مراده فى دليل و يذكر القسم الآخر فى دليل آخر

ص: ١٣٢

بينما نرى ان مثل هذا التقطيع حاله نادره عند سائر العقلاء

فحينئذ نحن لم نر عاقلا كان بناوه على التقطيع و الاعتماد على القرائن المنفصله حتى نرى انه يجعل الحجيه للظهور حتى نقيس الشارع عليه و نقول ان الشارع مثل العقلاء بل سيدهم فيبنى قطعاً على حجيه الظهور

فليس عندنا عاقل يبنى على حجيه الظهور فيما اذا يعتمد على القرينه المنفصله و فى موارد تقطيع الكلام حتى نقيس الشارع عليه و نقول ان الشارع ايضا بما هو من العقلاء و بما هو ريس العقلاء فيبنى على حجيه الظهور فيستكشف امضاؤه للسيره

فالعقلاء قلما يعتمدون على القرائن المنفصله و قلما يقطعون فلا- يمكن قياس الشارع بالعقلاء لان الشارع كثيرا ما يعتمد على القرائن المنفصله

فهذا الطريق لاثبات الامضاء غير صحيح

الطريق الصحيح لاثبات امضاء الشارع للسيره العقلانيه:

و انما الطريق الصحيح للامضاء ما تقدم فى بحث السيره حيث قلنا يوجد طريقان لاثبات السيره و ذكرا فى الحلقات

الطريق الاول: الطريق القائم على الاساس العقلى و على اساس استحاله نقض الغرض التى هى حكم عقلى

فان العاقل الملتفت لا ينقض غرضه

فبناء العقلاء على حجيه الظهور او على حجيه خبر الثقه او اى شىء آخر يوجب ان تتكون لديهم قريحه و تتشكل فى نفوسهم عاده يمشون على هذا الطبع حتى فى علاقتهم بالشريعه فكما يمشى المولى العرفى فى عبده العرفى على هذه العاده اى على حجيه الظهور فكذلك يمشى العقلاء وفق هذه العاده حتى فى علاقتهم بالشارع فيتعاملون مع اوامر الشارع معامله الاوامر العرفيه فيفهمون المراد من ظاهر الكلام

فعندما يريدون ان يفهموا كلام الشارع يفهمون من خلال الظاهر

فلو لم يكن الشارع راضيا بهذا النهج فى فهم احكامه و غير راض بفهم احكامه و اوامره و نواهيه من الظواهر لكان يردع حتما على العمل بالظواهر لان هذا يشكل خطرا على اغراضه و اوامره و نواهيه فهو يشكل الخطر و لو على المتشرعه حيث انهم يعملون بالظاهر فى فهم احكام الشارع فلو لم يكن الشارع راضيا به لكان يردع لانه لو لم يردع فيوجب نقض الغرض و نقض الغرض مستحيل

فمن المستحيل ان يسكت الشارع عن سيره عقلائييه تشكل خطرا على اغراضه فاذا سكت و لم يردع نفهم انه راض بالدلاله العقلية لانه عاقل و لا ينقض اغراضه

و لو كان قد ردع فعلا لوصل الردع الينا بينما لم يصلنا ردع من هذا القبيل و لو فى ضمن خبر ضعيف يدل على عدم حجيه ظواهر الشارع

فعدم الوصول يدل على عدم وجود الردع و عدم وجود الردع يدل على الامضاء

هكذا كنا نكشف امضاء الشارع للسيره

الاشكال على الطريق العقلي:

قد ياتى اشكال و يرد اعتراض يقول ان الردع عن هذه السيره قد حصل و وصل الينا من خلال ادله الاصول العمليه التي بينها الشارع لموارد الشك فى التكليف و الظن فى التكليف فمثلا دليل اصاله البراءه يشمل كل حكم و كل تكليف الزامى نشك فيه و لا نعلم الحكم فيه فالشك يعم الظن و الاحتمال و الشك بالمعنى الخاص

فاذا كان ظاهر كلام المولى دالا- على حكم الزامى فحيث ان الظهور لا يوجب العلم و لا يفيد القطع و غايه ما ينتجه هو الظن بثبوت الحكم، فيكون التكليف مضمونا و يرفع هذا الحكم الالزامى بموجب دليل البراءه لانه غير معلوم و معنى رفع هذا الحكم - رغم وجود الظهور فى كلام المولى فى ثبوت الحكم - هو الردع عن العمل بالظهور

فدليل البراءه يردع عن العمل بالظهور فقد حصل الردع و وصل الينا ايضا

هذا هو الاشكال الذى قد نواجهه فى الطريق الاول و الطريق العقلي لاثبات الامضاء

الجواب على هذا الاشكال:

هذا الاشكال لا يصح و ذلك لاننا نقول فى مقام الجواب على هذا الكلام انه يوجد بيانان للجواب على هذا الاشكال و قد تقدم هذان البيانان قبل فتره

الجواب الاول: يمكن ادعاء توسعه في متعلق العلم الذى اخذ غايه فى ادله الاصول الشرعيه فدليل اصاله البراءه يدل على رفع ما لا يعلمون فاذا حصل العلم ينتهى امد الاصل و هكذا فى سائر الاصول

متعلق هذا العلم ما هو؟

قد نجعل متعلق هذا العلم عباره عن الحكم الالزامى فاذا علمنا بالحكم الالزامى ينتهى امد الاصل و اذا لم نعلم به يجرى الاصل فاذا جعلنا متعلق العلم عباره عن الحكم الالزامى المولوى فالاشكال وارد لان الحكم الذى كان الكلام ظاهرا فيه حكم الزامى غير معلوم لان الظهور لم ينتج العلم بهذا الحكم فهذا الحكم غير معلوم رغم ان الكلام ظاهر فيه فتجرى البراءه لان نهايه عمر البراءه عباره عن العلم بالحكم الالزامى و فيما نحن فيه ما حصل العلم بالحكم الالزامى

هذا اذا جعلنا متعلق العلم عباره عن خصوص الحكم الالزامى

اما اذا وسعنا دائره متعلق هذا العلم و قلنا ان امد الاصل العملى عباره عن العلم بكل خطاب مولوى الزامى لا خصوص العلم بالحكم الالزامى فحينئذ لا يرد الاشكال حيث يوجد خطاب مولوى الزامى و نعلم بوجود هذا الخطاب الذى هو ظاهر فى الحكم فينتهى امد البراءه لان البراءه تجرى الى ان نعلم بالخطاب المولوى الالزامى و المفروض انه قد وصل هذا الخطاب الظاهر فى الوجوب والحرمة

فيصدق مع وجود هذا الكلام انا حصلنا على خطاب مولوى الزامى فلا تجرى البراءه لانها تجرى عند عدم وجود الخطاب الالزامى الظاهر فى الوجوب و الحرمة

و للبحث صلته تاتى ان شاء الله

حجيه الظهور بحث الأصول

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع: حجيه الظهور

كان الكلام فى الاستدلال بالسيره العقلائيه على حجيه الظهور

و قلنا ان هذه السيره لا بد من اثبات امضاء الشارع لها و قلنا ان الطريق الصحيح فى اثبات الامضاء عباره عن الطريقتين الذين ذكرناهما فى بحث السيره

ص: ١٣٥

الطريق الاول الطريق القائم على اساس الدليل العقلى و كان هناك اشكال يقول ان هذه السيره العقلائيه مردوع عنها من قبل

الشارع و غير ممضيه و ذلك الردع قد وصل من خلال ادله الاصول العمليه فكنا بصدد الجواب عن هذا الاشكال حيث قلنا انه يمكن الجواب عليه باحد بيانين:

البيان الاول: دعوى التوسعه فى متعلق العلم الذى جعل غايه فى دليل البراءه فنتتهى مده البراءه بوجود العلم فندعى التوسعه فى متعلق العلم، فاذا كان متعلق العلم خصوص الحكم الالزامى فدليل البراءه يردع عن حجيه الظهور لانه الظهور لا- يوجب العلم بالحكم الشرعى فتجرى البراءه

اما لو وسعنا فى متعلق العلم و قلنا انه ليس المراد بخصوص الحكم الالزامى بل المراد هو العلم بالخطاب الالزامى و هذا العلم حاصل فى ما اذا كان الكلام ظاهرا فى الحكم الشرعى فالغايه التى هو العلم بالخطاب الالزامى المولوى موجود فنتتهى مده البراءه فلا- تجرى البراءه حتى تردع عن العمل بالظهور فلسان دليل البراءه لا- يصلح رادعا عن الظهور لان البراءه مغيبى بالعلم بالخطاب المولوى الالزامى و هذه الغايه حاصله فى موارد العلم بالخطاب الالزامى فى موارد ظهور الدليل فى الحكم الشرعى الالزامى

هذا هو البيان الاول

البيان الثانى: ان لم نقل بالتوسعه فى متعلق العلم هناك بيان آخر سنذكره بعد قليل حول الآيات القرآنيه الناهيه عن العمل بالظن و نوجل هذا البيان الى بعد قليل

هذا حول الاشكال الاول

الاشكال الثانى:

هناك اشكال آخر المقصود منه اثبات الردع عن العمل بالظهور من خلال الآيات الناهيه عن العمل بالظن و اتباع غير العلم مثل قوله تعالى: لا تقف ما ليس لك به علم ان الظن لا يغنى من الحق شيئا ان يتبعون الا الظن و هذه الآيات تنهى عن العمل بالظهور لان العمل بالظهور اتباع لغير العمل و مردوع عنه من خلال الآيات و هذه الآيات بشمولها و عمومها للظن تنهى عن اتباع الظن

ص: ١٣٦

هذا الاشكال يختلف عن الاشكال السابق حيث ان الاشكال السابق يتمسك بادلله الاصول فى الردع و هذا الاشكال يتمسك بالآيات

الجواب عن الاشكال الثانى:

و الجواب عن هذا الاشكال هو ان ردع الشارع عن السيره العقلائيه فيما اذا لم يكن راضيا بهذه السيره يصدر منه صوتا عن نقض الغرض. فان الردع يصدر من الشارع بملاك انه يرى ان هذه السيره تشكل خطرا على اغراضه فلو لم يكن راضيا بها لكان عليه ان يردع لانه لو سكت و لم يردع فنقض غرضه بيده و نقض الغرض بيد صاحب الغرض مستحيل عقلا فلا تصلح هذه الآيات و ادله الاصول للردع عن السيره العقلائيه القائمه على العمل بالظهور لان مثل هذه السيره العظيمه المستحكمه الراسخه فى ذهن العقلاء لا يردع الشارع عنها من خلال الاطلاقات و العمومات فاذا اراد الشارع ان يردع عن هذه السيره لا يردع من خلال العمومات و الاطلاقات لان فى دلالة هذه الآيات على شمول مثل هذه السيره شىء من الغموض و الابهام

فاذا اراد الشارع ان يردع عن السيره الراسخه يجب ان يردع من خلال الرادع القوى المستحكم الراسخ فى ذهن المتشرعه و العرف و العقلاء

فكلما كانت السيره اقوى و اشد يجب ان يكون الردع اقوى حتى يكون صالحا للهجوم على تلك السيره و اقتلاع جذور خذه السيره مثل الردع الموجود عن العمل بالقياس فاذا اراد الشارع عن العمل بالقياس لم يكتف بالعموم و الاطلاق بل صرح فى مقام الردع عن العمل به رغم ان العمل بالقياس ليس بمستوى العمل بالظهور

فترى التصريحات الكثيره من الشارع فى مقام الردع عن العمل بالقياس رغم ان الحاجه الفقهييه الى القياس اقل بمراتب من الحاجه الفقهييه الى الظهور

ص: ١٣٧

فلا- يمكن ارتداع المتشرعه عن هذه السيره من خلال هذه العمومات و الاطلاقات التي لا يلتفت الي كونها رادعه عن العمل بالظهور الى النادر القليل من الناس و لذا نرى ان العمل بالظهور لم يتزعزع فما ارتدع المتشرعه عن العمل بالظهور لا من حيث انهم تمردوا على الشارع بل من حيث انهم لم يفهموا منها الردع عن العمل بالظهور رغم انهم وقفوا على مثل هذه العمومات و الاطلاقات

فالاشكال الثانى غير وارد و غير صحيح

هذه الاشكال مع الجواب الذى ذكرناه مشترك بين باب حجيه الظهور و بين باب حجيه خبر الواحد و قد تقدم فى بحث حجيه خبر الواحد حيث تمسكنا فى اثبات حجيه خبر الواحد بالسيره فجاء هذا الاشكال و الجواب

و هناك اجوبه اخرى ذكرناها فى بحث خبر الواحد

الجواب المختص بباب حجيه الظهور:

و يوجد فى مقامنا جواب آخر يختص بباب الظهور و لا ياتى فى باب خبر الواحد

و هو ان يقال ان هذه العمومات و الاطلاقات القرآنيه و الروائيه هى بنفسها ظهورات فكيف هى تردع عن العمل بالظهور؟ بعبارة اخرى تستحيل الرادعيه لان ما تريدون جعله رادعا عن العمل بالظهور هو بنفسه ظهور و ظن فلكى يكون هذا الظهور و الظن رادعا عن العمل بالظهور يجب ان يكون حجه و اذا صارت حجه ردعت عن نفسها و عن العمل بالظهور الشامل لنفسه و لذا تسقط حجيتها فيلزم من حجيتها عدم حجيتها و هذا امر محال عقلا

فردع الشئ عن نفسه مستحيل

هذا هو الجواب الذى يمكن ذكره هنا و لا يتم ذكره فى بحث خبر الواحد لان هذه العمومات و الاطلاقات يراد منها الردع عن العمل بخبر الواحد فهناك ليس المدعى ردع الآيات عن العمل بالظهور حتى يجىء هذا الجواب

ص: ١٣٨

و لكن يجيء هذا الاشكال فى بحث حجه الظهور و ياتى هذا الجواب ايضا

الاشكال على الجواب المختص باب حجه الظهور:

الا ان هذا الجواب بالامكان ابطاله فى مانحن فيه بان نقول: ان هذا المحذور العقلى الذى ذكر فى هذا الجواب و هو عدم امكان الردع عن العمل بالظهور بالظهور، ياتى هذا المحذور و يرد فيما اذا اريد بهذه الاطلاقات و العمومات ان تردع عن نفسها فنحن نفهم بقرينه هذا المحذور العقلى ان هذه الآيات تردع عن ظهورات اخرى غير نفسها و لا تردع عن نفسها لانه يرد المحذور العقلى و اما ردعها عن سائر الظهورات لا يتلى بالمحذور العقلى

اذن نأخذ بهذا الردع فيرجع مره اخرى الاشكال عن ردع العمل بالظهور من خلال الآيات القرآنيه و ان لم تكن هذه الآيات رادعه عن العمل بظهور نفسها فان الضرورات تتقدر بقدرها

فالسيره القائمه عن العمل بالظهور ردعت عنها من خلال هذه الآيات القرآنيه

الاشكال فى حجه الظهورات القرآنيه:

فان قيل: باى وجه نأخذ بهذا الردع و الحال ان هذا الردع ليس الا ظهورا من الظهورات و الكلام فى نفس حجه الظهور؟

الجواب عن هذا الاشكال:

قيل: ان شخص هذا الظهور حجه قطعاً لان السيره قامت على حجه الظهور فان اصل السيره ما انكرت و لم يردع عنها الشارع فى خصوص شخص هذه الظهورات فلا تشمل الآيات الناهيه نفسها فلم يردع عن السيره القائمه على العمل بشخص هذا الظهور فتكون هذه السيره حجه فى خصوص هذه الآيات

هذا فيما يتعلق بهذا المطلب و للبحث صله تاتى ان شاء الله فى يوم السبت

حجه الظهور بحث الأصول

Your browser does not support the audio tag

الموضوع: حجه الظهور

كنا نتكلم حول الاستدلال بالسيره العقلانيه على حجه الظهور و اثبتنا هذه السيره بالبيان التى تقدم ثم صرنا بصدد اثبات امضاء الشارع لهذه السيره و قلنا ان الصحيح فى طريق اثبات الامضاء عباره عن ان نسلك احد الطريقتين

ص: ١٣٩

الطريق الاول هو الطريق القائم على الاساس العقلى و بينا ذلك ثم جاء هنا اشكال يقول ان هذه السيره العقلانيه على العمل

بالظهور لم يَمْضِها الشارِع و انما رَدَع هنا و الرَدَع جاء من قِبَل الآياتِ الناهية عن اتِّباعِ الظنِّ و غيرِ العلمِ فكنا بصدِّدِ الجوابِ على هذا الاشكالِ و اجبنا عليه بجوابِ مشتركِ بين ما نحن فيه و بين هذا الاشكالِ نفسِه الذي يرد على الاستدلالِ بالسيرةِ العقلانيَّةِ على العملِ بخيرِ الواحدِ ثم ذكرنا جوابا مختصا ببابِ حجِّيةِ الظهورِ و الجوابِ المختصِ ذكرناه في البحثِ السابقِ و هو ان هذه العموماتِ و الاطلاقاتِ التي تدعون انها رادعه لا تمكِّن ان تردع لانها بنفسها ظهوراتِ فلا يمكن ان تردع عن العملِ بالظهورِ

هذا هو الجوابِ المختصِ بما نحن فيه

الاشكالِ على الجوابِ المختصِ ببابِ الظهوراتِ:

ثم قلنا ان بالامكانِ لشخصِ ان يبطلِ هذا الجوابِ و يقول ان الرادعيه مستحيله فيما اذا اريد الرَدَع بالعموماتِ و الاطلاقاتِ عن نفسها فهنا يرد المحذورِ العقلي و لكن ما هو المانع ان تردع عن العملِ بسائرِ الظهوراتِ غيرِ نفسها من قبيلِ العملِ بالظهورِ الذي هو من جملةِ الظنونِ فناخذ بهذا الردعِ

هذا ما قد يقال في المقامِ

فان قيل انه كيف ناخذ بهذا الردعِ و كيف نفسر حجيتها لان رادعيها متفرعه على حجيتها و الكلام بعد في اصل حجِّيةِ الظهورِ

قيل: ان شخص هذه الظهوراتِ ثبت حجيتها بالسيرةِ العقلانيَّةِ لان اصل السيره موجود و غير منكر فالعقلاء يعملون بظهور الآياتِ و المطلقاتِ و لا ردع عن هذه العموماتِ و المطلقاتِ بالخصوصِ غيرِ نفسها غيرِ الشاملِ لنفسها فاذا اصبحت حجه فهي تردع عن سائرِ الظهوراتِ

ص: ١٤٠

فالحاصل ان هناك فرقا بين شخص هذا الظهور الذي يردع و بين سائر الظهورات فمخصصها حجه و سائر الظهورات ليس بحجه فلا- ملازمه بين حجيتها و حجيه سائر الظهورات لانه لا- رادع عن العمل بالظهورات و العمومات مع ان الرادع عن العمل بسائر الظهورات موجود فيثبت حجيه العمومات دون سائر الظهورات

فبالامكان التفكيك بين هذه الظهورات بالخصوص و بين سائر ظواهر كلام الشارع لانه يوجد الردع عن العمل بسائر الظهورات و الردع نفس الآيات و المطلقات

اللهم الا ان يقال نحن نقطع بعدم الفرق بين هذه الظهورات و بين سائر الظهورات فاما ان جميع الظهورات حجه و اما ان جميعها ليس بحجه

و هذا معناه ان ردع هذا الظهور عن سائر الظهورات يستلزم الردع عن نفسها ايضا للعلم بعدم الفرق بينها جميعا فردعه عن سائر الظهورات يستلزم ان يكون رادعا عن نفسه ايضا

و حيث ان ردعه عن نفسه مستحيل فردعه عن سائر الظهورات ايضا مستحيل

فالسيره العقلانيه قائمه على العمل بالظهور

هذا تمام الكلام فى الطريق الاول لاثبات امضاء الشارع و قد عرفنا ان هذا الطريق صحيح و لا يرد عليه اى اشكال

و حاصل هذا لا طريق اصبح انه لولا الامضاء و لو لم يكن الشارع راضيا بهذه السيره يجب ان يردع عن هذه السيره لانها تشكل خطرا على اغراضه لان العقلاء سيرتهم على العمل بالظهور و هذه العاده تسرى الى ظواهر كلام الشارع فاذا كان الشارع غير راض بفهم كلامه من خلال الظواهر فيجب ان يردع عنه و حيث لم يردع فسكوته يدل على الامضاء لان سكوته بمعنى نقض الغرض بيده و نقض الغرض مستحيل

ص: ١٤١

الفائده المتربته على الطريق الاول:

و هناك فائده تترتب على هذا الطريق و هى اننا فى طريق اثبات حجه هذا الظهور لا نحتاج الى اثبات سيره عقلائيه على العمل بالظهور فى مجال الاغراض التشريعيه الثابته بين الموالى و العبيد بل تكفينا سيره عقلائيه على العمل بالظهور فى مجال الاغراض التكوينييه

لانه قد تقدم و اتضح ان هناك سيره للعقلاء على العمل بالظهور فى مجال الاغراض التكوينييه و هناك سيره للعقلاء على العمل بالظهور فى مجال الاغراض التشريعيه

و الاول مثل عمل المريض بظواهر كلام الطبيب لانه لا يوجد الأمر و المولى و العبد فى البين فى هذا المثال

و هناك ايضا سيره عقلائيه على العمل بالظهور فى مجال سلوك الأمر العرفى مع عبده فالعبد يعتمد على ظاهر كلام المولى و يعمل به فى فهم امر المولى و المولى ايضا يطالب العبد بالعمل بظاهر كلامه و يواخذه على ترك العمل بظاهر كلامه

و هذا معناه سيره العقلاء على العمل بالظهور فى مجال الاغراض التشريعيه

و الآن نقول ان هذا الطريق فائدته اننا لا نحتاج ان نثبت ان سيره العقلاء قائمه على العمل بالظهور فى مجال الاغراض التشريعيه و تكفينا سيرتهم على العمل بالظهور فى مجال الاغراض التكوينييه

فان شكك احد فى استقرار بناء العقلاء على العمل بالظهور فى مجال الاغراض التشريعيه فيكفينا اثبات سيرتهم على العمل بالظهور فى مجال الاغراض التكوينييه

و ذلك بان نقول ان العقلاء اذا اصبح بناوهم على العمل بالظهور فى مجال الاغراض التكوينييه يوجب الاعتياد لدى العقلاء فيصبح العمل بالظهور من طبيعهم و عادتهم فيأتى الدليل العقلى الذى يقول: اذا اصبح العمل بالظهور فى مجال الاغراض التكوينييه من عادته العقلاء فيعملون بالظاهر فى مجال الاغراض التشريعيه طبعاً فتشكل خطراً على اغراض الشارع فيجب عليه ان يردع عن العمل بالظهور فى مجال الشرعيات و عدم ردعه يدل على رضاه

ص: ١٤٢

اذن نحن لا نحتاج فى اثبات بناء العقلاء على العمل بحجيه الظهور الى التدقيق كما فعله بعض حيث انهم يدققون فى كيفيه عمل العقلاء بالظهور و يقولون انه من الممكن ان يكون عمل العقلاء بالظهور من باب حصول الاطمينان او الاحتياط او الغفله عن الاحتمال المعاكس او تقديم الاهم عند التراحم و امثال هذه الاحتمالات

فلا نحتاج الى التدقيق فى سبب بناء العقلاء على العمل بالظهور بل اصل قيام السيره على العمل بالظهور مهما كان سببه و منشؤه فى حقل التكوينيات يكفينا فى اثبات حجيه الظهور فى حقل الشرعيات ايضا لان العاده تسرى الى غيرها ايضا فسكوت الشارع يكشف عن رضاه بالعمل بالظهور

و هذا البيان يجرى فى حجيه خبر الواحد و المجتهد و اهل الخبره ايضا لانه فى هذه المسائل ياتى هذا البحث و السؤال عن كيفيه اثبات حجيه قول المجتهد بالنسبه الى المقلد و حجيه خبر الثقه و حجيه قول اهل الخبره

فعنده دليل هذه الحجيات هى السيره على العمل بها و هذه السيره ياتى فيها هذا الاشكال الذى درسناه بالنسبه الى حجيه الظهور

اشكال حول امكان العمل بالظهور:

فالاشكال هو امكان العمل بالظهور و العمل بخبر الثقه و العمل بقول المجتهد من باب حصول الاطمينان او الغفله او الاحتياط او تقديم الاهم عند التراحم و مثل هذه السيره لا تجدى فى اثبات حجيه الظهور فيما اذا لم يفد الظهور الاطمينان و هذا الاشكال ذكره السيد كاظم الحائرى فى باب خبر الواحد

الاجابه على هذا الاشكال:

و هذا الاشكال غير وارد لان العقلاء يعملون بخبر الواحد و يعملون بالظواهر قطعا و هو امر محسوس و هذا العمل مهما كان سببه من اطمينان و الاحتياط و الغفله و يوجب العاده على العمل بالظهور و خبر الثقه و قول اهل الخبره و الجرى عليه فى الشرعيات فلو لم يرض الشارع بذلك لكان عليه ان يردع عنه لانه يشكل خطرا على اغراضه و قد تقدم هذا الاشكال فى باب خبر الواحد و ذكرنا هذا الجواب ايضا

ص: ١٤٣

و كذلك لا- نحتاج الى التدقيق فى ان حجيه قول اهل الخبره فى دائره الحسيات لا فى دائره الحدسيات مثل الفتوى لان باب علوم الاجتهاد باب العلوم الحدسيه و فرق كبير بين العلوم الحسيه و الحدسيه لان درجه الاشتباه و الخطا اقل بكثير فى العلوم الحسيه من العلوم الحدسيه

و الجواب نفس الجواب لان اصل العمل بقول اهل الخبره ثابت و يوجب العاده للعقلاء بحيث يجرون وفق هذه العاده فى فهم شريعتهم ايضا فاذا يريد ان ياخذ دينه، يراجع الخبير و ما يفرّق بين العلوم الحسيه و الحدسيه فاذا لم يكن الشارع راضيا بفهم كلام مولاه من ظاهر الكلام لكان عليه ان يردع عن العمل بالظهور و الا فقد نقض غرضه بيده و نقض الغرض مستحيل

هذا تمام الكلام فى الطريق العقلى لاثبات الامضاء و ياتى انشاء الله تتمه البحث غدا

حجيه الظهور بحث الأصول

Your browser does not support the audio tag

الموضوع: حجيه الظهور

كنا بصدد امضاء الشارع للسيره العقلانيه على العمل بالظهور و ذكرنا ان هناك طريقين لاثبات الامضاء

و ذكرنا الطريق الاول و الذى كان عبارته عن الطريق العقلى

الطريق الثانى:

و الطريق الثانى لاثبات الامضاء هو الطريق القائم على الطريق الاستظهارى لا الاساس العقلى، اى نستظهر امضاء الشارع من حال الشارع و نقول ان ظاهر حال الشارع هو انه يمضى السيره العقلانيه التى يعاصرها بوصفه شارعا حيث انه يرى سيره عقلانيه على شىء معين و مع ذلك سكت فظهور حاله فى امضاء الشارع و ان لم يكن راضيا به يجب عليه ان يردع و ينهى عنه فهذا ظهور حالى تتمسك به فى المقام و ثبت به ان الشارع امضى هذه السيره

ص: ١٤٤

هذا الظهور الحالى يجرى فى كل سيره عقلانيه تكون بمرأى و مسمع من الشارع و لكن هذا الظهور الحالى فى هذه السيره بالذات اى السيره القائم على العمل بالظهور اقوى من الظهور الحالى فى سائر السير العقلانيه

فى سائر السير العقلانيه ايضا ظاهر حال الشارع امضاء السيره لكن هنا ظاهر حاله فى الامضاء اقوى لان بالامكان ان نعتبر هذا الظهور الحالى ظهورا لفظيا كلاميا و هذا ما لا يمكن فى سائر السير العقلانيه

لان نفس تصدى الشارع لتفهيم احكامه و اوامره و نواهيته من خلال الظهورات -بحيث ان الشارع لا- يتقيد بان يبرز عبارات صريحه بل يستعمل عبارات ظاهره فى المراد- ظاهر فى انه بان على ان الظهورات مرجع و حجه فى مقام اقتناص المراد و هذا

ظهور للشارع بما هو متكلم فظاهر حاله ان يبين مرداده بظاهر كلامه فهو بما هو متلفظ يظهر حاله فى المدعى فيقرب هذا الظهور الحالى من الظهور اللفظى و هذا ما لا يوجد فى سائر السير العقلائيّه

فليس ظهورا حاليا صرفا بل هو ظهور كاللفظى

هذا هو الطريق الثانى لاثبات الامضاء

الاشكال على الطريق الثانى:

الا ان هذا الطريق اول ما يرد عليه من الاشكال انه لا يمكن جعل هذا الظهور الحالى شبه اللفظى دليلا على الامضاء لانه ظهور حالى او ظهور لفظى و لكن ما هو الدليل على حجيه هذا الظهور

فلا يمكن اثبات امضاء الشارع للسيره العقلائيّه على العمل بالظهور بظهور حال الشارع و هذا دور واضح فيجب ان تثبت فيما سبق حجيه ظهور حال الشارع حتى تثبت به امضاء الشارع للسيره العقلائيّه على العمل بالظهور

اللهم الا ان يحصل لنا اليقين بمدلول هذا الظهور و هذا تمسك باليقين و ليس تمسكا بالظهور الحالى او ان نلتقى فى مقام اثبات حجيه الظهور بين سيره المتشرعه و سيره العقلاء

ص: ١٤٥

و ذلك بان ناتي شخص هذا الظهور الحالى و نقول انه حجه بالسيره المتشرعه حيث ان سيره اصحاب الاثمه قامت سيرتهم على العمل بالظهور الحالى حيث ان ظاهر حال الشارع هو الامضاء فالمتشرعه كان ظاهر حال الاثمه عندهم ان الاثمه راضون بالسيره العقلانيه ثم من خلال هذا الظهور الحالى نثبت امضاء الشارع لسائر السير العقلانيه

اريد ان اقول ان المقدار الثابت من سيره المتشرعه هو العمل بالظهور القوى - حيث انه دليل لبي- و هذا الظهور الحالى مصداق من الظهور القوى لان ظاهر حال سكوت الشارع تجاه سلوك مجتمع هو امضاء هذه السيره- ثم على اساس هذا الظهور الحالى نثبت امضاء الشارع لسائر الظواهر

فبذلك قد لفقنا بين السيره المتشريه و السيره العقلانيه فطريق التلفيق طريق صحيح

و بذلك تم الكلام عن الاستدلال بالسيره العقلانيه و بذلك قد اكملنا البحث عن الحججه التعبيديه للظهور و تبين ان كلا من الاستدلال بالسيره المتشريه و السيره العقلانيه استدلال تام و صحيح و بذلك نثبت حججه الظواهر

هذا تمام الكلام فى الدليل على اصاله الظهور

المقارنه بين الاستدلال بالسيرتين:

و بما اننا واجهنا سيرتين لا بد لنا من المقارنه بين السيرتين فاذا قارنا بين الاستدلال بهاتين السيرتين نرى ان الاستدلال بالسيره المتشريه اقوى لان سيره المتشرعه متلقاه من الشارع و معلوله لراى الشارع فلو لم يكن راى الشارع هذا لما انعقدت سيره المتشرعه حيث انهم متشرعه فاذا عملوا عملا- معناه انهم اخذوه من الشارع فلا نحتاج الى اثبات عدم الردع من الشارع فنفس انعقادها و تكونها دليل انى يكشف عن موقف و راى الشارع كما يكشف المعلول عن علته

و هذا بخلاف سيره العقلاء حيث انها ليست متلقاه من الشارع. نعم اذا لم يردع الشارع عنها نستكشف الحكم الشرعى من خلالها و لكنها بذاتها لا تدل على الحكم الشرعى

فلاستدلال بسيره العقلاء يحتاج الى اثبات عدم الردع

هذا فارق بين السيرتين عموما و في كل باب مثل حجيه خبر الثقة و حجيه قول اهل الخبره و حجيه الظهور و ...

فملاك حجيه سيره العقلاء عباره عن امضاء الشارع بخلاف السيره المتشريه

فكما ان السيرتين تختلفان ملاكا كذلك تفترقان من حيث النتيجة حيث انه احيانا الاستدلال بالسيره المتشريه على حجيه الظهور و لا يمكن الاستدلال بالسيره العقلانيه على حجيه الظهور و احيانا يكون بالعكس

فهناك مادتا افتراق لهاتين السيرتين فماده افتراق السيره المتشريه هي الموارد التي لا يصح الاستدلال بالسيره العقلانيه و هناك فوارق عديده اخرى بين الاستدلال بالسيرتين

ماده افتراق السيره المتشريه:

فالمورد الذي يصح الاستدلال به على حجيه الظهور بالسيره المتشريه فقط هو عباره عن الظهور الذي توجد في قبالة حجه و اماره عقلايه و تكون هذه الاماره العقلانيه مقدمه على الظهور

فعندنا كلام في جانب و عندنا اماره عقلايه معترف بها عند العقلاء و هذه الاماره مقدمه على الظهور فمثل هذا الظهور هو ماده افتراق السيره المتشريه مثل موارد القياس حيث ان ظاهر كلام الشارع حكم شرعي معين و مقتضى القياس خلاف هذا الحكم و القياس معترف بها عند العقلاء و هذه الاماره مقدمه على الظهور عند العقلاء في فرض التعارض

ففي هذا المورد يمكن اثبات حجيه هذا الظهور الذي يوجد في مقابله القياس بسيره المتشرعه و لا يمكن اثبات حجيته بسيره العقلاء حيث ان العقلاء يقدمون القياس على الظهور فليس عند العقلاء سيره على العمل بمثل هذا الظهور بينما لا اشكال في انه يمكن اثبات حجيه مثل هذا الظهور بسيره المتشرعه

و هذا الفرق الذي نلاحظه بين نتيجة السيرتين انما يصح فيما لو قلنا بانه في السير العقلايه عندما يمضى الشارع لسيره عقلايه انما هو يمضى المقدار العملي الذي مارسه العقلاء فعلا في الخارج، اي: يمضى حجم العمل الذي يمارسه العقلاء خارجا

ص: ١٤٧

و هناك نكته عقلائيته للسيره و قد تكون هذه النكته اوسع من حجم العمل و الشارع عندما يمضى سيره عقلائيته هل هذا الامضاء يقتصر على الحجم الخارجى للعمل او انه امضى نكته هذا العمل الذى هو اوسع من حجم هذا العمل و الذى تبتنى عليها السيره

فان بنينا على الاول و قلنا ان الشارع يمضى المقدار الخارجى المحدود للعمل كالحيازه المحدوده فى ذاك الزمان، فما يمكن اثبات الشارع للحيازه بادوات العملاقه الموجوده اليوم لانها لم تكن فى زمن المعصوم و الشارع لم يمض النكته للسيره

فبناء على هذا يصح الفرق المذكور بين السيرتين لادن العقلاء يعملون بالظهور غير المخالف للقياس و الشارع امضى ذاك المقدار من الظهور الذى لا يخالفه القياس فلا يمكننا ان نثبت حجيته مثل هذا الظهور بالسيره العقلائيته لان العمل الخارجى لعمل العقلاء محدود بما لم يخالف الظهور القياس بينما يمكن اثبات حجيته مثل هذا الظهور بالسيره المتشرعيه

و اما بناء على امضاء الشارع لنكته سيره العقلاء و التى هى الاساس لعملهم الخارجى، فحينئذ لا يصح هذا الفرق و لا تتم ماده الافتراق فى جانب السيره المتشرعه

و هذا ما ياتى توضيحه فى يوم السبت القادم و نعطل الدرس فى هذه الايام بمناسبة استشهاد الصديقه الزهراء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩